

دور الإتحاد الإفريقي في حل النزاعات الاقليمية 2003 - 2017

(أزمة إقليم دارفور دراسة حالة)

**Role of the African Union in Resolving The Regional
Conflicts 2003 - 2017
(Darfur Region as a Case Study)**

إعداد الطالب

مفتاح محمد عمر

اشراف الدكتور

محمد بني عيسى

قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

آب، 2018

تفويض

أنا الطالب مفتاح محمد عمر أفوض جامعة الشرق الاوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العليا عند طلبها.

الاسم: مفتاح محمد عمر




التاريخ:

التوقيع: 

قرار لجنة المناقشة

توقفت هذه الرسالة وعنوانها ' الأزمة الليبية وكاغياتها على دول الجوار 2011 - 2017 '،

واجيزت بتاريخ 2018 / 08 / 15

الاسم	الصفة	مكان العمل	التوقيع
د. ريم أبو حميدان	عضواً داخلياً ورئيساً	جامعة الشرق الاوسط	
د. محمد بنى عيسى	مشرفاً	جامعة الشرق الاوسط	
د. مصطفى العدوان	عضواً خارجياً	الجامعة الاردنية	

شكر و تقدير

أحمد الله تعالى واشكره على ما انعم به علي من فضل وتوفيق فمنحني العلم والمعرفة والقدرة على

اتمام هذا الجهد المتواضع.

ويسرني ان اتقدم بالشكر وعرافان لكل من ساندني بهذه الرسالة وأخص بالذكر الدكتور محمد بني

عيسى الذي تكرم مشكور بقبول الاشراف على هذه الرسالة حيث قدم لي النصح والارشاد طيلة فترة

اعدادها، والى جميع اساتذة كلية الاداب والعلوم السياسية جامعة الشرق الاوسط الذين على ايديهم

اتممت هذه المرحلة مما زادني علماً وتواضعاً.

الإهداء

إلى الانسان الذي علمني كيف يكون الصبر طريقا للنجاح...

روح والدي الحبيب

الى من أعطتني الكثير ولم تنتظر الشكر، فكان رضاها غايتي وطموحي...

روح والدتي الحبيبة

الى من وقفوا بجانبني في دراستي الى من هم أقرب الى من روحي

زوجتي وابنائي

الى من علمونا وصاغوا لنا علمهم حروفا.....ومن فكرهم منارة تنير لنا سيرة العلم..

اساتذتنا الكرام

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	العنوان
ب	تفويض
ج	قرار لجنة المناقشة
د	شكر وتقدير
هـ	الإهداء
و	قائمة المحتويات
ح	الملخص باللغة العربية
ط	الملخص باللغة الإنجليزية
1	الفصل الاول خلفية الدراسة وأهميتها
2	المقدمة
4	مشكلة الدراسة
4	أسئلة الدراسة
4	فرضية الدراسة
5	أهداف الدراسة
5	أهمية الدراسة
6	حدود الدراسة
6	محددات الدراسة
6	مصطلحات الدراسة
8	الإطار النظري والدراسات السابقة
8	أولاً: الإطار النظري

12	ثانياً: الدراسات السابقة
19	ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة
19	منهجية الدراسة
21	الفصل الثاني الإتحاد الإفريقي وحل النزاعات الإقليمية
23	المبحث الأول: آليات عمل الإتحاد الإفريقي في حل النزاعات الإقليمية
37	المبحث الثاني: الحالات التي تستدعي تدخل الإتحاد الإفريقي لحل النزاعات
45	الفصل الثالث موقف الإتحاد الإفريقي من النزاعات في إقليم دارفور
47	المبحث الأول: أسباب النزاع في إقليم دارفور
63	المبحث الثاني: الإتحاد الإفريقي والتدخل في نزاعات إقليم دارفور
70	الفصل الرابع قدرة الإتحاد الإفريقي على حل أزمة إقليم دارفور
71	المبحث الأول: انعكاسات دور الإتحاد الإفريقي على النزاعات وتحليلها
91	المبحث الثاني: مستقبل دور الإتحاد الإفريقي من النزاعات في إقليم دارفور
97	الفصل الخامس الخاتمة والنتائج والتوصيات
98	الخاتمة
100	النتائج
101	التوصيات
103	قائمة المصادر والمراجع
112	الملحقات

المخلص

دور الإتحاد الإفريقي في حل النزاعات الإقليمية 2003 - 2017

(إقليم دارفور دراسة حالة)

إعداد الطالب: مفتاح محمد عمر

إشراف الدكتور: محمد بني عيسى

هدفت الدراسة مقارنة دور الإتحاد الإفريقي في النزاعات الإقليمية (الافريقية)، وبيان قدرة الإتحاد على مواجهة هذه النزاعات والتصدي لها، وبالتالي تحديد التكلفة والقدرة اللتان يملكهما الإتحاد الإفريقي سواء ما تقبل به الدول الاعضاء من سيادة الاتحاد، أم ما تسمح له من حدود التصرف. وإنطلقت الدراسة من فرضية مفادها هنالك علاقة ارتباطية بين ميثاق منظمة الاتحاد الإفريقي وبين نجاحاتها أو فشلها في حل الأزمات التي تعيشها الدول الأعضاء، وقد استخدمت الدراسة المنهج التحليلي، وقد أظهرت النتائج أن للإتحاد الإفريقي دوره الفاعل في حل النزاعات الإقليمية من خلال تشكيل مجلس السلم والأمن الذي كان لها دوره في تحقيق السلام في القارة الإفريقية.

وأوصت الدراسة بالدعم الكامل من جميع الدول الإفريقية للإتحاد الإفريقي سواء أكان الدعم مادياً أم بشرياً بهدف تزويده بالأسلحة والقوات الداعمة له.

كلمات مفتاحية: الاتحاد الإفريقي، دارفور، وقوة (Amis).

**Role of the African Union in Resolving Regional
Conflicts 2003 - 2017
(The Darfur region as a Case Study)**

Prepared by: Mofteh Mohammad Omar

Supervised by: Dr. Mohammad Bani Issa

ABSTRACT

The study aimed to approach the role of the African Union in regional conflicts (African), and the ability of the Union to confront and respond to these conflicts. Thus determining the cost and capacity of the African Union, whether accepted by the member states of the sovereignty of the Union, or whether it allows him to act. The study hypothesis that there is a positive correlation between the institutions of the African Union and the member states when settling the conflict on the African continent. The study used the analytical descriptive method.

The results showed that the African Union has an effective role in resolving regional conflicts through the formation of the Peace and Security Council, which played its role in achieving peace on the African continent. The study recommended the full support to all African countries of the African Union, whether material or human support, with the aim of supplying weapons and supporting forces.

Keywords: African Union, Darfur, Amis Power

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

المقدمة

لم يكن ميلاد الإتحاد الإفريقي ولادة يسيرة، فقد مر هذا الكيان برحلة طويلة وشاقة عاشت خلالها القارة الإفريقية عدة تحركات ومحاولات تاريخية سياسية وفكرية، فمع أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين انطلقت أولى المبادرات حول فكرة الوحدة الإفريقية بما أطلق عليه " الجامعة الإفريقية"، إلا أن هذه الفكرة رفضت من قبل أفارقة أوروبا وأمريكا كونها تفرقة عنصرية، وظلت المحاولات مستمرة نحو الوحدة الإفريقية.

توالى المؤتمرات والاجتماعات لخلق وحدة إفريقية والتي من أبرزها مؤتمر (مانشستر) عام 1945 الذي يمكن القول عنه: أنه البداية الفعلية في مسيرة الوحدة، واستمرت الإرهاصات إلى أن أصبحت الوحدة الإفريقية كياناً حقيقياً برؤيا لبيبه، نظّر لها " القذافي" أفكاراً وآليات ودعماً وأسس الإتحاد الإفريقي في قمة لوساكا لمنظمة الوحدة الإفريقية عام 2001.

لقد كان إنشاء الإتحاد الإفريقي لعدة أسباب، كان من أبرزها والتي تهم في هذا المقام، تفاقم ظاهرة الحروب الأهلية في إفريقيا، والمشاكل المتعلقة بأنظمة الحكم فيها . كما أن الصراع المسلح هو القوة المدمرة للقوى الإقتصادية للقارة الإفريقية وجهود التنمية فيها، لهذا فإن الحروب الأهلية التي شهدتها القارة الإفريقية وتشهدها تعد من دوافع وبواعث إيجاد مخرج للقارة وأبنائها من مثل هذه المآزق،

فالتقارير الدولية تشير إلى أن الحروب في أفريقيا خلفت وراءها عددا كبيرا من اللاجئين، فمن بين (22) مليون لاجئ حول العالم، هناك ما يفوق (8) مليون منهم لاجئون أفارقة.

بعد أن تم التحول من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الإتحاد الإفريقي في عام 2001 أصبح واضحا وجليا إهتمام الإتحاد بمسألة العنف السياسي الذي تشهده بعض الدول الإفريقية وعلى مستوى كبير من الجدية والتي منها السودان موضوع بحث هذه الدراسة.

ففي عام 2003 اندلعت المواجهات المسلحة "بإقليم دارفور" في السودان بين جماعة الجنجاويد المدعومة من الحكومة السودانية، وبين جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة، وقد قاد هذا النزاع إلى مقتل ما يزيد عن 200.000 مدني، ونزوح مايقارب من 2 مليون نازح لدول الجوار، وهذه النزاعات أدت إلى وضع متأزم في " إقليم دارفور" مما دعا الإتحاد الإفريقي للتدخل في تسوية هذه النزاعات، حماية للمدنيين وإنقاذا لموارد القارة الإفريقية من التمزق والتشتت، وبدأت الجهود والمسااعي بإرسال بعثة من الإتحاد الإفريقي إلى إقليم دارفور سميت ببعثة (AMIS)، (أحطبية، 2011:641).

واستمر الإتحاد الإفريقي في سعي متواصل لحل أزمات القارة في كل بقاع التوتر والتصاعد السياسي والعسكري، ومن خلال هذه الدراسة فإن الباحث يتطلع إلى دراسة تحليلية لتلك الجهود المبذولة من قبل الإتحاد الإفريقي لتسوية الأزمات وعلى وجه الخصوص أزمة دارفور.

مشكلة الدراسة:

بما أن منظمة الإتحاد الإفريقي هو إحد المنظمات الإقليمية لحكم القانون الدولي، فقد أكد قانونها التأسيسي في المادة الثالثة على أن من أهداف الإتحاد الدفاع عن سيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها، وأظن هذه معضله واجهت مثلاً جامعة الدول العربية . كما تنص نفس المادة في الفقرة (و) على تعزيز السلم والأمن والاستقرار في القارة.

وقد اختلفت الآراء والتصريحات حول دور الإتحاد الإفريقي في تسوية الصراعات في القارة الإفريقية، وفي إرساء قواعد السلام، وبالتالي فإن أزمة الدراسة الحالية تتمحور حول توضيح ذلك الدور وأهميته في تسوية النزاعات الإفريقية، وتحديداً في نزاع دارفور الدامي في السودان.

عليه يمكن القول أن أزمة الدراسة تتمثل في التساؤل الآتي:

ما دور الإتحاد الإفريقي في تسوية النزاع في السودان؟

أسئلة الدراسة:

السؤال الاول : ما طبيعة دور الاتحاد في القرار الافريقي؟

السؤال الثاني : ما مدى النجاحات وماحدود الفشل واسبابه فيما يتعلق بالاتحاد؟

السؤال الثالث : ما مدى قدرة الإتحاد الإفريقي على حل أزمة إقليم دارفور؟

فرضية الدراسة:

تتطلق الدراسة من فرضية مفادها: "ثمة علاقة ارتباطية بين مؤسسات الإتحاد الإفريقي، وبين دول الأعضاء عند تسوية الأزمة في دارفور".

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

الهدف الأول : بيان دور الإتحاد الإفريقي في القرار الإفريقي.

الهدف الثاني : التعرف على مدى النجاح والفشل للاتحاد الإفريقي في تسوية النزاع في إقليم دارفور.

الهدف الثالث : تحديد قدرة الإتحاد الإفريقي في حل أزمة إقليم دارفور وتحليله .

أهمية الدراسة:

لدراسة أهمية علمية (نظرية) وأخرى عملية (تطبيقية)، تبيينها الدراسة على النحو التالي:

الأهمية العلمية:

تتمثل أهمية هذه الدراسة العلمية في كونها من الدراسات التي تناولت دور الإتحاد الإفريقي في حل النزاعات في القارة الإفريقية، ومحاولة تعريف الإتحاد وتوضيح أهم أهدافه ومهامه وآليات عمله. والتركيز على دوره في حل أزمة دارفور كحالة دراسية، ومدى فاعلية هذا الدور من خلال عرض اسباب النزاع في دارفور ومدى قدرة الاتحاد الإفريقي لإيجاد الحلول لها.

الأهمية العملية:

تتمثل أهمية هذه الدراسة العملية في كونها تساهم في إيضاح دور الإتحاد الإفريقي في حل أزمة دارفور التي خلفت الكثير من الضحايا المدنيين ومعرفة الأسباب الداخلية والخارجية للأزمة، والتطرق إلى العراقيل والمعوقات التي تواجه الإتحاد الإفريقي في حل أزمة دارفور.

حدود الدراسة:

- **حدود زمانية:** تمثلت حدود هذه الدراسة الزمانية في فترة النزاع في " إقليم دارفور " منذ إنطلاقتها عام 2012- 2017.
- **حدود مكانية:** إفريقيا " إقليم دارفور " .

محددات الدراسة:

واجه الباحث تفاوت كبير في وجهات النظر حول موقف الاتحاد الافريقي من أزمة دارفور، ، حيث أن أغلب الدراسات والبحوث التي تناولت الموضوع اعتمدت على التحليلات والآراء الشخصية.

مصطلحات الدراسة:

النزاع:

تعريف النزاع لغة: نزع الشيء اقتلعه، ومنه التنازع وهو التخاصم، وتنازع القوم: تخاصموا، وبينهم نزاعة أي : خصومة (ابن منظور، 1999، 107، ج14).

النزاع اصطلاحاً: "هو خلاف حاد وتاريخي حول منافع محددة مثل الحدود والمياه بين دولتين أو أكثر، يكون موضوعها، أحد المصالح الحيوية، ويتشعب النزاع أو ينتقل نظراً للتدخل الخارجي فيه" (حماد، 1998: 27).

النزاع إجرائياً: المقصود به في هذا البحث النزاع الحاصل حول إقليم دارفور والذي سيتم دراسته من تاريخ 2012-2017.

الدور:

تعريف الدور لغة: يعرف الدَّورُ لغويًا على أنه: الطواف، ويقال: دار واستدار بمعنى إذا طاف حول الشيء، وإذا عاد إلى الموضع الذي ابتداء منه. (ابن منظور، 1999، 438، ج4).

الدور اصطلاحًا: توقف كل من الشيين على الآخر.

الدور إجرائياً: يعرف الدور إجرائياً على أنه العمل الذي يقوم به الإتحاد الإفريقي في حل النزاع في إقليم دارفور، وأثره في إحلال السلام في جمهورية السودان.

الإتحاد الإفريقي: هو كيان إفريقي تم الإعلان عنه رسمياً في القمة الأولى للإتحاد الإفريقي التي عقدت في مدينة دربان بجنوب إفريقيا في تموز عام 2002م، بهدف النهوض بالقارة الإفريقية بجهود إفريقية، ويتألف من 55 دولة (عبدالرزاق، 2007: 58).

إقليم دارفو: هو جزء من السودان تقدر مساحته بخمس مساحة السودان، وتحد الإقليم ثلاث دول: من الشمال ليبيا ومن الغرب تشاد ومن الجنوب الغربي أفريقيا الوسطى، فضلاً عن متاخمته لبعض الأقاليم السودانية مثل بحر الغزال وكردفان من الشرق.

قوة AMIS: مهمة الاتحاد الإفريقي في السودان (African Union Mission in Sudan)، وتختصر (AMIS)، وكانت مهمتها استرجاع الأمن والاستقرار في دارفور المضطربة في السودان (أحمد، 2017، 55).

الإطار النظري والدراسات السابقة:

أولاً: الإطار النظري:

الحروب والنزاعات ليست بالظاهرة الجديدة أو المعاصرة، بل هي قديمة قدم الأزل، إلا أنها أخذت في التطور مع تطور الإنسان، والتكنولوجيا، والحروب تترك أثراً مؤلماً في نفس سامعها وقائلها لما تخلفه من مآسي وضحايا وآلام لحياة الأفراد الذين يعيشون في ظروفها.

ومن أقسى أنواع الحروب وأشدّها إيلاًماً في المجتمعات هي الحروب الأهلية، والتي تعرف بالعنف الإثني (قنصوه، 2001: 1). والنزاع الإثني يعبر عن حالات النزاع، والتصعيد ضمن مجموعة معينة، أو النزاع بين مجموعتين، وينشأ هذا النزاع محدثاً حرباً أهلية تغذيها مجموعة من المسببات أهمها الاستعمار، وإخفاق الدولة الوطنية في تحقيق الإستقرار والعدالة الإجتماعية والنمو والتقدم، بالإضافة إلى الفشل في تحقيق السلم المجتمعي ودعم بعض الجهات المتصارعة، ورفض الإعتراف بهوية مجموعة إثنية معينة (المخادمي، 2004: 146).

وعادة ما تتسم هذه النزاعات بعدم إحترامها للقوانين الإنسانية في الحرب، وعدم التمييز بين المقاتلين والسكان المدنيين، وكذلك التمادي في ممارسة أعمال العنف الجسدي والنفسي، وإبرنكاب مقصود لبعض الجرائم المحرمة في الحروب كالإغتصاب، وقد تقود هذه النزاعات إلى تهديد للسلم العالمي حسب عدد الدول المتورطة فيها وموقعها الجغرافي (ربيع، 2002: 195).

وهذا الوصف ينطبق على ما حدث من النزاع في دولة السودان، فالسودان يضم أكثر من 530 قبيلة تتفاوت وتتباين في أصولها العرقية بين العروبة والزنوجية، ولها اختلافات في اللغات واللهجات، وبعد الإسلام أكثر الديانات السائدة؛ إذ يتجاوز معتنقوه ثلاثة أرباع السكان، وأقلية مسيحية تعادل 5%

موزعين بين البروتستانت والكاثوليك والأرثوذكس، وبهذا يعد السودان أكثر الدول العربية تنوعاً في ثقافته السياسية، فهي البلد العربي الوحيد الذي تضم هويته الثقافية والقومية العروبة والإفريقية (سعودي، 2008: 78).

تعد أسباب الصراعات والحروب الأهلية في السودان متعددة ومتنوعة، وفقاً لطبيعة الصراعات الموجودة فيها والأسباب التي أدت إلى نشوبها، فيبدو أن مستقبل التناحر والحروب السودانية لا يخرج عن واحد من السيناريوهات الثلاثة : فإما التركيب القائم على معايير الإلتناء الجغرافي بعيداً عن الهوية الدينية، أو التفكيك وتقسيم السودان إلى مجموعة من الكيانات ذات ارتباطات إقليمية مختلفة، وإما إعادة التفكيك والتركيب معاً، وقد مثلت إشكالية السلطة و توزيع الثروة في السودان محور النزاعات والحروب الأهلية التي شهدها في الجنوب والغرب والشرق، فقد رفعت جماعات التمرد مطالب ملحّة ضد سياسات التهميش والإقصاء التي تعرضت لها مجتمعاتها طيلة سنوات ما بعد الإستقلال (حمدي، 2002: 252).

والنزاع في السودان ظل قائماً من قبل الإستقلال في كانون الثاني 1956، حيث تمكن الحكم الأجنبي بقبضته العسكرية من إخضاع المجتمع القبلي وأوقف الحروب بين القبائل، فالأمن والنظام ضروريات للإستغلال الأمثل للموارد مثل ضرورتيهما للبقاء في الحكم نفسه، كما لإكتفاء دول الإستعمار كل منها بمناطق.

ومن مسببات النزاع في السودان أيضاً يكمن في البعد الخارجي، ودوره في تأجيج الصراعات فيه، إذ لا يمكن إنكار دور الإمتداد الإقليمي لبعض القبائل، فالرئيس التشادي ادريس ديبي وبعض وزرائه، ينتمون إلى قبائل الزغاوة، ولقد كان أول قائد ميداني في الجيش التحريري دارفور الذي أطلق شرارة

التمرد الأول 2003، و عبد الله ابكر أحد قادة الهجوم الناجح الذي انطلق من دارفور 1990، ليدفع بإدريس ديبي إلى سدة السلطة في تشاد، فيبقى المتغير الخارجي في دعم أطراف النزاع، والتدخل في تفاعلاته المختلفة وكذلك التحكم في آليات التسوية يشكل المتغير الأهم في النزاعات القائمة في السودان، لأن القوى الغربية تحاول دائما صياغة وتشكيل المنطقتين العربية والإفريقية بما يخدم مصالحها وأهدافها الاستعمارية (موسى، 2009: 186).

يشكل إقليم دارفور خمس مساحة السودان، وهو الإقليم الذي يعكس الصراع في السودان الذي يعود لأسباب يرجعها البعض إلى تقسيم مساحات الرعي والمناطق الزراعية من أجل الإستحواذ على هذه المناطق، لكن نجد النزاع يعد عرقي يقوم على أساس أن القبائل العربية تضطهد القبائل الإفريقية، وهذا يعود للخلفية التاريخية التي زرعت فكرة أن سلالة القبائل العربية أنقى وأرقى من السلالة الإفريقية، هذا ما أثر على النزاع في إقليم دارفور الذي تميز بالتنوع العرقي وكثرة القبائل (الهزايمة، 2007: 177).

والصراع في دارفور بدأ عام 1983 بين الرعاة والمزارعين بسبب موجات الجفاف والزحف الصحراوي الذي ظهر في المنطقة، ونتيجة لتفاقم موجات الجفاف أثره على الإختلال في التوازن الطبيعي للجغرافية المناخية للمنطقة، وقلة الأمطار وارتفاع درجات الحرارة، مما أدى إلى إهدار الموارد الطبيعية وفقدان المزارعين لأراضيهم، ويعتبر المنافسة بين الرعاة والمزارعين على الموارد المائية من أهم أسباب الصراعات القبلية في دارفور. ويعتبر إقليم دارفور رغم كثافة سكانه وكبر الرقعة الجغرافية ووفرة الموارد الطبيعية من أكثر مناطق السودان تخلفا (حمد، 2015).

ومن ناحية أخرى وفي وقت اشتد فيه النزاع في السودان إنطلق الإتحاد الإفريقي كبديل لمنظمة الوحدة الإفريقية التي قرر الرؤساء الأفارقة استبدالها بمنظمة تكون قادرة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه القارة. وقد أعلن عن قيام الإتحاد رسميا في دربان بجنوب إفريقيا والتي كانت مقر انعقاد أول قمة 2002-1999 بشكل عام، فإنّ بنية الإتحاد الإفريقي تضمنت تحويلين رئيسيين في منهج التعامل الإفريقي مع قضايا تسوية النزاعات بالمقارنة مع منهجية عمل منظمة الوحدة الإفريقية، ويتمثل هذان التحوّلان في إقرار حق الإتحاد في التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، حيث تنصّ المادة الرابعة من القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي على مبدأ حق الإتحاد في التدخل في شؤون الدولة، طبقاً لما يقرره مؤتمر الإتحاد في ظل ظروف خطيرة تتمثل في: جرائم الحرب، والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية. وفي الوقت نفسه، يؤكد القانون التأسيسي المذكور على مبدأ حق الدول الأعضاء في طلب التدخل من الإتحاد لإعادة السلم والأمن فيها. أمّا التحوّل الثاني فيتمثل في إنشاء آلية جديدة تتكفل بتسوية النزاعات الإفريقية وتتمثل في مجلس السلم والأمن الإفريقي ليصبح الجهاز المنوط به تعزيز السلم والأمن والاستقرار في القارة بعدما عصفت بهما الحروب والنزاعات الطائفية (أبوالعينين، 2001: 223).

ثانياً: الدراسات السابقة:

من خلال قيام الباحث بالإطلاع على الدراسات والأبحاث التي تتعلق بموضوع الدراسة، فقد تم اختيار عدد من الدراسات التي تكون ذات صلة بالموضوع، وتم تقسيمها إلى محورين رئيسيين هما:

الدراسات العربية:

دراسة قامت بها مجموعة الأزمات الدولية (2004) بعنوان: "ثورة دارفور أزمة السودان الجديدة"، هدفت الدراسة إلى التعرف على ثورة دارفور وتداعياتها، حيث بينت أن متمردي دارفور الذين لا يشاركون في محادثات سلام " IGAD " (الوكالة الدولية للتنمية) توصلوا إلى خلاصة مفادها بأن عليهم القتال مخافة أن تتخذ القرارات بشأن اقتسام السلطة والثروة في كامل البلاد من دونهم، وحكومة الخرطوم توصلت إلى موقف مفاده أن المجتمع الدولي لن ينتقدها في مرحلة حرجة من عملية السلام، وبالتالي أبطأت من وتيرة عملية نيفاشا؛ لتعطي نفسها الفرصة للقيام بهجوم كاسح في دارفور، وأشارت الدراسة إلى أن الإستجابة الدولية كانت ضعيفة بحق وغير فعالة، فأولوية أطراف النزاع الخارجيين الأساسيين -حكومات دول الجوار ومسانديها في واشنطن، و لندن، و أوسلو وروما -تكن في أن تتوصل الخرطوم مع الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى اتفاق نهائي. وأوصت الدراسة الحكومة السودانية بالإلتزام بمفاوضات سياسية بتسيير دولي مع متمردي دارفور، وهدفها الأول وقف إطلاق النار بمراقبة دولية، والأمر بنهاية فورية للهجمات من قبل القوات الحكومية والمليشيات على المدنيين والأهداف المدنية في دارفور.

دراسة المبيضين، والحباشنة (2009) بعنوان: "الموقف الأمريكي من أزمة دارفور"، هدفت هذه الدراسة إلى البحث في الموقف الأمريكي من أزمة دارفور منذ بدئها عام 2003، وذلك من خلال تفحص البدايات الأولى للإهتمام الأمريكي بالسودان بشكل عام، وأزمة دارفور بشكل خاص. وكذلك التوقف عند الأهداف الأمريكية من هذه الأزمة، وأهم التطورات الداخلية والإقليمية والدولية ذات العلاقة وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي، توصلت الدراسة إلى أن إقليم دارفور احتل مرتبةً متقدمةً في الأجندة الدولية منذ عام 2003، لما يحمله الصراع الذي جرى فيه من مأسٍ إنسانية وتعقيدات إثنية وعرقية، كما بينت الدراسة أن الموقف الأمريكي من هذه الأزمة كان مترددًا ومحكومًا بالعلاقات الأمريكية السودانية، وبالأهمية الإستراتيجية لهذا الإقليم وما يحتويه من ثروات وموقع مهم، كجزء من الإستراتيجية الأمريكية تجاه القارة الإفريقية وقرنها الإفريقي وسياستها الكونية. كما توصلت إلى أن الولايات المتحدة تحاول تكثيف الضغوط على السودان لتدويل هذه الأزمة، وذلك بإستبدال قوات الإتحاد الإفريقي بقوات دولية، وستبقى تضغط بهذا الإتجاه للحصول على الدعم الإفريقي والدولي، رغبةً منها في إعادة ترتيب الأوضاع الإستراتيجية في منطقة القرن الإفريقي خدمة لمصالحها وحربها على الإرهاب.

دراسة احطبية، (2011) بعنوان: "دور مجلس السلم والأمن الأفريقي في حل النزاعات وتسويتها في أفريقية"، هدفت الدراسة إلى معرفة دور مجلس السلم والأمن الأفريقي في حل النزاعات وتسويتها في أفريقية، وتقوم هذه الدراسة على فرضية: أنه كلما اعتمد مجلس السلم الأفريقي في تمويله ودعمه فنياً ولوجيستياً على جهات من خارج القارة الأفريقية، كالدول الكبرى والمنظمات الدولية الأخرى، ضعفت فاعلية الدور الذي يقوم به في حل النزاعات في القارة وتسويتها، وإن التدخلات الخارجية في النزاعات

الأفريقية تحت أي ذريعة كانت تؤدي إلى الحد من دور المجلس في حل النزاعات في القارة وتسويتها، وقد قسمت هذه الدراسة إلى مبحثين، ركز الأول منها على توضيح أهم المواد الواردة في بروتوكول مجلس السلم والأمن الأفريقي، وتطرق المبحث الثاني إلى نماذج من النزاعات التي تدخل فيها المجلس لتسويتها، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: أن التمويل الذي يأتي إلى المجلس من طرف الدول الكبرى والمنظمات الدولية الأخرى أدى إلى فقدان المجلس لاستقلاله في عمله، وأن الضغوط والتدخلات الخارجية أضعفت من دور المجلس في حل النزاعات الأفريقية وتسويتها، وأدت إلى توسيع هذه النزاعات وتدويلها، واستغلالها لصالح أجندات خارجية، وأن ضعف التمويل، وقلة الخبرة لدى المجلس أدت إلى الحد من فاعلية دوره في حل النزاعات وتسويتها في القارة.

دراسة زياني، (2012) بعنوان: "الاتحاد الإفريقي وتسوية النزاعات"، هدفت الدراسة إلى معرفة آليات الإتحاد الإفريقي لتسوية النزاعات داخل القارة ومدى فاعلية هذه الآليات، وقد خلصت الدراسة إلى أنه رغم الجهود التي بذلها الإتحاد الإفريقي إلا أن تجربته اتسمت بالمحدودية والقصور وذلك نظراً لوجود عدد من المعوقات والعراقيل، أهمها غياب الإرادة السياسية وكثرة الانقسامات بين الدول الأعضاء، والنقص في الموارد المالية الأمر الذي جعل الإتحاد الإفريقي عرضة للتبعية الخارجية.

دراسة الكوت، (2013) بعنوان: "الحروب والصراعات في إفريقيا ودور منظمة الاتحاد الإفريقي في حلها"، هدفت الدراسة إلى معرفة كيفية تعاطي منظمة الوحدة الإفريقية سابقاً والإتحاد الإفريقي حالياً مع قضايا السلم والأمن في إفريقيا، فاتضح محاولات جادة من المنظمة في حل النزاعات الحدودية، وغياب كلي في إيجاد حل للحروب الأهلية بسبب وجود عوائق قانونية في الميثاق، وهو القصور الذي أدركه الإتحاد الإفريقي فعمل على تجاوزه قانونياً من خلال قانونه التأسيسي، تمهيداً لتجاوزه عملياً،

وأظهرت الدراسة أهمية إدخال إصلاحات هيكلية في مكونات مجلس السلم والأمن، وتوفير الرصيد الكافي لهذا الجهاز لترشيده أدائه، لأن ما تم تحقيقه على الصعيد الأمني على الرغم من أهميته إلا أنه لا يسمو إلى مستوى الآمال المعقودة.

دراسة دعاس، (2015) بعنوان: "الصراعات والحروب الأهلية في السودان"، هدفت الدراسة الى بيان التحليل التاريخي للنزاع في إقليم دارفور من خلال التعرف على المنطقة وجذور الصراع فيها، وسرد المراحل التي مر بها النزاع. وهذه الدراسة انتهجت المنهج التاريخي لسرد الأحداث، وقد أشارت الدراسة إلى أن مسببات الصراع هو التنافس على الثروة والسلطة، وتدخل دول الجوار قد أوجج الأحداث، وغياب الدور الإعلامي العربي ترك المجال لترويج القنوات الأجنبية للإشاعات الكاذبة.

دراسة أحمد، (2017) بعنوان: "أثر التدخل الدولي الإنساني على السيادة الوطنية: دارفور نموذجاً 2003-2015م"، هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين ممارسة التدخل الدولي الإنساني والسيادة الوطنية، ثم تحديد أبعاد هذه العلاقة وجوانبها المختلفة من خلال دراسة حالة التدخل الإنساني في دارفور. إذ استخدم المنهج الوصفي والتاريخي، ومنهج دراسة الحالة. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: لعبت البيئة الإقليمية دور كبير في أزمة دارفور، وساعدت في تدويلها حسب الأجندة والأهداف التي تحملها الأطراف المتدخلة، حيث بدأت أزمة دارفور كنزاع داخلي تناولته عدة جهات داخلية وتطور إلى أن أصبح إقليمياً يزداد تأرجحاً بفتح مجال للتدخل الدولي.

دراسة نور، (2017) بعنوان: "معوقات وتحديات التفاوض حول أزمة دارفور (2003م-2015م)"، هدفت الدراسة الى بيان معوقات وتحديات التفاوض حول أزمة دارفور، نبعت أهمية البحث من محاولة الوصول إلى حل سياسي شامل لأزمة دارفور، حيث هدف البحث إلى الوقوف على المعوقات

والتحديات التي تعترض عملية التفاوض في دارفور والمساهمة في وضع الحلول والتوصيات حول التفاوض في أزمة دارفور، ومن الفرضية التي استند عليها البحث بوجود علاقة بين تأجيج الصراع القبلي لدارفور واستمرار الأزمة، ومن النتائج التي تم التوصل إليها: إهمال الحكومات المتعاقبة على السلطة في السودان لدارفور، وعدم تقديم الخدمات التنموية والخدمية والأمنية أدت إلى قيام الثورة والكفاح المسلح في الإقليم، إذ تلعب القبلية دور استراتيجي في خلق وحل النزاعات في دارفور.

دراسة موسى، (2017) بعنوان: " أثر القبلية في الاستقرار السياسي في السودان: حالة دارفور"، هدف الدراسة إلى معرفة من المسؤول عن النزاعات القبلية في السودان، إذ توصلت الدراسة إلى ما يلي: أن الصراعات القبلية أضعفت سلطة الدولة، وسوف تواصل الإضعاف بمساعدة عوامل أخرى، واستمرار الحكومة في دفع الديات في حالات القتل بين القبائل شجع على استمرار الجرائم والعنف، وبسبب تعرضها للتسييس أصبحت الإدارة الأهلية غير قادرة على إدارة الصراع أو احتواء النزاع كما في الماضي، وأصبحت تقف عاجزة أمام اقناع الميليشيات المسلحة بدارفور للتوقف عن الإستمرار في تأجيج الازمات ووضع العراقيل أمام حلها.

دراسة الميسي، (2017) بعنوان: " فض النزاعات الدولية في إطار المنظمات الإقليمية: الإتحاد الإفريقي نموذجاً"، هدفت الدراسة إلى توضيح العلاقات التأسيسية القائمة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجال تسوية النزاعات الدولية، وهدفت أيضاً إلى معرفة أثر الإتحاد الإفريقي في فض النزاعات الدولية، حيث أظهرت الدراسة أن دور الإتحاد الإفريقي في دارفور كان أكثر وضوحاً وشمولاً منذ عام 2004، وحتى الوقت الراهن، والذي يتم في إطار شراكة كاملة مع مجلس

الأمن الدولي، وأن قيام الإتحاد بتعديل قانونه الأساسي عام 2002 أسهم في بلورة الأدوار في مجال الأمن والسلم الدوليين.

الدراسات الأجنبية

دراسة (2011) Segun بعنوان: **“Darfur Conflict: An Analysis of the Obstacles to the Implementation of the Comprehensive Peace Agreement”**

"نزاع دارفور: تحليل للعقبات التي تعترض تنفيذ اتفاق السلام الشامل"، هدفت الدراسة إلى تحليل للعقبات التي تعترض تنفيذ إتفاق السلام الشامل في إقليم دارفور في السودان، وبينت الدراسة أن الحرب في دارفور السودان كان لها عواقب وخيمة على التعايش السلمي للعرب وغير العرب في البلاد والدول المجاورة. وذلك أدى إلى إهتمام الهيئات العالمية والإفريقية إلى مبادرات سلام عديدة دون أن يحقق أي منها النتائج المرجوة. وتوصلت الدراسة إلى أن التنفيذ الإنتقائي لإتفاق السلام الشامل هو الأزمة الرئيسية التي تعوق مبادرات السلام. ومع ذلك، بالرغم من العقبات التي حققتها سلطة الإئتلاف المؤقتة بهدف إنهاء الحرب الأهلية في دارفور السودان من خلال إجراء الإنتخابات والإستفتاء الذي أدى إلى ظهور جنوب السودان كدولة مستقلة. وقد أثار استقلال جنوب السودان مشاكل جديدة مثل النزاع حول توزيع الموارد النفطية وغيرها. وعليه أوصت الدراسة بأن يسمح لكل دولة بممارسة حق الملكية والسيطرة على الموارد الواقعة داخل حدودها.

دراسة, (2016) Abdullahi بعنوان: "Rape As A Weapon Of War In Darfur Conflict"

"الإغتصاب كسلاح للحرب في دارفور"، هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على أسوأ أنواع السلاح المستخدم في دارفور هو الإغتصاب. وبينت أنه في نزاع دارفور، استخدمت قوات الحكومة السودانية والجنجاويد الإغتصاب كسلاح للحرب، في التطهير العرقي للقبائل غير العربية في المنطقة. فقد استخدم هذا السلاح لترويع النساء وتدمير الأسر والمجتمعات المحلية. كما بينت الدراسة أنه في دارفور تعرضت النساء والفتيات للاغتصاب أمام أفراد أسرهن. وضحايا الإغتصاب تتراوح أعمارهم ثمانية أعوام وأكثر. ويدرس هذا البحث الإغتصاب كسلاح من أسلحة الحرب من خلال دراسة كيفية استخدام الإغتصاب كسلاح من أسلحة الحرب في دارفور، وكشف عن عوامل العرق والدين التي استخدمت لإغتصاب النساء الأفريقيات. اختتمت عواقب الإغتصاب كسلاح حرب على الضحايا والمجتمعات المحلية.

دراسة, (2017) fafore بعنوان: "The African Union and Peace and Security in Central Africa"

"الإتحاد الإفريقي والسلم والامن في افريقيا الوسطى"، هدف الدراسة إلى تقييم أعمال الإتحاد الإفريقي في السلم وقوامه وتحدياته، وأظهرت الدراسة أن للإتحاد الإفريقي دور بارز في تحقيق السلم والأمن، إذ سعى الإتحاد الإفريقي إلى الإستجابة للصراعات العنيفة الكثيرة التي شهدتها القارة الأفريقية بإيجاد حلول أفريقية للمشاكل الإفريقية من خلال إنشاء هيكل للسلم والأمن التابع للإتحاد الإفريقي. وقد قدمت

الدراسة عدة توصيات إحداهما: ضرورة التعاون المنسق والمتعاقد بين الإتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية في وسط أفريقيا بشأن السلام والأمن الإقليميين.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

وتتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناولها للنزاع في دارفور كما في دراسة المبيضين، والحباشنة (2009)، (2011) Segun، ودراسة موسى (2017) وفي تناولها دور الإتحاد الأفريقي كما في دراسة (2017) fafore، الميسي، (2017)، وقد أكملت الدراسة وسدت النقص في بعض الجوانب التي لم تتناولها الدراسات السابقة كون هذه الدراسة متخصصة في دارفور، وتتميز الدراسة الحالية في أنها تتناول دور الإتحاد الأفريقي بشكل خاص وتحديداً في أزمة دارفور في الفترة الزمنية 2012-2017.

منهجية الدراسة:

تقتضي طبيعة هذه الدراسة اللجوء إلى استخدام المنهج التحليل أولاً، ومن ثم اللجوء إلى المنهج القانوني لبيان الآثار المحتملة للإتحاد الأفريقي في حل النزاعات الإفريقية، وذلك على النحو الآتي:
دراسة حالة: وهو المنهج الرئيسي الذي تم استخدامه في دراسته وهو دراسة حالة أزمة إقليم دارفور.

المنهج التحليلي الوصفي: والذي يعتبر من أهم مناهج البحث العلمي والذي تم اللجوء إليه نظراً لتوفر المعرفة حول موضوع الدراسة وأبعادها وجوانب الظاهرة المراد دراستها، حيث تمت الاستعانة بالمنهج الوصفي من خلال مرحلتين مرحلة الاستكشاف والصياغة، وتم فيها تحديد مجال الدراسة وتحديد

المفاهيم والأولويات وتجميع المعلومات والبيانات الخاصة بها، ومرحلة التشخيص والوصف المتعمق، ويتم تحديد الخصائص المختلفة من خلالها وتجمع المعلومات بوصف دقيق لجميع جوانب الموضوع المبحوث، وبما يسمح بدقة في تحقيق أهداف الدراسة.

كما يهدف الباحث من خلاله التوصل لمعرفة دقيقة وتفصيلية عن عناصر موضوع الدراسة لتحقيق فهم أفضل لها، ووضع سياسات وإجراءات حول مستقبل أزمة الدراسة من خلال جمع معلومات دقيقة ومفصلة لدور الاتحاد الإفريقي في حل النزاعات الإفريقية، وفي وضع تصور حول مستقبل ذلك الدور على ضوء المعطيات والتحليل، للتوصل إلى نتائج مناسبة وإيجاد أوجه الارتباط بين عناصر الأزمة وابداء الرأي فيها، وعرضها ومناقشتها وتفسيرها بشكل يتوافق مع أهداف الدراسة.

المنهج القانوني: وهو المنهج الذي سيتم اللجوء إليه لمعرفة البنود والتشريعات القانونية حول موضوع الدراسة للتوصل الى نتائج وتوصيات من شأنها أن تساهم في توضيح الحكم القانوني في موضوع الدراسة.

الفصل الثاني

الإتحاد الإفريقي وحل النزاعات الإقليمية

الفصل الثاني

الإتحاد الإفريقي وحل النزاعات الإقليمية

جاء الإتحاد الإفريقي كبديل لمنظمة الوحدة الإفريقية التي قرر الرؤساء الأفارقة استبدالها بمنظمة تكون قادرة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه القارة. وقد أعلن عن قيام الإتحاد رسمياً في دربان بجنوب إفريقيا و التي كانت مقر انعقاد أول قمة له من 8 إلى 10 تموز 2002.

بشكل عام، فإن بنية الإتحاد الإفريقي تضمنت تحويلين رئيسيين في منهج التعامل الإفريقي مع قضايا تسوية النزاعات بالمقارنة مع منهجية عمل منظمة الوحدة الإفريقية، ويتمثل هذان التحوّلان في إقرار حق الإتحاد في التدخل في الشئون الداخلية للدول الأعضاء، حيث تنص المادة الرابعة من القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي على مبدأ حق الإتحاد في التدخل في دولة عضو، طبقاً لما يقرره مؤتمر الإتحاد في ظل ظروف خطيرة تتمثل في: جرائم الحرب، الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، وفي الوقت نفسه، يؤكد القانون التأسيسي المذكور على مبدأ حق الدول الأعضاء في طلب التدخل من الإتحاد لإعادة السلام والأمن فيها. بالإضافة إلى إنشاء آلية جديدة تتكفل بتسوية النزاعات الإفريقية وتتمثل في مجلس السلم والأمن الإفريقي الذي أعلن عن إنشائه في قمة الإتحاد الإفريقي الأولى بديران بجنوب إفريقيا في 2002 .

يتناول الفصل الثاني الإتحاد الإفريقي و حل النزاعات الإقليمية من خلال المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: آليات عمل الإتحاد الإفريقي في حل النزاعات الإقليمية.

المبحث الثاني: الحالات التي تستدعي تدخل الإتحاد الإفريقي لحل النزاعات.

المبحث الأول

آليات عمل الإتحاد الأفريقي في حل النزاعات الإقليمية

لقد تعرضت القارة الأفريقية للإستعمار الأوروبي وهذا أدى إلى حرمان شعوبها من حقها في الإستقلال، وعمل المستعمر على تقسيم القارة قسمة لا يستند فيها إلى أسس جغرافية أو إجتماعية سليمة. وفي عام 1945 بدأت بعض الدول الأفريقية في الحصول على استقلالها، لذا أدت حركة الاستقلال في فترة الستينيات من القرن الماضي إلى سعي الدول الأفريقية إلى إيجاد وحدة أفريقية للحفاظ على استقلالها وسيادتها، وقد سعت الدول والشعوب الأفريقية إلى تحقيق هذا التجمع في شكل منظمة من خلال عدة مؤتمرات مهدت لقيام منظمة الوحدة الأفريقية.

ومن أهم المؤتمرات التي مهدت لقيام منظمة الإتحاد الأفريقي، كانت: أكرا في في شهر (4) من العام 1958 بغانا، ثم اتحاد مالي في شهر (1) من عام 1959، وتلاه ميثاق الدار البيضاء في شهر (1) من عام 1961، وبعده مؤتمر مونروفيا في شهر (5) من عام 1961، ومؤتمر لاجوس في شهر (1) من عام 1961، واتحاد مالاجاسي في مدغشقر في شهر (9) من عام 1961 ومن ثم الوحدة الإفريقية في شهر (5) من عام 1963 وأخيراً قيام الإتحاد الإفريقي في سرت ولومي وديبان 1999-2002 (ذهب، 2014: 30).

وبعد عقود أربعة من العمل المتواصل من أجل أفريقيا، توارت منظمة الوحدة الأفريقية عن العمل لتفسح المجال لميلاد مؤسسة جديدة هي الإتحاد الأفريقي الذي خرج إلى حيز الوجود رسمياً في العاشر من تموز 2002 بمدينة "ديربان" في جنوب أفريقيا بحضور زعماء ورؤساء حكومات أكثر من خمسين دولة أفريقية وسط مشاعر وتوقعات متباينة بشأن الإتحاد الإفريقي ومستقبله (خليل، 2017: 277).

وقد مر الاتحاد الأفريقي بأربع مراحل تتمثل في قمة سرت 9-9-1999 الدعوة لإنشاء الاتحاد الأفريقي، وقمة لومي 2000 القانون التأسيسي للإتحاد (عاصمة توغو)، وقمة لوساكا 2001 (عاصمة زامبيا) حيث تم فيها تحديد خارطة الطريق لإنشاء الاتحاد الأفريقي، وقمة دربان 2002 للإعلان عن الاتحاد الأفريقي، وعقد أول قمة للإتحاد في "جنوب أفريقيا".

وبعد استكمال المتطلبات القانونية لقيام الإتحاد الأفريقي في آيار 2001 بموافقة 36 دولة، ومرور فترة 30 يوماً التي حددها الميثاق، أعلن رسمياً عن قيام الإتحاد الأفريقي وتبدو هذه الخطوة متسقة مع أحلام الوحدة الإندماجية لجميع دول القارة الأفريقية، وقد كان هنالك تياران رئيسيان يتجادبان الجدل حول طبيعة الإتحاد الأفريقي منذ قمة سرت الأولى التي عقدت في أيلول 1999 فقد أنطلق التيار الأول من توصيف الإتحاد ككيان مؤسسي جديد يستهدف إعادة تعريف الهوية الإندماجية الأفريقية وبلورة مجالات عمل وظيفية أكثر فاعلية، أما التيار الثاني فيري في الإتحاد تطوراً لمنظمة الوحدة الأفريقية ومحاولة اجتهادية لمعالجة مواطن الضعف والإخفاق في مجال عملها الوظيفي (بطرس، 2005 : 55).

ويمثل إعلان إنشاء الإتحاد الأفريقي خطوة إيجابية وهامة على طريق تفعيل العمل الأفريقي الجماعي، كما أنه يعكس مدى جدية القيادات الأفريقية وحرصها على تنشيط دور منظمة الوحدة الأفريقية في مواجهة تحديات التنمية والعولمة، حيث أن دخول القانون التأسيسي للإتحاد حيز التنفيذ والشروع الفعلي في إنشاء أجهزة الإتحاد سيعطي دفعة لعجلة التعاون الإقتصادي الأفريقي إلى الأمام سيسهم في تعزيز المواقف الأفريقية الموحدة في المحافل الدولية .

ومن الدوافع الرئيسية لإنشاء الإتحاد يمكن للدراسة أن تجملهما بالآتي:

- ظلت منظمة الوحدة الأفريقية بالرغم من طبيعتها القارية مجرد ناد للحكومات، حيث غابت المشاركة الشعبية عن أدائها بشكل كلي تقريباً، بالرغم من الأفكار المهمة التي طرحها بعض المفكرين بهذا الشأن، سواء قبل إنشاء هذه المنظمة أو في أثناء الإعداد لوضع الميثاق في مؤتمر أديس أبابا التأسيسي في أيار 1963.

- قصور في بعض الجوانب المؤسسية في تجربة منظمة الوحدة الأفريقية مثال على ذلك، فكرة البرلمان الأفريقي التي تحمس لها بعض المفكرين والقادة الأفارقة من أمثال الرئيس نكروما⁽¹⁾، لذا لم تتح الفرصة للأخذ بها مما جعل المنظمة في وضع مختلف بالمقارنة ببعض التجارب الإقليمية الأخرى كتجربة الإتحاد الأوروبي.

- التحديات التي باتت تواجه الدول الأفريقية على وجه العموم، والتي فرضت بإلحاح ضرورة التفكير في آليات جديدة تتمتع بقدرٍ كافٍ من المرونة والفاعلية لما يمكنها من الإرتقاء بالعمل الأفريقي المشترك من أجل التصدي لهذه التحديات (دهب، 2014: 30).

تركزت أهداف الإتحاد الإفريقي في التعجيل بتكامل القارة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وتعزيز التنمية المستدامة وتعزيز الديمقراطية والمشاركة الشعبية وحقوق الإنسان وتهيئة الظروف الملائمة التي تمكن القارة من لعب دورها المناسب في الإقتصاد العالمي والمفاوضات الدولية، تعزيز التعاون في جميع ميادين النشاط البشري لرفع مستوى معيشة الشعوب الأفريقية تنسيق ومواءمة السياسات بين

¹ كوامي نكروما يعد من المناضلين الأفارقة الأوائل ضد الاستعمار، وكان أول رئيس لغانا المستقلة (1 يوليو 1960 - 24 فبراير 1966) وأبرز دعاة الوحدة الأفريقية وواحد من مؤسسي منظمة الوحدة الإفريقية قبل إسدال الستار عنها في يوليو 2002.

المجموعات الاقتصادية الإقليمية سواء القائمة أو المستقبلية، والتعجيل بتنمية القارة من خلال العمل مع الشركاء الدوليين للقضاء على الأمية والأمراض وتعزيز الصحة الجيدة (عبد الحميد، 2002 : 172).

وهذه الأهداف قد جاءت نتيجة الحروب التي اندلعت في القارة الإفريقية مما أضعفها في جميع المجالات لذلك كان لا بد من القضاء على الحروب والصراعات في القارة.

فمنذ العام 1970 اندلعت في القارة الإفريقية أكثر من 30 حرباً كانت الأغلبية العظمى من تلك الحروب حروباً أهلية. ففي العام 1996 اشتركت 14 دولة إفريقية من أصل 53 يشكلون القارة بنزاعات مساحة حصدت الآلاف من الضحايا و عشرات الآلاف من الجرحى و أكثر من 8 ملايين شخص لاجئي و مهجر و أناس بلا مأوى، وقام الإتحاد الإفريقي بالتدخل مبكراً لإحتواء العديد من تلك النزاعات في إفريقيا، وذلك من خلال وضع حد لهذه النزاعات بوسائل سلمية، و محاولاً فرض إحترام قواعد القانون الدولي الإنساني، والحد من الإنتهاكات، وحفظ السلم من خلال إرسال بعثات الإتحاد الإفريقي إلى مناطق النزاعات (دهب، 2014: 40).

وبشكل عام، فإن الأهداف السالفة الذكر قام الإتحاد الإفريقي بالتوسع بها بشكل أكبر مما كان موجوداً في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، بالإضافة إلى تركيزها على وجوب إحترام وتعزيز حقوق الإنسان وإعترافه بالنظام الديمقراطي فهما أمران يجب الاهتمام بهما على درجة كبيرة.

ومن الأهمية الإشارة الى أن أهداف الإتحاد هذه، تكشف عن واقعية الدول الأفريقية في إعتبارها لبعض الأهداف كمبادئ تتبناها، مثل تعزيز الصحة العامة وتطوير البحث العلمي والتكنولوجيا، ولكن بشكل متعارض فان الإتحاد يتطلب تعزيز الجهود التي وجدت لتحقيق التكامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي (خليل، 2017: 287).

وتعد أهداف الإتحاد التي تتعلق بالمشاركة الشعبية والديمقراطية واحترام مبادئ حقوق الإنسان تعد تطوراً مهماً جداً، وهي أهداف لم يتضمنها ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وهو أمر له ما يبرره، إذ أن فترة الستينات من القرن الماضي كانت فترة الحديث عن الجهود الدولية لتصفية الاستعمار، وحق تقرير المصير ومواجهة سياسات التمييز العنصري، فكان من البديهي أن لا يتضمن ميثاق المنظمة ذلك.

ويمكن ملاحظة أن هذه الأهداف في مجموعها تمثل مرتكزات ينطلق منها العمل الأفريقي المشترك من خلال مجموعة مبادئ تحكمها ويمكن تحديد هذه الأهداف في مجموعتين هما (خشيم، 2001: 8-10):-

المجموعة الأولى: الأهداف السياسية:

نصت المادة الثالثة من القانون التأسيسي على الأهداف السياسية أو الأهداف ذات البعد السياسي التي سيعمل الإتحاد على تحقيقها، وتتناول الدراسة تلك الأهداف بإيجاز على النحو التالي :

أ- تحقيق وحدة أفريقيا وتضامنها:

يعتبر هذا الهدف من أهم الأهداف التي يسعى الإتحاد إلى تحقيقها إذ يساعد الإتحاد على مجابهة أي مخاطر تتعرض لها القارة أو إحدى دولها، نتيجة أي محاولات استعمارية تهدف إلى تمزيق القارة وإشاعة الإنقسام في ربوعها من جديد، ولقد ورد في الوثيقة التأسيسية وبالتحديد الفقرة السادسة والتي نصت على الرؤية المشتركة لأفريقيا موحدة قوية، والحاجة إلى بناء شراكة بين حكومات وجميع قطاعات المجتمع المدني وبخاصة النساء والشباب والقطاع الخاص، من أجل تدعيم التضامن والتلاحم بين شعوبنا.

ب- الدفاع عن سيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها واستقلالها:

فمن المبادئ التي تقوم عليها الوثيقة التأسيسية للإتحاد الإفريقي هي مبدأ احترام سيادة كل دولة، وسلامة أراضيها، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، والتي يتم تناولها لاحقاً في دراسة مبادئ الإتحاد، وهذه المبادئ الثلاثة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بموضوع الدفاع عن سيادة الدول الأعضاء والحفاظ على استقلالها وهو أهم أهداف الإتحاد.

ج- التعجيل بتكامل القارة السياسي والاجتماعي والاقتصادي:

الهدف من قيام الإتحاد الإفريقي هو تحقيق حياة أفضل للشعوب الأفريقية، ولتحقيق هذا الهدف يتطلب التعاون بين دول الإتحاد وتنسيق الجهود المشتركة وتقوية الروابط بين شعوب الدول الأعضاء ومن أهم صوره، التعاون الاقتصادي ويشمل الاستثمار في الموارد الاقتصادية للقارة الأفريقية لتحقيق الرخاء المادي لشعوبها ويدخل في هذا النوع تنسيق ودعم وسائل النقل والمواصلات والاتصالات بين دول القارة التعاون. والتعاون السياسي وخاصة في مجال الأمن وتحقيق السلام. التعاون الاجتماعي ويشمل التعاون والتنسيق في الميادين الصحية والتعليمية.

د- تعزيز مواقف أفريقية موحدة حول المسائل ذات الاهتمام للقارة وشعوبها:

هناك العديد من المسائل الاقتصادية والسياسية التي تعاني منها الدول الأفريقية تتطلب موقفاً أفريقياً موحداً، مثل قضية الديون وقضية اللاجئين وحماية البيئة، فقد ثبت أن التعامل مع مثل هذه المسائل يحتاج إلى تعاون وتنسيق الدول الأفريقية على المستوى الإقليمي أو الدولي .

و- تعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة:

هناك العديد من التحديات ذات الطبيعة السياسية والإقليمية والتي كانت سبباً من أسباب تدهور الأوضاع في الدول الأفريقية، وفي مقدمة هذه التحديات تأتي الصراعات والحروب الأهلية، التي خسائرها المادية والبشرية الناجمة من الصراعات والحروب الأهلية فهناك نزاعات بين الدول الأفريقية بسبب الحدود (النزاع الأثيوبي الإريتري) ولأسباب سياسية تعود لاختلاف توجهات النظم الحاكمة، أو لدعم إحدى الدول المعارضة.

ز- تعزيز المبادئ والمؤسسات الديمقراطية والمشاركة الشعبية والحكم الرشيد:

ظل المراقبون السياسيون ينظرون إلى منظمة الوحدة الأفريقية منذ إنشائها عام 1993 باعتبارها مجرد نادي للحكومات والمشاركة الشعبية مفقودة عن أدائها بشكل كلي تقريباً مما أثر سلباً على أدائها طوال ثمانية وثلاثون عام، وهو الأمر الذي تجاوزه الإتحاد الأفريقي ليتدارك ما فات منظمة الوحدة الأفريقية ويشير القانون التأسيسي، صراحة أو ضمناً، إلى استحداث المشاركة الشعبية ضمن فعاليات الإتحاد وتعزيز المبادئ والمؤسسات الديمقراطية والحكم الرشيد (الصلف، 2003: 167-168).

ح- تعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعب طبقاً للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب:

تعتبر أفريقيا نظاماً فرعياً من النظام العالمي، فالقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي يؤكد بدوره على مبادئ يقرها النظام العالمي والتي أهمها احترام حقوق الإنسان، وانطلاقاً من أن الشعوب الأفريقية تعتبر شعوباً لا يمكنها تجاهل مثل هذه الحقوق فاحترام حقوق هذه الشعوب سيولد دفعة قوية لنجاح الإتحاد الأفريقي، من هنا ورد النص على تعزيز وحماية حقوق الإنسان كهدف من أهداف الإتحاد الأفريقي (خشيم، 2010: 7).

المجموعة الثانية: الأهداف الاقتصادية:

من بين الأهداف الهامة ذات البعد الاقتصادي، نص مشروع القانون التأسيسي للإتحاد المادة الثالثة على أهداف تعرضها الدراسة على النحو الآتي :

أ. تهيأت الظروف اللازمة التي تمكن القارة من لعب دورها المناسب في الإقتصاد العالمي والمفاوضات الدولية فقد حققت منظمة الوحدة الأفريقية نجاحات في مجالات عديدة وفي مقدمتها تأكيد روح التعاون الأفريقي الجماعي، ووضع الأسس للتكامل الاقتصادي من خلال إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية بمقتضى (معاهدة أبوجا، 1991) .

ب. تعزيز التنمية المستدامة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك تكامل الإقتصاديات الأفريقية : إن التنمية المستدامة تشكل القاعدة الأساسية لتقدم الأمم والمجتمعات ونظراً لتعثر جهود التنمية في الدول الأفريقية فشلت معظم العمليات التكاملية الإقليمية في تحقيق الهدف المرجو منه لذلك جاء التأكيد على أهمية العمل على تحقيق التنمية المستدامة على مستوى الدول الأفريقية بحيث يساعد ذلك في نجاح التكتلات الاقتصادية والإقليمية وتحقيق التكامل والإندماج الإقتصادي .

ج. تنسيق وملاءمة السياسات بين المجموعات الاقتصادية الأفريقية الإقليمية القائمة والمستقبلية من أجل التحقيق التدريجي لأهداف الإتحاد، إذ يؤكد القانون التأسيسي على أهمية وفاعلية التنظيمات المختلفة في تحقيق عملية التكامل الإقتصادي، ويلاحظ أن هذا البعد كان غائباً في إطار ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، وقد أعربت وبالتحديد في الفقرة (5) عن الإقتناع الكامل بالحاجة إلى التعجيل بعملية تنفيذ المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية الصادرة عن المنظمة في حزيران 1991

بمدينة أبوجا نيجيريا، والساري مفعولها منذ آيار 1994 ذلك بغية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا.

وقد جاءت هذه الأهداف بصفة إجمالية متنسقة مع المتغيرات الإقليمية والدولية والحاجة الملحة إلى إيجاد نوع من التكتل والتكامل ولم يكن مبالغ فيها بل جاءت معتدلة ممكنة التنفيذ.

ولتحقيق الأهداف السابقة لا بد من وجود مبادئ أساسية، والتي نصت عليها المادة (4) من وثيقة الإنشاء، إذ حددت بستة عشر مبدأ، يعد بعض منها تكرراً لما ورد في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية كمبدأ المساواة بين كل الدول الأعضاء في السيادة ومبدأ التسوية السلمية للمنازعات من خلال تشجيع الوسائل السلمية التي نصت عليها المادة الرابعة في الفقرة (5)، وكذلك مبدأ حظر استخدام أو التهديد باستخدام القوة بين الأعضاء حسب المادة الرابعة في فقرتها (و). أما المبادئ الجديدة التي وردت في وثيقة إنشاء الإتحاد الإفريقي: فهي حق التعايش السلمي بين كل دول الإتحاد بأمن وسلام استناداً للفقرة (ط) من المادة سالفه الذكر (بطرس، 2005: 55).

ولعل الأبرز في هذا الإطار هو التأكيد وللمرة الأولى على المشاركة الفاعلة للشعوب الأفريقية في نشاطات الإتحاد ومؤسساته على عكس ما كان عليه الحال في مؤسسات منظمة الوحدة الأفريقية، حيث كان التغيب المتعمد للشعوب في أعمال المنظمة ومؤسساتها وتعزيز المساواة الكاملة بين الجنسين كأساس لتحقيق مفهوم العدالة الاجتماعية واحترام الحياة الإنسانية الخاصة كمبادئ جديدة جاءت بها (دهب، 2014: 36).

ومن المبادئ الجديدة أيضاً، ما يعرف بالدعوة لخلق سياسة دفاعية مشتركة بين الدول الأعضاء في مجالات الأمن والدفاع الوطني. وهو مرتبط بحظر التدخل في شؤون الدول الأعضاء حيث نصت

الفقرة (س) من المادة (4) على منع النشاطات الهدامة داخل دول الإتحاد أو تشجيعها من دولة عضو بأشكالها المختلفة (الصلف، 2003: 170).

فتعزيز السلام والأمن والإستقرار في القارة الإفريقية من بين الأهداف الرئيسة التي ذكرتها المادة (3) من ميثاق الإتحاد، حيث لا يمكن تخيل قيام تنمية كاملة في القارة دون وجود السلام و الأمن والإستقرار، فقد جاء القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي يقدم رؤية جديدة لدور الإتحاد في مجال حل الصراعات و حفظ السلام و فرض و بناء سياسة دفاعية مشتركة . كما يعتبر من المبادئ المنصوص عليها في أغلبية موثيق إنشاء المنظمات الدولية العالمية و الإقليمية، لأن تسوية النزاعات و الخلافات تؤدي دائما إلى النهوض بهذه المنظمات، أما إذا ثارت النزاعات ولم يكن هناك حل لها، فيؤدي ذلك إلى تصدع البناء القائم، لأن الميثاق المنشأ هو دائما حجر الزاوية في كل بناء لتنظيم دولي (بوسراج، 2013: 169).

و لذلك تم التأكيد على هذا المبدأ في ميثاق منظمة الإتحاد الإفريقي و كان موضحاً به الأنواع والطرق التي يحق لأطراف النزاع الرجوع فيها للإتحاد، أمّا في القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي فإنه لم يحدد ماهية الوسائل التي يجب على دول الإتحاد السير على هديها و لكن تركت هذه الحلول أو الوسائل السلمية إلى المؤتمر الذي سيعقد، و يكون باتفاق الأطراف أصحاب النزاع لإختيار ما يناسبهم من حلول في هذا الشأن (الصلف، 2003: 170).

لقد أجاز مؤتمر القمة الإفريقية في ديربان تموز 2002 بروتوكول مجلس الأمن والسلم الإفريقي، و قرر عرضه على الدول الأعضاء للموافقة عليه مع استمرار العمل بآلية منع و إدارة النزاعات القائمة في عملها إلى حين استكمال تأسيس مجلس السلم والأمن الإفريقي (خليل، 2017: 279).

حيث دخل بروتوكول المجلس حيز التنفيذ في 2003 بعد أن صادقت عليه 27 دولة عضواً بالإتحاد، حيث يعمل المجلس وفقاً للسياسة الأمنية والدفاعية للإتحاد الإفريقي، وطبقاً لنصوص القانون التأسيسي للإتحاد و البروتوكول المنشئ للمجلس، و الذي ينص على أن لكل دولة عضو صوتاً واحداً، و ليس لأية دولة حق الفيتو، و تصدر قراراته بأغلبية الثلثين، و عدد الدول الأعضاء في المجلس خمسة عشر عضواً، تنتخب عشر دول لمدة سنتين و خمس دول لمدة ثلاث سنوات يتضمن بروتوكول مجلس الأمن و السلم الإفريقي 22 مادة تناولت الجوانب المختلفة للمجلس حيث أجاز البروتوكول إنشاء لجان مؤقتة للوساطة و التحقيق و التدقيق، أو لجان من الخبراء العسكريين و القانونيين (بطرس، 2005: 60).

وتكمن أهداف المجلس في تعزيز وتشجيع الممارسات الديمقراطية، والحكم الصالح، وسيادة القانون، و حماية حقوق الانسان والحريات الاساسية كجزء من الجهود لمنع الصراعات. اما مبادئ المجلس تكمن في احترام سيادة القانون والحقوق والحريات الأساسية للبشر، و قدسية الحياة البشرية والقوانين الدولية لحقوق الانسان (Manby, 2004: 986).

إن مبادئ مجلس السلم والأمن جزء لا يتجزأ من مبادئ الإتحاد الإفريقي عامة، فالقضايا الأمنية الواردة في تلك المبادئ هي التي تشكل المادة الأساسية للمجلس، و تتمثل في التسوية السلمية للنزاعات والصراعات، والإستجابة المبكرة لإحتواء الأوضاع الصراعية التي يمكن أن تتطور إلى أزمات، واحترام

السيادة والسلامة الإقليمية للدول الأعضاء، والمساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام الحدود القائمة عند الإستقلال وحق التدخل في الحالات المنصوص عليها في القانون التأسيسي (بطرس، 2005: 62).

ويتشكل المجلس من خمسة عشر عضواً منتخباً على أسس متساوية وفق الكيفية التالية: عشرة أعضاء ينتخبون لمدة عامين. وخمسة أعضاء ينتخبون لمدة ثلاث سنوات لتحقيق الاستمرارية. وقد نصت المواد 11 و 12 و 13 و 21 من بروتوكول المجلس على أربع آليات للمجلس، وتشكل هذه الآليات جزءاً من الهيكل التنظيمي للمجلس، وهي على النحو الآتي:

1. هيئة الحكماء:

نصت المادة 11 من بروتوكول المجلس على تكوين هيئة للحكماء من خمس شخصيات يقوم باختيارهم رئيس المفوضية على أساس التمثيل الإقليمي، و يتم تعيينهم لمدة ثلاث سنوات من قبل المؤتمر و مهمتهم تقديم النصح والمشورة، واتخاذ الإجراءات الملائمة لدعم جهود المجلس، و تجتمع عند الضرورة. حيث استفادت الهيئة في إطار الشراكة مع الأمم المتحدة من خلال شعبة الشؤون السياسية بالدعم في مجالات دعم الوساطة و برنامج الحدود و تكوين الخبراء و المراقبين الإنتخابيين، كما يقوم بأنشطة مشتركة في مجال الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام سعياً إلى حل الأزمات في كل من جزر القمر وغينيا وغينيا بيساو وكينيا والنيجر والصومال (الإتحاد الإفريقي، 2018).

2. نظام الإنذار المبكر:

نصت المادة 12 من بروتوكول المجلس على إنشاء نظام الإنذار المبكر يعمل على تسهيل عملية تقرب النزاعات و منعها، ويتكون من وحدة مركزية للمراقبة و الرصد في العاصمة الإثيوبية أديس بابا تعرف بفرقة الأوضاع و وحدات فرعية منتشرة في أقاليم القارة الخمس داخل الآليات الأمنية التابعة للتجمعات الإقليمية الفرعية (خليل، 2017: 100).

3. القوة الإفريقية الجاهزة:

حددت المادة 13 من بروتوكول المجلس مهام هذه القوة في التدخل في حالة وجود ظروف خطيرة في دولة ما من الدول الأعضاء أو بناء على طلب دولة عضو من أجل استعادة السلام والأمن و الحيلولة دون تدويل الصراعات الإفريقية و التعامل مع أي من الحروب الأهلية أو النزاعات الحدودية فور وقوعها، وتقديم المساعدات الإنسانية للسكان المدنيين في مناطق النزاعات. وتتكون هذه القوة من خمسة ألوية عسكرية تمثل الأقاليم الخمسة الرئيسية في إفريقيا وقوامها (15) ألف جندي وتديرها لجنة أركان الحرب و يرأسها وزراء دفاع الدول الأعضاء كما تقرر إنشاء صندوق لتمويل عمليات حفظ السلم التي تقوم بها هذه القوة (خشيم، 2010: 17).

4. صندوق السلم:

تم إنشاء صندوق السلم لتوفير الموارد المالية اللازمة لمهام دعم المجلس وذلك من خلال الإعتمادات المالية في ميزانية الإتحاد الأفريقي، ومن مساهمات الدول الأعضاء، ونسبة من المعونات الإقتصادية من داخل القارة أو من خارجها، أو المساهمات الطوعية (الإتحاد الأفريقي، 2018).

وقد تم إنشاء الصندوق لأن التمويل نقطة أساسية ومهمة في عمل المجلس، إذ يمكن أن تؤثر مصادر التمويل المختلفة من القطاع الخاص أو الأمم المتحدة من التأثير على عمل المجلس واستقلاليتيه بصورة سلبية. تعتبر هذه المؤسسات والأجهزة السالفة الذكر، مؤسسات حيوية و تعد إضافة جديدة و ضرورية لمنظمة إقليمية حديثة كالإتحاد الإفريقي و التي من شأنها مساعدته في أداء دوره بشكل إيجابي، بما يتماشى مع المتغيرات و التطورات السريعة على المستوى القاري و الدولي (خليل، 2017: 244).

المبحث الثاني

الحالات التي تستدعي تدخل الإتحاد الأفريقي لحل النزاعات

تضمن القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي الذي قدم في الدورة العادية رقم (36) لرؤساء الدول والحكومات بمنظمة الوحدة الأفريقية فقرات لها صلة وثيقة بالقضية الأمنية، وردت ضمن مادتين، وذلك على النحو التالي:

1 . المادة (3): وتتعلق بأهداف الإتحاد: تنص الفقرة (ب) من هذه المادة على أن من أهداف الإتحاد "الدفاع عن سيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها واستقلالها" وتنص الفقرة (و) على "تعزيز السلم والأمن والاستقرار في القارة".

2. المادة (4) وتتعلق بمبادئ الإتحاد حيث تنص الفقرة (د) على "وضع سياسة دفاعية مشتركة للقارة الأفريقية"، وهي فقرة لا نظير لها في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، الأمر الذي يعني تعزيز جانب مهم وهو الجانب الدفاعي - وتنص الفقرة (هـ) على "تسوية الخلافات بين الدول الأعضاء بوسائل مناسبة قررها المؤتمر"، فإذا كان ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية يحدد في مسألة تسوية الخلافات بين الدول وسائل التسوية وهي التفاوض والوساطة والتوفيق والتحكيم، فإن القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي في هذه القضية لم ينص على هذه الوسائل، الأمر الذي يعني عدم قفل الباب أمام أية وسيلة أخرى لفض النزاعات أو تسويتها، وقد تكون إحدى تلك الوسائل القوة العسكرية.

- وتنص الفقرة (ز) على "حق الإتحاد في التدخل في دولة عضو طبقا لما يقرره المؤتمر في ظل ظروف خطيرة متمثلة في جرائم الحرب، والإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية"، وهو مبدأ جديد

يتجاوز السيادة الوطنية، ويتجاوز مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء الوارد في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية.

- وتنص الفقرة (ي) على حق الدول الأعضاء في طلب التدخل من الإتحاد لإعادة السلام والأمن". وهو مبدأ جديد يأخذ في الاعتبار إمكانية حدوث صراعات داخلية تستدعي طلب المساعدة من باقي أعضاء الإتحاد من قبل الحكومة الشرعية.

- وتنص الفقرة (ع) على "إدانة ورفض التغييرات غير الدستورية للحكومات"، ويأتي ذلك لمواجهة الانقلابات العسكرية والتغييرات بوسائل غير دستورية التي عرفتها القارة (الإتحاد الإفريقي، 2018).
ونص القانون التأسيسي على حالتين تبرران تدخل الإتحاد الإفريقي وهما: الإنتهاكات الصارخة للقانون الدولي الإنساني ومسألة حفظ السلم والأمن، والتي أعاد مجلس الأمن التأكيد عليهما من خلال البروتوكول المنشئ له.

الحالة الأولى: الإنتهاكات الصارخة للقانون الدولي الإنساني:

لقد نصت المادة 4 (هـ) من القانون التأسيسي على الحالات التي تعد من الإنتهاكات الصارخة أو لظروف الخطرة التي تبرر تدخل الإتحاد والمتمثلة فيما يلي (مطر، 2008: 236):

- جرائم الحرب التي عرفها ميثاق محكمة نورنبيرغ⁽¹⁾ بأنها الجرائم التي ترتكب ضد الأشخاص والممتلكات وذلك انتهاكاً للقوانين ولأعراف الحرب، وجرائم الإبادة والجرائم ضد الإنسانية.

¹ تعد محاكمات نورنبيرغ من أشهر المحاكمات التي شهدها التاريخ المعاصر، وتناولت المحاكمات في فترتها الأولى، مجرمي حرب القيادة النازية.

- جرائم الإبادة التي عرفتھا المحكمة الجنائية الدولية الإبادة على أنها " أي فعل يرتكب بقصد إهلاك جماعة قومية أو أثنیة أو عرقية أو دینیة، إهلاكاً كلياً أو جزئياً".

ولقد اعتبرت منظمة Amnesty International في تقريرها الصادر في 2004 ما يحدث في دارفور إبادة جماعیة، ووجهت الاتهامات للحكومة السودانیة بسبب عدم احترام حقوق الإنسان في إقليم دارفور، إذ حمل تقرير عدة اتهامات خطيرة منها خرق قانون الإنسان بصفة آلیة وسجل التقرير وجود الاعتداءات الجنسية والرق للنساء (بوسراج، 2013: 170).

كما بینت منظمة Human rights watch الامریكية أعمال الحكومة بأنها لا إنسانیة وبأنها تصفیة عرقية ضد السكان، ولكن الإتحاد الأفريقي رفض ما یعتبر في دارفور بالإبادة العرقية (خلیل، 2017: 280).

ولقد صرح الإتحاد في مؤتمره المنعقد في الفترة من 6 إلى 8 تموز 2004 " حتى وإن كان الوضع الإنسانی في دارفور خطيراً فإنه لا یمكن وصفه بأنه إبادة إجماعیة" ومن ثم جاء تدخله في هذه الأزمة استجابة لطلب الحكومة السودانیة في إطار حفظ السلم والأمن (خشیم، 2010: 17).

- الجرائم ضد الإنسانیة والتي عرفت بأنها الافعال التي یرتكبها أفراد من دولة ما ضد أفراد آخريين من دولتهم أو من غير دولتهم، بشكل مخطط له وضمن خطة الاضطهاد والتمييز في المعاملة بقصد الاضرار المتعمد بالآخريين (عبد الغفار، 2004: 200).

الحالة الثانية: حفظ السلم والأمن في دولة عضو:

لقد كانت مسألة حفظ السلم، في بداية ظهورها، قطاعاً محتكراً من جانب الأمم المتحدة تحديداً مجلس الأمن، غير أن المنظمات الإقليمية على غرار الإتحاد الإفريقي كرستها فيما بعد من خلال نصوصها. إذ اعطي الإتحاد لنفسه الحق في مثل هذه الإجراءات، وهو ما جاء في المواد 7(ح،ي) من القانون التأسيسي للإتحاد، و المادة 6 (د) من البروتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن، والتي منحت للإتحاد من خلال مجلسه للسلم والأمن صلاحية تنظيم عمليات حفظ السلام بمختلف أنواعها (بوجلال، 2008: 10).

كما أن تنفيذ تدخل الإتحاد الإفريقي في أي دولة عضو لا يكون إلا بقرار صادر عن المؤتمر، وإذا كانت موثيق الإتحاد جعلت سلطة اتخاذ قرار التدخل مبكراً حكراً على المؤتمر عند انعقاده (بوسراج، 2013: 177).

وحتى يكون تدخل الإتحاد في دولة ما مشروعاً، لا بد أن يتم وفقاً لضوابط ومعايير موضوعية تكفل تحقيق مصالح الدولة طالبة التدخل، على النحو الآتي:

أولاً: أن يكون التدخل بناء على طلب الحكومة الشرعية: فالتدخل إذا كان من داخل الدولة ولكن ليس من قبل الحكومة فلا يجوز، كأن تطلب المساعدات الخارجية من قبل جماعات الثوار وحركات التمرد الموجودة في الدولة.

وهذا النوع من طلب التدخل الصادر من الجماعات الثائرة أو الحكومات غير الشرعية لا يمكن قبوله من قبل الاتحاد لأنه يؤدي إلى زعزعة كيان الدولة، ويشجع كل من العصابات والجماعات المتمردة على الثورة والانفصال مما يؤدي إلى الفوضى وعدم الثقة في العلاقات الدولية، فالتدخل المقبول يكون بناء على طلب الحكومات الشرعية الموجودة في الدولة.

ثانياً: أن يكون هنالك نزاع: سواء أكان دولياً (وهو النزاع الذي يكون بين دولتين) أم غير دولي (هو النزاع الذي يثور داخل حدود إقليم الدولة)، أما إذا كان مجرد اضطرابات داخلية أو حالة عدم الاستقرار، فيغدو الأمر أكثر صعوبة ودقة بالنسبة لشرعية التدخل (عبد الغفار، 2004: 271).

وهنالك حالات يتم تدخل الإتحاد الإفريقي فيها مستوحاة من النصوص وتتمثل هذه الحالات في المساعدات الإنسانية والتدخل الوقائي:

- المساعدات الإنسانية:

تعتبر المساعدات الإنسانية التزاماً دولياً يتم بموجبه تقديم دعم مادي من طرف دولي لطرف آخر يوجد في وضعية اقتصادية واجتماعية معينة، دون أن يكون هنالك نزاع مسلح، كما تعرف بأنها كل عمل مستعجل لضمان بقاء أولئك المتأثرين مباشرة بنزاع مسلح دولي أو داخلي أو كارثة أيا كانت طبيعتها وتتضمن عادة المساعدات المقدمة خلال الكوارث الطبيعية في المواد الغذائية والملابس والأدوية. ويستثنى من المساعدة توريد الاسلحة التي يمكن استخدامها لإلحاق الأذى، والمساعدة تعمل على توفير الحماية أثناء حركات النزوح والتهجير وكذلك توفير الحماية للمعتقلين والمحتجزين (بو جلال، 2008: 8).

ويأتي حق الإتحاد في التدخل في هذه الحالة، يمكن استخلاصة من نص المادة13(هـ) من القانون الأساسي والمادة15(و) من البروتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن الإفريقي. وتقديم المساعدة الانسانية يتم بموافقة الدولة التي ستقدم فوق إقليمها، وفي حالة رفض الدولة استقبال المساعدة الانسانية الدولية يمكن للإتحاد فرض تقديم المساعدة للسكان بهدف حماية حقوق الإنسان باعتبار أن الدافع الوحيد هو تخفيف المعاناة البشرية (عبد الغفار، 2004: 278).

- التدخل الوقائي:

التدخل الوقائي يتميز بفعالية في حماية حقوق الإنسان، وحتى لا ترتكب جرائم ضد السكان، إذ يتم تجنب نشوب الصراعات، فالتدخل الوقائي يستعمل لدرء ذلك النزاع، وهي مهمة الإتحاد الإفريقي من خلال مجلسه للسلم والأمن، حيث تنص المادة 7(أ) من البروتوكول: "يقوم مجلس السلم والأمن بالتعاون مع رئيس المفوضية بما يلي:

أ) ترقب الخلافات والنزاعات فضلاً عن السياسات التي قد تؤدي إلى الإبادة الجماعية والجرائم ضد الانسانية (عبد الغفار، 2004: 279).

وانطلاقاً من تلك المهام؛ فقد تدخل الإتحاد الإفريقي عبر مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية الصراع في توجو عام 2005، وذلك بالتعاون والتنسيق الكامل مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا الإيكواس. و تدخل الإتحاد الإفريقي في موريتانيا عام 2005 بعد حدوث الانقلاب العسكري، وتواصل مع الأطراف الموريتانية عبر مفوضية السلم والأمن الإفريقي، والتي نجحت في وضع خارطة طريق لإحداث التحول الديمقراطي بالبلاد، بموافقة القوى السياسية الموريتانية كافة (خليل، 2017: 120).

أيضا تدخل الإتحاد الإفريقي عسكرياً في جزر القمر في العام 2008، عن طريق إرسال قوات عسكرية لوضع حل للصراع حول السلطة ومحاولات انفصال جزيرة أنجوان، وقد نجح الإتحاد الإفريقي في مسعاه من خلال التدخل العسكري المسنود بتسوية سياسية بمساعدة فرنسية (عبد الحميد، 2002: 190-193).

أمّا في الصومال؛ فقد تعددت مبادرات الإتحاد الإفريقي وأخذت أشكالاً مختلفة، تراوحت ما بين الدعم السياسي للحكومة الصومالية، وإرسال قوات عسكرية لحفظ السلام في العام 2007، فضلا عن التعاون مع قوات المهام المشتركة للقرن الإفريقي (الأفريكوم) التابعة للولايات المتحدة الأمريكية (الصلف، 2003: 180).

لقد ورث الإتحاد الإفريقي تركة ثقيلة في المجال الأمني؛ إذ أن منظمة الوحدة الأفريقية لم تقم بدورها المنوط بها في معالجة الحروب الأهلية التي كانت تنتشر في دول القارة، وكان الإتحاد مدركا حجم الكارثة من جهة، والموانع الموجودة في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، فسعى إلى تجاوز العائق القانوني، إذ كانت السياسة الرسمية لمنظمة الوحدة الأفريقية مبنية على سيادة الدول الأعضاء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية فإن الإتحاد الإفريقي يتمتع بصلاحيات أوسع في إدارة الأزمات وله حق التدخل - وإن عسكريا- في حالات قصوى كجرائم الحرب والتطهير العرقي. ولعل أهم أزمة واجهت الإتحاد الإفريقي منذ لحظة ميلاده هي الأزمة المستمرة في دارفور. فهذه الأزمة تعد واحدة من أهم الأزمات التي تواجه الدولة السودانية، والتي لا تتوقف تأثيراتها على إحداث حالة من حالات عدم الإستقرار الداخلي، وإنما تتعدى ذلك إلى تهديد كيان الدولة ونظامها السياسي ذاته، إمّا بسبب استمرار النزاعات والصراعات في أقاليم السودان المختلفة، وإما من خلال توسيع دائرة الأطراف المتصارعة

والمشاركة فيها، والداعمة لها، أو بالترويج للنزاعات والميول الانفصالية بهدف تفتيت السلامة الإقليمية للدولة. ولا يتوقف الأمر في هذا الشأن على الأطراف المحليين أو الوطنيين، وإنما يتجاوز ذلك إلى تورط أطراف إقليمية ودولية، بشكل مباشر أو غير مباشر (بوسراج، 2013: 169).

وترى الدراسة أن الإتحاد الإفريقي يعتبر من أحدث المنظمات الدولية القارية، إذ أن له دور فاعل في القارة الأفريقية من خلال التدخل لفك النزاعات وتحقيق السلم والأمن والتسوية السلمية للنزاعات والصراعات، والتدخل الوقائي للصراعات التي يمكن أن تتطور إلى أزمات، واحترام السيادة والسلامة الإقليمية للدول الأعضاء إذ لا يتدخل الإتحاد إلا بموافقة الدولة العضو أو طلب الدولة المساندة من قبل الإتحاد .

وجاء هذا الفصل كتمهيد لموقف الإتحاد الإفريقي إذ أن القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي أعطى للإتحاد الحق في حفظ السلم والأمن في الدولة العضو، وتعتبر السودان أحد أعضاء الإتحاد الإفريقي، وأزمة دارفور هي إحدى الأزمات التي تعاني منها السودان.

الفصل الثالث

موقف الإتحاد الإفريقي من النزاع في إقليم دارفور

الفصل الثالث

موقف الإتحاد الإفريقي من النزاع في إقليم دارفور

تمثل أزمة إقليم دارفور غرب السودان واحدة من أبرز القضايا الدولية تعقيدا وأبرزها دلالة، ذلك أن جذور هذه الأزمة تضرب بعيداً في أعماق مجتمع ينطوي على تنوع عرقي ألقى به في أتون الحرب الأهلية لسنوات طوال ربما تكون هي ذاتها سنوات عمر الكيان السوداني، وخاصة عندما تتدخل العوامل الطبيعية التي تؤثر في تصعيد النزاعات حول الموارد الاقتصادية والمياه بين الأطراف المتنازعة، ومن واقع تتبّع تطورات أزمة دارفور منذ بدايتها قد يصدق القول بأنها حتمية و انفجارها كان ينتظر اللحظة التاريخية المناسبة.

وتعد أزمة دارفور من أكثر مشكلات القارة الإفريقية تعقيدا والتي أدت إلى حدوث الكثير من الخسائر البشرية والمادية، بل وأربكت الإستقرار السياسي والإقتصادي والإجتماعي لدى الدول المجاورة.

ويتناول الفصل الثالث موقف الإتحاد الإفريقي من النزاع في إقليم دارفور من خلال المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: أسباب النزاع في إقليم دارفور.

المبحث الثاني: الإتحاد الإفريقي والتدخل في نزاع إقليم دارفور.

المبحث الأول

أسباب النزاع في إقليم دارفور

يعود أساس الأزمة في إقليم دارفور إلى أسباب داخلية، تتمثل في الصراع القبلي والخلافات الأهلية، والاقتصادية والثقافية، في حين تتمثل الاسباب الخارجية في التدخل الخارجي للدول الأوروبية، والولايات المتحدة التي تربطها جذور تتواصل مع أطراف النزاع الناشطة بالإقليم.

أولاً: الأسباب الداخلية لأزمة دارفور:

كان للظروف الإقتصادية والإجتماعية، والعوامل الجغرافية السائدة للمنطقة تأثير مباشر أو غير مباشر في السياسة الداخلية أو الخارجية للدولة، وعلى هذا يمكن إرجاع الأسباب الداخلية لازمة إقليم دارفور إلى ما يأتي:

أ. الصراع القبلي في إقليم دارفور:

يعتبر إقليم دارفور من أكثر المناطق توترًا في السودان ومن أكثر الولايات التي شهدت زعزعة أمنية واسعة النطاق، فإقليم دارفور له تركيبة متنوعة عرقية واجتماعية وقبلية، وهو عبارة عن نموذج مصغر لدولة السودان؛ تبلغ مساحته الإجمالية (549) ألف/كم²، ويبعد عن العاصمة بحوالي (1600) كم، ويحد الإقليم ثلاث دول، ليبيا وتشاد وأفريقيا الوسطي، إذ لا توجد عوائق تقيد حركة القبائل، وهذا ما يفسر وجود قبائل مشتركة ومتنوعة مع الدول المجاورة، مما أدى إلى سلسلة من الصراعات القبلية نتج عنها نشوب معارك كبيرة دامية بين القبائل المختلفة في الإقليم.

وكان من أهم هذه المعارك التي كانت بين القبائل معركة قبيلتي الرزيقات والمعاليا في عام 1968 ومعركة بين السلامة والتعايشة في عام 1980 ومعركة بين الزغاوة والقمر في عام 1990، أخرى بين الزغاوة والبرقد في عام 1991، وكل هذه الصراعات كان خلفها العصبية القبلية التي كانت سبباً في تحالف القبائل العربية ضد قبائل الزرقة الإفريقية، وكذلك غياب السلطة الفاعلة للحكومة السودانية في إقليم دارفور (النحاس، 2005: 73).

لقد مرت هذه النزاعات المسلحة بين المجموعات في دارفور بمرحلتين رئيسيتين في تطورها، نزاعات بسيطة محدودة كالتحرشات القبلية والإشتباكات المتكررة والتي تميزت بها الخلافات منذ الخمسينات وحتى السبعينات من القرن الماضي ونادراً ما كانت تتجاوز مجموعتين وتقف أمثلة على ذلك النزاعات التي جرت بين المعاليا والرزيقات، وبين التعايشة والسلامات 1978-1981.

ونزاعات متأججة واسعة النطاق وطويلة المدى، تفجرت في العام 1985 ومن أمثلتها صراع الزغاوة والماهيريه رعاة الأبل الذين يسكنون الأجزاء الشمالية العليا من حزام الصحراء ضد المزارعين المستقرين، إذ أنه بعد تلك الصراعات المشتعلة وتوسع نطاقها بشكل كبير بدأت الأوضاع في إقليم دارفور تستقطب المزيد من الإهتمام بعد الهجمات العسكرية التي قامت بها المجموعات المسلحة في هذا الإقليم وبعد أن قامت بضرب مطار مدينة الفاشر، والسيطرة على المدينة لبضع ساعات ثم الهجوم بعد ذلك على مدينة كتم على الحدود السودانية التشادية (محمد، 2000: 78).

وكان للتعصب القبلي أثره في النزاع في إقليم دارفور، حيث أصبح الإلتواء للقبيلة على حساب الإلتواء للإقليم مما أدى إلى بروز جماعات سياسية بين مثقفي إقليم دارفور سعت للإستحواذ على السلطة استنادًا على الوزن القبلي، مما أدى إلى بروز مسميات تحمل ظلالاً سياسية مثل دولة دار الزغاوة الكبرى، تورا بورا، التجمع العربي، الجنجويد، الباشمرقة، دولة الفور للفور، الزرقة والعرب والمليشيات (فضل والأنس، 2004: 54).

ب: الحروب الأهلية في الأقاليم المجاورة لإقليم دارفور:

تعد الحروب الأهلية من الأسباب التي أدت إلى النزاع القائم بإقليم دارفور وجعلته يختلف عن العديد من النزاعات التي حدثت فيه سابقاً، والتي أهمها النزاع الليبي التشادي حول الإقليم التشادي الشهير "أوزو" والصراع التشادي الذي انطلق من دارفور بالحدود الممتدة بين ليبيا وتشاد وأفريقيا الوسطى، حيث أن هذه النزاعات جعلت الإقليم يتأثر بالنزاع، ونتج عن ذلك توفر السلاح بحوزة سكان الإقليم من كل جانب وأصبح أهل دارفور يتميزون على كل المجتمعات السودانية بحتمية حمل السلاح للدفاع عن قبائلهم، وفضلاً عن ذلك فإن الإقليم تعيش فيه قبائل متلاصقة بين الدول المجاورة، كان لها دور في انتشار السلاح والنهب والانتقام بسبب الولاء القبلي الذي أدخل المنطقة في مأزق كبير من الحروب (البحيري، 2010: 99).

ويعد إنتشار السلاح الناري بكميات كبيرة خلال العقود الأربعة الماضية نتيجة لظروف داخلية وخارجية إذ كان السلاح في السابق ملكاً لرؤساء الإدارة الأهلية والأثرياء وفقاً للقانون ولكن إنتشاره بأنواعه المختلفة أدى إلى ذهنية حل أصغر المشكلات بالقوة والعنف. تعزى أسباب إمتلاك القبائل للسلاح

للإحساس بعدم الأمان بسبب عجز الحكومة عن توفير الحماية لهم ولممتلكاتهم من عصابات النهب المسلح، لأن السلاح الذي بحوزة هذه العصابات أكثر تطوراً مما في أيدي الشرطة والقوات النظامية، إضافة إلى وجود عدم الثقة والشك في بعض رموز وأجهزة الحكومات الإقليمية سابقاً والولائية حالياً التي تتحاز إلى جانب بعض القبائل مما يجعلها تغض النظر عن ممارستهم (فضل والأنس، 2004: 57).

ج: سياسات الحكومة السودانية:

منذ استقلال السودان عام 1956 بدأت أخطاء الحكومات المتعاقبة في السودان تتراكم، وكانت هذه الأخطاء دافعاً لتصعيد النزاع في الإقليم، والتي تمثلت بـ: إضعاف الإدارة المحلية لإقليم دارفور إذ اعتمدت السودان في تنظيمها الدستوري والإداري على أسلوب السياسة المركزية مما نتج عنه إضعاف الإدارة المحلية، وعدم تجسيد مبدأ اللامركزية الإدارية، حيث قامت بتعيين إدارة محلية لتسيير الإقليم من خارج المقيمين فيه، كان هدفها بسط سلطة الدولة وإقامتها في الإقليم رغم صدور قانون الحكم الشعبي المحلي عام 1981، الذي ركز على حكم اللامركزية الإدارية في إدارة الإقليم إلا إن ذلك لم ينفذ حتى بعد صدور دستور جديد عام 1998 (بشير، 2009: 51).

لقد كان لغياب التنمية في إقليم دارفور دور في حدوث النزاع. وبالرغم من كثافة سكانه وكبر رقعته الجغرافية ووفرة وتنوع موارده الطبيعية الواعدة فلا يزال إقليم دارفور من أكثر مناطق السودان تخلفاً وفقراً.

حيث أنه لم ينل حظه من التنمية إبان العهود الماضية خاصة ما قبل أيار عام 1969 وذلك لسببين رئيسيين، أن أغلب الذين كانوا يمثلون دارفور في البرلمانات الأولى ممن عرفوا في الساحة السياسية بالنواب المُصدرين الذين لم يتكبد أغلبهم مشقة زيارة دوائهم الجغرافية التي فازوا بها إلا مرة واحدة، مما أدى إلى عدم إلمامهم بالمشكلات الحقيقية الواقعة في إقليم دارفور، ثانياً أن الأحزاب الكبرى التي كانت تشكل الحكومات في إقليم دارفور كانت تضمن الفوز في دوائرها، لذلك كانت تسعى لاستقطاب أكبر عدد من النواب يمكنها من تشكيل الحكومة القادمة لذلك كان تميل إلى توجيه خدمات التنمية المناطق أخرى بعيدة عن هذه الدوائر المضمونة للحزب طمعاً في كسب أصوات الناخبين في أماكن أخرى، وهذا ما حرم معظم مناطق إقليم دارفور من حظها من التنمية (نور، 2017: 33).

كان إقليم دارفور يفتقر إلى البنى التحتية كالإمداد الكهربائي والخدمات التعليمية والصحية؛ حيث تعرض الإقليم للتهميش لبعده عن المركز وقلة خضوعه للحكومة، فدارفور أقل مديريات السودان نصيباً في التعليم حسب الإحصائيات لتوزيع المدارس الإبتدائية في شمال السودان لعام 1894 إذ أنه لا توجد مدرسه حكوميه واحده على مستوى التعليم الابتدائي في دارفور كما لم يوجد غير طالب واحد في العام نفسه في كلية غردون من أبناء دارفور مقابل 149 طالب من مديرية الخرطوم و45 طالب من بربر، وكان عدد التلاميذ في المدارس الأهلية في مديرية شمال السودان بلغ 4347 تلميذ، في حين لم يكن في إقليم دارفور مدرسة أهلية واحدة ولاطالب علم واحد (عبد الكريم، 2014: 47).

يفتقر إقليم دارفور للمشاريع التنموية الزراعية أو الصناعية رغم كثرة موارد الإقليم الطبيعية واتساع مساحته وتعدد مناخاته، إذ لم تقم بالإقليم منذ عهد الاستعمار سوى مشروعات بسيطة كمشروع تنمية جبل مرة، ومشروع ساق النعام، ومشروع الغزالة، وهذه المشروعات توقفت كلها تماماً وأصبحت دارفور خالية من أي مشروع تنموي، وهكذا فإن غياب البنيات الأساسية قد أثر سلباً على الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالإقليم (البحيري، 2010: 86).

أن التوزيع غير العادل للثروة من قبل الحكومة السودانية، ورفض المشاركة الفعلية الأطراف المعارضة في السلطة، وتطبيق سياسات التهميش وإعطاء الأهمية للأمن دون التنمية، جعل من سكان الإقليم يشعرون بأن هناك تهميشاً حقيقياً وغياباً للتنمية، ويؤكد ذلك تصفية المشروعات التي كانت قائمة في بعض المناطق، مثل مشروع " ساق النعام" وطريق الإنقاذ الغربي " رغم صدور قانون في عام 1995 في شكل مرسوم مؤقت من المجلس الوطني الانتقالي على أن يتم تنفيذه بحلول عام 1997.

هكذا تعاملت الحكومات في النظام السوداني مع إقليم دارفور بالتهميش والإهمال، مما أدى إلى تفاقم الوضع العام في الإقليم، وفوتت الفرصة على الحكومة لحل الأزمة التي كانت في بداية الأمر أزمة تنمية، بدل من أن تكون أزمة سياسية أو اجتماعية (الهاشمي، 2013: 13).

بالإضافة إلى ذلك إن مجتمع دارفور مجتمع قبلي، كان من الخطأ حل الإدارة الأهلية في الإقليم في عهد الرئيس جعفر النميري، حيث لم تستطع الإدارة المحلية أن تقوم بمهام الإدارة الأهلية السابقة لأنها تفتقد إلى طريقة التعامل مع مشكلات المنطقة، ولذلك أصبحت هذه الإدارة ضعيفة مما أضعف هيبة الدولة.

ويرى بعض مثقفي دارفور إن في عودة الإدارة الأهلية إلى الإقليم ستساهم مساهمة كبيرة في حل مشكلاته، ولكنهم يشترطون أن تكون هذه الإدارة محايدة سياسيا، وأن تعمل على خلق الروابط الاجتماعية بالمصاهرة والصداقة وتبادل الهدايا فعلى الرغم من حدوث بعض التجاوزات يبقى النظام العرفي يحظى بالاحترام والقبول بين الطرفين بما يحقق مصالح المجتمع فإقليم دارفور يحتوي على أكثر من ثمانين قبيلة (الغزو، 2009: 107).

د: أسباب اجتماعية:

نظرا لبعده إقليم دارفور عن العاصمة، فقد تعرض الإقليم إلى التهميش من قبل حكومات النظام السوداني، حيث كان إقليم دارفور أقل مديريات السودان نصيبا من المدارس الابتدائية، إضافة إلى عدم وجود ثانويات وجامعات إلا في وقت متأخر، الأمر الذي جعل طلاب دارفور ينتقلون إلى الشمال من أجل التعليم، وكذلك نقص الخدمات الصحية، وعدم توفر وسائل المواصلات، وانتشار البطالة وهو ما ساعد على انتشار الهجرة إلى دول الجوار، ودخول إقليم دارفور في عزلة اجتماعية، الأمر الذي جعل سكان المنطقة يعانون من قلة الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية، ويحملون الحكومة السودانية سبب هذا التخلف. كل هذا وأكثر يؤكد أن الصراع في السودان ناتج عن فوارق اجتماعية واقتصادية وليس كما يصوره الإعلام الغربي على أنه صراع عربي إفريقي (اسماعيل، 2007: 19).

إن عملية تنقل الرعاة بمواشيهم وبرفقة أبنائهم ورفضهم إدخال أبنائهم للمدارس شكلت عائقا أمام سياسات الحكومة التعليمية مما ساعد على زيادة نسبة الأمية وانعكس ذلك على مشاركة أهل إقليم دارفور في إدارة الحكم على المستوى المركزي والمحلي، وصارت المنطقة مصدرا للأيدي العاملة

الرخيصة لمشروع الجزيرة والمصانع في السودان، إضافة إلى القيام ببعض الأعمال الهامشية البسيطة، وشكلت الهجرة للبلاد العربية خاصة ليبيا منفذا هاما لهذه الشريحة، أما الأغلبية فقد وجدت الملاذ إما في الانضمام للقوات المسلحة أو الاحتماء بالروابط القبلية والجهوية بأفكارها المختلفة مما ساعد لاحقا في انضمام هؤلاء للحركات المتمردة (علي، 2008: 37).

ه: أسباب اقتصادية:

يعتبر العامل الإقتصادي من أكثر الأسباب مساهمة في ظهور الصراعات الدائرة لأنه يؤدي إلى الطمع والغبن. فالنزاعات المسلحة تطالب بالعدالة في توزيع السلطة والثروة مستغلة الأوضاع المحلية التي يعيشها ساكن الإقليم والمتمثلة في الفقر والجهل وعدم العدالة في توزيع الموارد مما يؤدي إلى الشعور بالتهميش الإقتصادي الذي يرتبط بمحدودية الموارد.

لذا تعتبر التنمية غير المتوازنة والتوزيع غير العادل للموارد سبب في صراعات الإقليم. فإقليم دارفور يعاني من ضعف البنى التحتية الإقتصادية ويفتقر كذلك إلى الطرق المعبدة التي تربطه بالمركز أو بالولايات المجاورة أو تربط عاصمة الإقليم برئاسة المحليات، كما يفتقر إلى المشروعات التنموية لاستيعاب العمالة المحلية وضعف الخدمات التعليمية التربوية، وتحول كثير من المنتجين إلى مستهلكين متأثرين بالتغيرات الإجتماعية وزيادة نسبة العاطلين عن العمل وأصحاب المهن الهامشية (يعقوب، 2003: 207).

لقد أدى حرمان أبناء الإقليم من التنمية البشرية والإقتصادية إلى سهولة استغلال هذه الفئات وتعبئتهم من قبل القادة السياسيين، كما شكل النهب المسلح مهنة العديد من الأفراد العاطلين عن العمل وغير المتعلمين (فضل والأنس، 2004: 21).

ويرى البعض أن النزاعات في دارفور يعود بشكل كبير على موارد، حيث يشكل ثبات أو تناقص الموارد (ماء - أرض - كلاً) مقابل الازدياد المضطرد في مستخدمي هذه الموارد عاملاً مهماً في نشوب النزاعات. وهذا يفسر لماذا كان الرعاة الرحل طرفاً في 80% من الإحتراب القبلي. يمثل كذلك التدهور البيئي المسبب للفقر وما يترتب عليه من نزوح الجماعات المتضررة بحثاً عن بدائل أفضل مسبباً للإحتكاكات بين القبائل النازحة والمستقرة (الهاشمي، 2013: 16).

لقد تسببت موجات الجفاف والتصحر التي ضربت منطقة الساحل الأفريقي منذ أواخر الستينات من القرن الماضي والتدهور البيئي الناجم عنها في إنحسار المراعي والموارد المائية وفقدان سكان قبائل أخرى، أسهم في تغيير التشكيلة القبلية وإختلال التوازن القبلي، ولأن معظم القبائل ليس لها مصلحة في إحداث أي تغيير في الأوضاع السائدة، فإنها تقف ضد أي محاولة لإنتزاع أراضيها بحجة الحداثة وتطالب بعدم المساس بالنظم التقليدية والأعراف، ونتيجة لهذا التناقض في المصالح، برزت الصراعات القبلية التي سرعان ما تطورت إلى حرب دامية، ويعتبر غياب مشروعات التنمية من أبرز الظواهر التي ساهمت في هذا المجال (فضل والأنس، 2004: 25).

كما أن تشجيع صندوق النقد الدولي للحكومة السودانية على تصدير الإنتاج الزراعي الغذائي، الأمر الذي أدى إلى انهيار العلاقة بين المزارعين والرعاة، حيث تراجع سعر القطن الذي يعتمد عليه السودان في دخله القومي في الأسواق العالمية، إذ بدأت تنافسه صادرات اللحوم تدريجياً إلى أن تغلبت عليه، وقد حدث ذلك لأول مرة عام 1985. كما أن اكتشاف المعادن وفي مقدمتها النفط، الذي قدر بحوالي 45% من احتياطي دولة السودان، والنحاس بتركيز عالي، والحديد الذي قدر احتياطه بحوالي 10% (مليون طن)، جعل من إقليم دارفور يحظى بالاهتمام العالمي والأمريكي (اسماعيل، 2007: 17)

وترى الدراسة أن جميع الحكومات التي تعاقبت على الإقليم كانت سبباً في النزاع الحاصل في إقليم دارفور فإهمال الاهتمام بالإقليم من حيث التعليم والبنى التحتية والمشاريع الاستثمارية كلها أمور دفعت إلى تصاعد الأزمة في دارفور.

ثانياً: الأسباب الخارجية لازمة دارفور:

أ- الدولية

إن الاهتمام العالمي بالأزمة في إقليم دارفور ليس هدفه إنساني بقدر ما هو أطماع القوى الكبرى وبسط الهيمنة من خلال مسانقتها لأطراف النزاع في دارفور، وفي مقدمتها أمريكا، وفرنسا، والصين (البحري، 2008: 264).

إن دور أمريكا في حل أزمة دارفور لا يختلف عن غيره من الأدوار الأخرى التي تلعبها في مناطق النفوذ وخاصة في البلدان الإفريقية، فهي لا تتدخل لحل أزمة إلا من منطلق مصالحها المباشرة وغير المباشرة. إذ سارعت لإدانة ما يحدث في دارفور واصر الكونغرس 2004 قرارا يصف فيه الأزمة بالإبادة الجماعية. كما أدان وزير الخارجية آنذاك (كولن باول) في زيارته للإقليم حكومة الخرطوم لعدم وفائها بتعهداتها الخاصة بنزع سلاح ميليشيات الجنجويد ومحاكمة قادتها. ثم لجأت لاستصدار قرار من مجلس الأمن يفرض العقوبات الاقتصادية على السودان وتضخيم جانب التدخل الإنساني (بو حبيله، 2014: 33).

ويعود هذا التدخل إلى ما يزخر به الإقليم من ثروات طبيعية ومتنوعة أهمها الثروة المعدنية الهائلة، والمتمثلة في جبال الحديد التي تصل درجة نقائها إلى 80% وحفر النحاس التي توجد بالقرب من حدود دولة إفريقيا الوسطى واليورانيوم الذي صار الحافز الأكبر للصراعات الدولية المعاصرة، وكذلك التخوف الغربي بشكل عام من امتداد التأثير الإسلامي في جنوب القارة حيث توجد مصالحها فالولايات المتحدة الأمريكية ترى أن لها حقا في بترول السودان، على أساس أن أول شركة اكتشفت البترول في السودان هي شركة أمريكية "ChevronTexaco" والذي قابلته الحكومة السودانية بإعطاء حق التنقيب لشركات ماليزية وصينية مما سبب انزعاجا لواشنطن والتي ترغب في الحصول على مصالح اقتصادية لشركاتها الخاصة، خاصة وأن السودان يعد من الدول البكر في مجال الإنتاج النفطي (شافعي، 2003: 276).

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أن النظام السوداني خصما معاديا لها ولسياساتها الاقتصادية والدولية وخاصة بعد أحداث 11 أيلول عام 2001، وماتلاه من حروب أمريكية على الإرهاب، فقد

تغيرت النظرة السياسية والإستراتيجية للسودان، وأصبحت ساحة للتنافس السياسي والاستراتيجي بين القوى الكبرى في العالم، لهذا ازداد الضغط الأمريكي تجاه النظام السوداني، وتحركت الإدارة الأمريكية حيث أصدر الكونغرس الأمريكي بياناً يصف فيه الوضع في إقليم دارفور بالإبادة الجماعية. وهذا ما أكده قائد الإمدادات في حركة العدل والمساواة عيد كرامة قائلاً : " أن الأمريكيين على صلة وثيقة بالحركة، ويوجد لهم ممثلين ميدانيين في دارفور " (البحري، 2008: 265).

لذا فقد تمكنت الولايات المتحدة برفقة حلفائها الأوربيين من إقناع أعضاء مجلس الأمن بإصدار القرار رقم (1556) في 30 آذار عام 2004، والذي يلزم الحكومة السودانية بتنفيذ اتفاق " أبوجا " للسلام، ونزع أسلحة ميليشيات. وبالرغم من مساعي الحكومة في تحقيق تقدم لوقف العنف الذي شهد به مبعوث الأمم المتحدة "يان برونك" في تقريره حول الوضع في الإقليم، فقد استمرت الولايات المتحدة في نقدها للوضع في دارفور، فانتهدت مبعوث الأمم المتحدة للعدم الاشارة في تقريره إلى تورط الحكومة السودانية وميليشيات الجنجويد في الجرائم ضد المدنيين، فتقدمت برفقة بريطانيا بطلب إلى مجلس الأمن يدعو لتشكيل لجنة تقصي الحقائق في جرائم دارفور، فأصدر مجلس الأمن القرار رقم (1519) تلبية للرغبة الأمريكية، وبعد صدور تقرير لجنة تقصي الحقائق في جرائم اقليم دارفور أوصي مجلس الامن بإحالة الوضع في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية وفق القرار رقم (1593) (شافعي، 2003: 279).

وتعد فرنسا من الدول الطامعة في إقليم دارفور هي الأدنى، الذي تراه مهما لمصالحها الاقتصادية. وعليه تسعى الحكومة الفرنسية إلى تأمين التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة السودانية مما يسمح لها استغلال حصتها في الثروة النفطية السودانية وتحقيق دعمها و نفوذها في إفريقيا، وكذلك مصادر الطاقة والموارد الطبيعية ومجابهة الهيمنة الأمريكية. ولهذا أخذت فرنسا موقفاً مغايراً للولايات المتحدة وعارضت فرض العقوبات الاقتصادية على السودان. في حين أن دور الصين إنطلق من مصالحها البترولية في السودان إذ أنها كانت مع فكرة حل مشكلات دارفور والسودان عن طريق الاتحاد الإفريقي.

أما الدور البريطاني في السودان كان حاميا له وتعتبره منطقة نفوذ و بالتالي تعمل على تجنب تدهور الأوضاع في الإقليم وقدمت له المساعدات الإنسانية والمالية بلغت قيمتها، 5 مليون جنيه إسترليني. غير ان الموقف البريطاني تحول عندما هددت الحكومة السودانية بمنع إيصال المساعدات لدارفور، وطالبت الحكومة بوقف العمليات المسلحة اتجاه المدنيين ونزع أسلحة الميليشيات في الإقليم وتسهيل إيصال المعونات الإنسانية وتسليم المسؤولين إلى المحكمة الجنائية الدولية وعودة اللاجئين إلى أماكنهم، والتهديد بفرض عقوبات في حالة عدم تنفيذ وتحقيق قرارات مجلس الأمن الدولي (بو حبيله، 2014: 33).

ب. الاقليمي

أسهمت العديد من الدول على المستوى الإقليمي في تصعيد الأزمة في دارفور، فالسودان بلد كبير، ومتاخم لعدد من الدول، وحدوده مفتوحة، ويضم مجموعة من القبائل الإفريقية التي لها أصول وجذور في دول الجوار مما أتاح لهذه القبائل فرصة التداخل، التصاهر فيما بينها وإيجاد جسور سهلت الحركة مع دول الجوار، ومن ثم كان لها ارتباط ثقافي واقتصادي نتج عنه تأثير دول الجوار في الإقليم و المتمثلة في وتشاد وإريتريا.

ولقد كان لدولة تشاد دور كبير في أزمة دارفور، وبشكل مباشر في المحادثات التي جرت بين حركة السودانية⁽¹⁾ والتمرديين، وهذا بحكم العلاقات الاجتماعية بين الدولتين المتمثلة في وجود حوالي ثلاثة عشر قبيلة عربية وإفريقية مشتركة بين غرب السودان وشرق تشاد، كما إن للحكومتين اتفاقيات مشتركة لضبط مشكلات الحدود، وتنظيم عمليات التنقل، ومنع تهريب السلاح منها، وهذا ما جعل الحكومة التشادية تقوم بدور أساسي في محادثات السلام بين الحكومة والتمرديين بتفويض من الاتحاد الإفريقي، حيث استضافت العاصمة التشادية انجامينا المفاوضات التي أدت إلى عقد اتفاق بوقف إطلاق النار في إقليم دارفور في نيسان عام 2004 (شافعي، 2003: 277).

¹ الحركة السودانية: هي إحدى الحركات السياسية والعسكرية الرئيسية في دارفور قامت لما تراه رفعا للظلم الواقع على منطقة دارفور والمناطق المهمشة الأخرى على امتداد السودان.

وقبل هذا طلبت الحكومة السودانية من حكومة تشاد عدم تقديم أي دعم لوجستي إلى المتمردين في دارفور ومنعهم من التسرب إلى الأراضي السودانية، إلا أن القيادات في حكومة تشاد خالفت هذا الإتفاق، وظلت تدعم المتمردين بالسلاح والمؤن، وهذا ما أكدته بعض التقارير الدولية منها تقرير المجموعة الدولية للامم المتحدة التي اتهمت تشاد بأنها تلعب دورا خفية الدعم المتمردين بدارفور (بشير، 2009: 66).

كما كان لايرتريا دور في الصراع في إقليم دارفور فطوال الفترة من مطلع التسعينات من القرن الماضي مروراً ببداية الأزمة عام 2003 وحتى اليوم بقيت وتيرة العداء الإريتري لوحدة السودان مستمرة، و أن يطوي السودان ملفا حتى يبادر النظام الإريتري إلى فتح ملف جديد، و على الرغم من المحاولات التي قامت بها الخرطوم لإصلاح العلاقات مع نظام أسمرة، إلا أن جميع تلك المحاولات باءت بالفشل، ويعود ذلك إلى التنسيق الإسرائيلي الإريتري الذي يسعى إلى الاستمرار في هذه الأزمة (هركل، 2010: 21).

وبالرغم أن اريتريا لا تمتلك حدودا مع دارفور، إلا أنها انتهجت سياسة اتصفت بالعدوانية لحكومة السودان وأيدت كل القوى المعارضة لها واستقبالها في أراضيها، ودعمت حركتي العدل والمساواة وتحرير السودان خاصة بعد أن أصبحت الحركتان عضوين في التجمع السوداني المعارض الذي يتخذ من أسمرا مقرا له، وتحاول اريتريا من خلال تصعيدها لأزمة دارفور تحقيق عدة أهداف من ضمنها تخفيف حدة الضغط الإقليمي الذي يشكله محور صنعاء المكون من اليمن وإثيوبيا والسودان عليها وذلك خلال اختراقها للسودان وإحداث القلق فيه (البحري، 2008: 255)

كما أن هدفها أيضا تخفيف الضغوط التي تفرضها القوات الحكومية السودانية على منطقة الشرق خاصة، وأن انشغال الحكومة السودانية بأزمة دارفور تساعد اريتريا على الانفراد بالشرق كله، وتتطلع اريتريا لجعل المنطقة الشرقية ساحة لتصفية الحسابات مع المعارضة الإريترية المدعومة من الخرطوم، كما أن لها أطماع في الأراضي الزراعية ومنطقة البجا في شرق السودان. ثم أن اريتريا تلعب دورا آخرًا لحساب بعض القوى الخارجية كالولايات المتحدة واسرائيل (بشيرى، 2009: 70).

المبحث الثاني

الإتحاد الإفريقي والتدخل في نزاعات إقليم دارفور

لقد عمل الاتحاد الإفريقي منذ البداية على حصر أزمة دارفور ضمن نطاقها الإقليمي وعدم تدويلها، فمن الجانب السياسي والدبلوماسي أعطى الأولوية للحل السلمي والسعي إلى إيجاد حل نهائي للأزمة من دون التفريط بوحدة السودان حيث كان له دور كبير في رعاية المفاوضات إلى جانب بعض الدول المجاورة للسودان.

إذ قام الاتحاد بمجهودات كبيرة للسيطرة على الأزمة وكبحها باعتباره الأكثر دراية بقضايا القارة، وذلك من خلال رعاية المفاوضات ومتابعة جهود الوساطة بين الأطراف المتنازعة وإرسال قوات أزمة من دول الاتحاد الإفريقي إلى إقليم دارفور. فوصف الاتحاد الإفريقي ما يحدث في إقليم دارفور بأنه أزمة إنسانية، وبذل جهداً كبيراً للحد من تفاقمها رغم حداثة نشأته، وقله إمكانيته وتجاريه في معالجة الأزمة، فكان تدخله في أزمة إقليم دارفور أول تجربة له على الواقع الميداني. إلا أنه رغم ذلك كان له الدور الكبير في السيطرة على الوضع، ولو بشكل نسبي ولمدة معينة من خلال ما قام به من ترتيبات واجراءات مخولة له قانوناً (نعمة، 2004: 103).

فالأساس القانوني لتدخل الإتحاد الإفريقي في أزمة دارفور، هو دوره في حل الأزمات الإفريقية سواء ما بناء على ما ورد في ميثاق الأمم المتحدة، أو ميثاق الاتحاد الإفريقي.

تظهر أهمية سمات المجتمع الدولي المعاصر ظهور التنظيم الإقليمي، المتمثل في المنظمات الدولية والإقليمية، والأجهزة التي تهدف إلى تحقيق الوحدة الإقليمية، ومصالح أعضاء هذه المنظمات، انطلاقاً من علاقتها بالأمم المتحدة. فميثاق الأمم المتحدة المعبر عنه بالمنظمات والترتيبات الإقليمية، والذي يبين الإطار القانوني الحاكم للعلاقة الأمم المتحدة بالمنظمات الدولية والإقليمية في نقطتين أساسيتين هما : عمل المنظمات الإقليمية في مجال التسوية السلمية للنزاعات بين أعضائها. استعانة مجلس الأمن بالمنظمات الإقليمية في أعمال القمع كلما رأى ذلك مناسباً ويكون عملها حينئذ تحت مراقبته وشرافه، ويستثنى من ذلك حالة الدفاع الشعبي الحصول على الإذن من مجلس الأمن (بلرياح، 2006: 98).

فقد أضافت المادة (1 / 52) من ميثاق الأمم المتحدة أن المنظمات الإقليمية تعالج الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين إذا كان العمل الإقليمي صالحاً ومناسباً، ويتلائم مع أهداف الأمم المتحدة ومبادئها مع وجوب العمل على إيجاد تسوية سلمية للنزاعات في الإطار الإقليمي قبل عرضه على الأجهزة المختصة في الأمم المتحدة. ونجد كذلك المادة (1 / 53) من ميثاق الأمم المتحدة تنص على أن لمجلس الأمن الحق في الاستعانة بالمنظمات الإقليمية، كلما دعت الحاجة للقيام بمهامه الأساسية في حفظ السلم والأمن الدوليين، ويجب على المنظمات الإقليمية لقيامها بمهامها في حفظ السلام والأمن الإقليمي (الهاشمي، 2013: 33).

ولكون الإتحاد الإفريقي منظمة إقليمية، كانت له الأسبقية والشرعية في التدخل لحل الأزمة قبل المنظمات الأخرى، لأنه أول من استبق المنظمات الدولية في حق التمسك بالشرعية في معالجة أزمة دارفور مؤكداً أن دوره لا يتنافى مع القانون الدولي، أو مع ميثاق الأمم المتحدة من جهة أخرى والحكم على الأوضاع في الإقليم يجب أن يكون من منظور إفريقي من جهة أخرى، وكون القضية لها مساس مباشر بوحدة القارة وأمن الدول الإفريقية.

كما أن التدخل من قبل الإتحاد الإفريقي في إقليم دارفور، قوبل بترحيب من مجلس الأمن وذلك بموجب القرار رقم (1556) الصادر في تموز عام 2004، والذي وصف فيه مجلس الأمن دور الإتحاد الإفريقي بالدور الريادي، وأعرب عن استعداده لتقديم الدعم الكامل لجهود الإتحاد الإفريقي، وهذا مما يعتبر كذلك أساساً قانونياً لتدخل الإتحاد (بلرياح، 2006: 93).

إضافة إلى هذا فقد أجازت المادة (4) من النظام الأساسي للإتحاد الإفريقي بأنه يحق للدول الأعضاء التقدم بطلب التدخل للإتحاد الإفريقي لإعادة السلام والأمن أو التدخل في حالة ظروف خطيرة مثل جرائم الإبادة الجماعية (الهاشمي، 2013: 32).

وعلى هذا الأساس واجه الإتحاد الإفريقي الأزمة في إقليم دارفور، من خلال تجهزته المستحدثة لحفظ السلام والأمن القاري، والمتمثلة في "مجلس السلام والأمن الإفريقي" الذي يهدف إلى تعزيز السلام والاستقرار في إفريقيا، والعمل على منع نشوب الصراعات في القارة من حيث رصد هذا الأخير ميزانية لتطبيق أجنحة السلام والأمن في القارة، والتي تقدر بحوالي 120 مليون دولار، لمدة ثلاث سنوات، ومن هنا كان التحرك للإتحاد الإفريقي مبكراً لاحتواء الأزمة.

ففي اجتماع مجلس السلم والأمن الأفريقي رقم (13)، الذي عقد بتاريخ 27 تموز 2004 الذي عقد في أديس أبابا، طلب من رئيس مفوضية الإتحاد الأفريقي إعداد خطة شاملة لكيفية دعم بعثة لنزع سلاح الأطراف المتصارعة و إحلال السلم والأمن وتسوية الصراع في الإقليم. وفي اجتماع المجلس رقم (17) الذي عقد بتاريخ 20 تشرين الأول 2004 قرر المجلس تشكيل قوة لحفظ السلم في الإقليم وإرسالها، سميت بقوى (Amis¹) قوامها 3320 فردًا، منهم 2341 من العسكريين و 450 مراقبة، 815 من الشرطة المدنية و 26 من المدنيين الدوليين، مدة عام واحد حتى 2005.

ومن أهم أهداف قوة (Amis) : التأكد من التزام أطراف الصراع كافة باتفاقية انجمينا توقف إطلاق النار في أبريل 2004 وغيرها من الاتفاقيات في هذا الشأن، وبناء الثقة والمساهمة في خلق بيئة آمنة في الإقليم، لتأمين مواد الإغاثة توزيعها وتوصيلها إلى المتضررين، وتيسير عودة المشردين إلى ديارهم، واللجئين إلى داخل حدود الإقليم. بالإضافة إلى حماية المدنيين المهددين في هذا الصراع، وتسوية الصراع سلمياً، والعمل على تحقيق وحدة السودان واستقراره، وهو الهدف الأساسي لهذه القوى (جال، 2006: 19).

ولقد سعى مجلس الامن توفير كل الدعم الممكن للبعثة لتحقيق أهدافها، وعلى أثر ذلك قام رئيس المفوضية بطلب هذا الدعم من خلال التعاون مع الأمم المتحدة والتي عقدت مؤتمر دولي حول دارفور من 10 - 22 آذار 2005، لطلب هذا الدعم من الأمم المتحدة والشركاء الآخرين، وأهمهم الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة (بلرياح، 2006: 100).

¹ مهمة الإتحاد الأفريقي في السودان (بالإنجليزية: African Union Mission in Sudan)، وتختصر (AMIS)، وكانت مهمتها فرض الأمن والاستقرار في دارفور المضطربة في السودان.

ومن أجل توسعة مهام البعثة، وبناء على توصيات مجلس السلم الأفريقي، شكلت المفوضية لجنة من 10 - 22 آذار 2005 لتقدير الوضع في دارفور بمشاركة بعض الشركاء الدوليين (الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة)، حيث أسفرت عن عدد من التوصيات منها دعم البعثة، من حيث القيام بتوسعة القوات العسكرية إلى أن يصل عدد أفرادها "6171" عسكرية، فضلاً عن "1560" من قوات الشرطة (موسى، 2009: 98).

وبعد هذه التوسعة مرت الأوضاع في دارفور بمرحلة هدوء نسبي سيطرت فيه قوة حفظ السلم (Amis) على الوضع نسبياً، إلا أن الأوضاع تدهورت مرة أخرى في الإقليم منذ آب 2005، وتعرضت البعثة للكثير من الإعتداءات والإصابات وعمليات الإختطاف، فضلاً عن مقتل اثنين من القوات النيجيرية، وسائقين من العاملين في القطاع الثاني في البعثة، واختطاف "38" فرداً من البعثة في القطاع الخامس، وقيام بعض قوات الشرطة السودانية بتبادل إطلاق النار مع بعثة (Amis)، فضلاً عن الإستيلاء على بعض مواد الإغاثة الإنسانية في أثناء نقلها للمدنيين (جلال، 2006: 20).

وأيضاً كان للإتحاد الإفريقي دوره الفعال في المفاوضات والتي عقدت في العاصمة النيجيرية أبوجا، والتي بدأت بين حركات التمرد في دارفور والحكومة في آب 2004 الجولة الأولى في السودان، بحضور ممثلين عن الإتحاد الإفريقي والجامعة العربية والأمم المتحدة وليبيا وتشاد، وقد تم خلال هذه الجولة من المفاوضات طرح ملفات هامة منها: ملف الشئون الإنسانية، والملف الأمني، والقضايا الاجتماعية والسياسية، لكن هذه الجولة من المفاوضات لم تنجح نتيجة الخلافات التي نشبت بين الأطراف المتفاوضة، وسرعان ما اتهمت حركات

المعارضة الإتحاد الإفريقي بأنه غير محايد، ويقوم بدعم الحكومة السودانية، وبأنه تحول من وسيط إلى طرف في الصراع (موسى، 2009: 100).

وبجهود مضمنة من الإتحاد الإفريقي جرت الجولة الثانية من مفاوضات أبوجا في تشرين الثاني 2005، وقد تمخضت هذه الجولة عن توقيع اتفاقية " أبوجا " والتي جاء فيها ما يلي: ضرورة الوقف الفوري لإطلاق النار، وذلك بمراقبة الاتحاد الإفريقي و احتواء الأزمة في إطار إقليمي لمنع أي تدخل خارجي و الالتزام بوحدة الأراضي السودانية والتأكيد على سيادة السودان (كريم، 2012: 16).

وترى الدراسة إن النزاعات من الظواهر المتكررة في تاريخ إقليم دارفور، فقد كانت الأحداث الأخيرة التي بدأت تداعياتها في شباط 2003 تحديًا كبيرًا لأهل السودان بمختلف توجهاتهم السياسية، حيث إنها تحولت إلى أزمة معقدة بفعل الهجمة الإعلامية الممنهجة والضغط الدولية التي رافقتها. وكما أن هنالك العديد من الاسباب الداخلية لأزمة إقليم دارفور، والعديد من الاسباب الخارجية التي تساعد في تأجيج الأزمة في الاقليم.

ولقد كان للاتحاد الإفريقي موقفه الفاعل في محاولة حل الأزمة في إقليم دارفور، من خلال تبنيته للمفاوضات بين المنازعين في إقليم دارفور.

الفصل الرابع

قدرة الإتحاد الإفريقي على حل أزمة إقليم دارفور

الفصل الرابع

قدرة الإتحاد الإفريقي على حل أزمة إقليم دارفور

إن أزمة دارفور تؤثر كثيرا على دول الجوار، لذلك فإن أي خلل في الجغرافيا السياسية سوف يعكس سلبا على دول المنطقة، وعليه لو تقرر إرسال قوات أجنبية إلى إقليم دارفور، فسوف تشكل كارثة يستعصي حلها وبذلك ستصبح دارفور أفغانستان أو عراق آخر، ولذلك يجب أن يكون الحل عن طريق الإتحاد الإفريقي.

وتعد أزمة دارفور اختبار عملي لمقدرة الإتحاد الإفريقي والذي حل محل منظمة الوحدة الإفريقية في معالجة النزاعات الإفريقية ولا سيما عقب التغييرات الجذرية التي طرأت على مفاهيم وآليات هذا الإتحاد في التعامل مع القضايا والصراعات الدائرة في القارة، وقد تضمنت آليات عمل الإتحاد الإفريقي في التدخل بالشؤون الداخلية للدول الأعضاء في حالة ارتكب جرائم الحرب أو الإبادة الجماعية، وبالنسبة لأحداث دارفور فقد خشي الإتحاد الإفريقي تكرار ما حدث في رواندا من إبادة جماعية.

ويتناول الفصل الرابع قدرة الإتحاد الإفريقي في حل أزمة إقليم دارفور من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: انعكاسات دور الإتحاد الإفريقي على النزاع في إقليم دارفور وتحليله.

المبحث الثاني: مستقبل دور الإتحاد الإفريقي من النزاعات في إقليم دارفور.

المبحث الأول

انعكاسات دور الإتحاد الإفريقي على النزاع في إقليم دارفور وتحليله

منذ البداية كان الإتحاد الإفريقي مهتما بما يجري في دارفور، وذلك من خلال متابعته للمفاوضات التي تجري حول أزمة دارفور، برعاية بعض الدول الإفريقية والتي في مقدمتها تشاد، وبدأ الإتحاد الإفريقي يستعد لخوض أولى تجاربه في فض النزاعات الإفريقية، حيث دار الجدل حول التدخل الدولي أو التدخل الإفريقي، لمراقبة وقف إطلاق النار وحماية المدنيين في دارفور، والذي وجه بالرفض من قبل الحكومة السودانية، إلا أن الضغوط المتتالية على الحكومة جعلها توافق على تدخل الإتحاد الإفريقي، وصادق البرلمان السوداني على إتفاقية دخول القوات الإفريقية، حسب ما جاء في البرتوكول الصادر عن مجلس السلم والأمن الإفريقي (عبد، 2009: 189-190).

قام الإتحاد الإفريقي بإقتراح تحويل مهمة القوات الإفريقية الموجودة في ولايات إقليم دارفور والتي تقوم بمهمة حماية المراقبين من أجل وقف إطلاق النار إلى قوات حفظ السلام مع زيادة عددها إلا أن الحكومة السودانية رفضت هذا الإقتراح في بداية الأمر؛ ويرجع ذلك إلى خشية السودان من أن هذا الإقتراح سوف يخلق لها "مستفحة عراقية جديدة" في دارفور، حيث قامت الحكومة السودانية على موافقة وجود قوات حفظ سلام أفريقية الأصل (الهاشمي، 2013: 20).

وقد استطاع الإتحاد الإفريقي نشر قوات حفظ السلام قرابة مايزيد عن 200 جندي في إقليم دارفور وذلك في إطار حماية وتعزيز مهمة المراقبين من أجل وقف إطلاق النار وكذلك حماية المدنيين الذين يتعرضون للتهديد من قبل جماعات الجنجويد، وكان من المخطط أن تبلغ عدد هذه القوات الإفريقية

المرسلة لحفظ السلام من حوالي 3500 جندي من جانب الإتحاد الأفريقي إلى دارفور حتى نهاية عام 2004، إلا أن انتشار هذه القوات كان بطيئاً للغاية؛ ويرجع ذلك لعدم مقدرة الجيش على الإنتهاء من إنشاء الثكنات العسكرية اللازمة من أجل إقامة تلك القوات الإفريقية التي سوف تقوم بمهمة المراقبة من أجل وقف إطلاق النار وكذلك مهمة حماية المدنيين (عبده، 2009: 200).

ولإدراك أهمية دور الإتحاد الإفريقي في تعاملاته مع الأزمة بكل خصوصيتها، يجب التطرق إلى الإجراءات التي أقدم عليها الإتحاد، والتي تتمثل في رعاية المفاوضات وإرسال بعثة إلى الإقليم والمشاركة مع القوات الأممية على النحو الآتي:

أ: رعاية المفاوضات بين أطراف النزاع في السودان

كان للإتحاد الإفريقي دوراً كبيراً في خلق مناخ للتفاوض ما بين الحركات المسلحة والحكومة السودانية، وقد أجريت المحادثات والمفاوضات لأول مرة مع حاملي السلاح في مدينة " أبشي " الحدودية التشادية في 3 أيلول 2003، وقد أفضت إلى إتفاق وقف إطلاق النار بواسطة الرعاية التشادية، حيث كانت هذه المرة الأولى التي تتعامل فيها الحكومة السودانية مع الحركات المسلحة في دارفور.

إلا أن هذا الإتفاق لم ينفذ وبعده ومباشرة أقيمت محادثات عامة بمدينة، "أنجمينا" بتشاد في 6 أيلول عام 2003، طالب فيها حاملوا السلاح بالحكم الذاتي لدارفور، وحصّة من عائدات البترول قدرها 13 % والاحتفاظ بجيش تحرير السودان تابع لها، وهذا ما أدى إلى فشل المفاوضات مرة أخرى، واستئناف محادثات السلام في أنجمينا في نيسان 2004، لكنها فشلت كذلك (عبده، 2009: 190).

وكان الإتحاد الإفريقي حاضرا في كل المفاوضات وحل محل تشاد باعتباره منظمة إقليمية إفريقية وتولى ملف دارفور رسميا، ورعي المفاوضات الجارية بين الأطراف بدءاً بالجولة الأولى في أبوجا عاصمة نيجيريا في آب 2004، والجولة الثانية في تشرين الأول 2004، وفي تموز 2005، ثم توالت المفاوضات حتى تم توقيع اتفاق أبوجا للسلام في 5 أيار 2006، وأثناء هذا الاتفاق قدم فريق الوساطة للإتحاد الإفريقي لإطراف النزاع في الإقليم مشروع اتفاق شامل بتاريخ 25 نيسان 2006، يرمي إلى إعادة السلام للإقليم.

وقد أعطى الإتحاد الإفريقي لأطراف النزاع مهلة تنتهي بتاريخ 30 نيسان 2006، للتوصل إلى الاتفاق، وتكلم " سالم أحمد سالم " كبير وسطاء الإتحاد الإفريقي قائلاً: " يشرفني هذا النهار تقديم مشروع اتفاق السلام في دارفور للأطراف، وأنا أضعه أمامكم كضيف، دقت ساعة القرار لم يعد هنالك مجال للمماطلة، إن أنظار العالم تتوجه إليكم كما توجه إليكم أيضا أنظار شعب دارفور وإفريقيا تشجعكم" (عبده، 2009: 190).

وشارك في هذه المفاوضات كل من الحكومة السودانية، وحركة تحرير السودان، وحركة العدل والمساواة، وأطراف دولية لمحاولة دفع المتنازعين إلى التوقيع على الاتفاق الذي تستند بنوده إلى مبادئ أساسية أهمها: تقاسم السلطة، و ذلك بتعيين مساعد لرئيس الجمهورية، و أن تمتثل السلطة في دارفور في عشرة أعضاء منهم رئيس وثلاثة ولاة ورؤساء ست لجان متخصصة لتأهيل وأمن إقليم دارفور، بالإضافة إلى تحسين الوضع الإنساني والوضع الأمني في الإقليم، وذلك من خلال منع طرف الحكومة من الطيران فوق الإقليم، ونزع أسلحة الجنجويد و تقاسم الثروة في السودان بشكل عادل، مع مراعاة الآثار المتركمة الناجمة على التخلف الذي كان يعاني من إقليم دارفور، بالإضافة إلى التركيز على

وقف إطلاق النار، وذلك بإنشاء آلية للمراقبة تضمنت نشر قوات مراقبة تابعة للإتحاد الإفريقي في دارفور (بلرياح، 2006: 97).

إلا أن هذا الإتفاق الموقع من قبل الحكومة السودانية، وحركة تحرير السودان، جناح " اركو مناوي " لم يحل الأزمة، خاصة بعد رفض الحركات المشاركة في المفاوضات و التوقيع عليها، والمتمثل في حركة تحرير السودان جناح " عبد الواحد نور" وحركة العدل والمساواة بقيادة " خليل إبراهيم "، غير أنه على الرغم من ذلك فقد استفادت الحكومة السودانية من هذا الإتفاق، من خلال إظهار نوايا لحل الأزمة وإبراز الدور المهم للإتحاد الإفريقي في المنطقة، والذي تسعى إليه الحكومة بقصد قطع الطريق أمام تدخل القوى العظمى في العالم (حسني والصبان، 2008: 150).

ومن أهم المفاوضات التي كان للإتحاد الإفريقي دوراً فيها هي قمة "أديس أبابا" حيث عقد قمته الثالثة في الأسبوع الأول من تموز 2004 في أبابا"، حيث استحوذت أزمة دارفور بطبيعة الحال على النصيب الأكبر من اهتمام القمة، وتكونت قمة أفريقية مصغرة خاصة بأزمة دارفور برئاسة الرئيس النيجيري "أوباسانجو" ورئيس الدورة الحالية للإتحاد الإفريقي وعضوية كل من رئيس مفوضية الإتحاد الإفريقي "ألفا عمر كوناري" ورؤساء كل من السودان والسنغال، وجنوب أفريقيا (الهاشمي، 2013: 22).

وقد اتخذت القمة في نهاية اجتماعاتها خمسة قرارات وهي: إمكانية زيادة عدد القوات الأفريقية المكلفة بحماية فريق المراقبين الذي يقوم بمتابعة عملية وقف إطلاق النار في دارفور إلى 300 جندي والعمل على تجميع قوات المتمردين في أماكن محدودة، بالإضافة إلى نزع أسلحة الميليشيات الأخرى (الجنجويد)، و التأكيد على أهمية الحل السياسي، و المشاركة في المحادثات المقرر عقدها بين

الحكومة وتمردي دارفور في 15 تموز 2005 في "أديس أبابا" وهذا وقد انعقدت المفاوضات بين حركتي التمرد والحكومة السودانية في "أديس أبابا" في موعدها المحدد .

وقد وضعت حركتي التمرد ستة شروط للتفاوض وهي : تحديد موعد لنزع سلاح ميليشيات الجنجويد وتقديمهم للمحاكمة و لا بد من وصول المساعدات من المنظمات الإنسانية للمتضررين و يجب الإلتزام بالإتفاق الذي تم من أجل وقف من إطلاق النار و يجب أن تسمح الحكومة السودانية للجنة الدولية التي تقوم بعملية تقصي الحقائق في إقليم دارفور، والعمل من أجل إطلاق السجناء السياسيين في قضية دارفور، و أن تجرى المحادثات السياسية في بلد محايد يتفق أطراف النزاع عليه، وفي المقابل استجاب الوفد الحكومي لهذه الشروط إلا أن المتمردين لم يلتزموا بتجميع مقاتليهم في معسكرات محددة، هذا مما أدى إلى انتهاء هذه المفاوضات دون أي نتائج (أبو رزيرة، 2008: 94-95).

ومن المفاوضات التي كان للإتحاد دوراً فيها مفاوضات أبوجا : لقد عقدت هذه المفاوضات في 23 آب 2004 حيث تم في تلك الفترة استئناف المباحثات الرامية لتسوية أزمة دارفور في العاصمة النيجيرية والتي كانت بين كل من الحكومة السودانية وحركتي التمرد، بمشاركة ممثلين عن الإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، والولايات المتحدة الأمريكية، والإتحاد الأوروبي، وممثلان لدولتي ليبيا وتشاد (محمود، 2005: 926-927).

وقد أكد ممثلوا المتمردين، والحكومة السودانية في المباحثات باتفاق أنجamina الذي تم في 8 نيسان 2004 بشأن وقف إطلاق النار إلا أن الأزمة التي برزت في بداية مفاوضات "أبوجا" ولا سيما بشأن الإقتراح الخاص بنشر قوات أفريقية تتولى مهمة نزع سلاح المتمردين في دارفور، وهي الفكرة التي قام بطرحها "أوباساجنو" في إطار صفقة تتضمن قيام الخرطوم بنزع سلاح الميليشيات الموالية لها

والمعروفة باسم (الجنجويد) بينما يتولى الإتحاد الأفريقي نزع سلاح المتمردين (جماعات المعارضة)، استناداً إلى أن حكومة السودان ربما ليست لديها المقدرة على نزع سلاح هذه الجماعات (البحيري، 2010: 154).

إلا أن الحكومة السودانية رفضت هذا الإقتراح وأصرت على أنها قادرة على نزع سلاح الميليشيات الموالية للحكومة، وقوات التمرد في الإقليم وليس هناك حاجة إلى ضرورة إرسال قوات السلام تابعة للإتحاد الأفريقي إلى المنطقة .

وبناء على ذلك وصلت المفاوضات المنعقدة في "أبوجا" إلى طريق مسدود وذلك بسبب تمسك أطراف التفاوض بمواقفها المتعارضة، ومع ذلك استمر الإتحاد الأفريقي في مشاركته مع أطراف النزاع حول البروتوكول الأمني، وحول عملية زيادة عدد قوات الإتحاد الأفريقي وتوسيع مهمته في إقليم دارفور، بحيث لا تقتصر على عملية وقف إطلاق النار (البحيري، 2010: 155).

ب: إرسال بعثة الإتحاد الإفريقي إلى إقليم دارفور:

كانت بداية جولات التفاوض بتشاد قد أفضت بتاريخ 8 نيسان 2004 إلى إتفاقية انجamina بين الحكومة السودانية وحركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة برعاية الوساطة التشادية حيث نص في الاتفاق على مبادئ أساسية أهمها: وقف العمليات العدائية لمدة (45) يوماً قابلة للتجديد، مع إطلاق سراح الأسرى وتسهيل الإمدادات، و إلزام الحكومة بالسيطرة على الميليشيات المسلحة، وتجميع المعارضة في مواقع موحدة للمراقبة، و تشكيل لجنة مشتركة تضم الأطراف، ووفد الوساطة التشادية، والإتحاد الإفريقي.

وعلى إثر هذا الاتفاق قدم الاتحاد الإفريقي اقتراحات تتمثل في الآتي: نشر قوة من دول الإتحاد الإفريقي قوامها بين (100-300) جندي من الدول الإفريقية، و تشكيل لجنة للعمليات من ممثلي أطراف النزاع، والوسيط التشادي، ومراقبين أفارقة من نيجيريا وغانا وزامبيا وموزنبيق وممثلين من الإتحاد الإفريقي، وت تأسيس مقر الرئاسة الموضوعة في مدينة الفاشر في دارفور، و دعوة الأطراف الدولية والإقليمية للمشاركة في تمويل عملية انتشار قوات المراقبة، مع زيارة الوفد المشترك بين الإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي، إلى إقليم دارفور لمعاينته قبل نشر القوات الإفريقية (الهاشمي، 2013: 35-36).

وبعد زيارة هذا الوفد والقيام بمعاينة الإقليم بدأ بإرسال المراقبين إذ كان عددهم في المرة الأولى يتراوح ب(80) مراقبا؛ حيث تم توزيعهم بين مدينة الجنية وكباكية، ونيالا والعينة، داخل الحدود التشادية ثم أخذ العدد يتزايد، رغم قلة الدعم اللوجستي وقلة الإمكانيات وأجهزة الإتصال حتى وصل العدد إلى (7105) فردا بتاريخ 1 حزيران 2006، حيث رحب مجلس الأمن بهذا الأمر، وذلك بموجب القرار رقم (1556)، والذي جاء معبراً عن ترحيبه بالدور الريادي للإتحاد الإفريقي، وأعلن عن استعداده للمشاركة في معالجة الوضع في دارفور؛ وتم التأكيد على ذلك في القرار رقم (1564)، في فقرته الثانية التي تنص على أن : " إذ يرحب بالدور القيادي الذي يؤديه الإتحاد الإفريقي في معالجة الوضع في دارفور واستعداده لدعم الكامل لتلك الجهود وأضاف مجلس الأمن في قراره حث المجتمع الدولي على مواصلة دعم هذه الجهود لا سيما فيما يتعلق بالإمدادات، ووسائل النقل والمركبات ووسائل الاتصال (رسالن، 2005: 7).

وقد بدأت بعثة الإتحاد الإفريقي عملها في السودان بإنشاء الصندوق المشترك للسلع الأساسية ونشر المراقبين في 28 أيار 2004، ودعم قرار مجلس السلم والأمن الإفريقي بإنشاء لجنة وقف إطلاق النار في ولاية الفاشر شمال دارفور، وقد بدأت بعثة وقف إطلاق النار التابعة للإتحاد الإفريقي التي نشرت في حزيران 2004 م وضمت 60 ضابطا تولت حمايتهم فيما بعد قوة قوامها 350 جنديا ينتمون بمعظمهم إلى نيجيريا ورواندا، وبدأت بمراقبة انتهاكات وقف إطلاق النار (الهاشمي، 2013: 35-36).

وفي البداية اقتصرت صلاحيات مراقبي وقف إطلاق النار التابعين للإتحاد الإفريقي على الإبلاغ عن انتهاكات اتفاقية وقف إطلاق النار الإنساني الموقعة في 8 نيسان 2004 والتي تتضمن الإلتزام بعدم مهاجمة المدنيين، والتي وقعتها الحكومة السودانية وجيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة في انجamina بتشاد، وبعد قبول الحكومة السودانية بالقوة التابعة للإتحاد الإفريقي صرحت بوضوح تام أنها تعتبر أن قوة بعثة الإتحاد الإفريقي لا تملك صلاحيات لحماية المدنيين، وبدأت فكرة تحويل بعثة الإتحاد الإفريقي في دارفور من مراقبة وقف إطلاق النار إلى حفظ السلام والحماية من خلال طلب مجلس السلم والأمن الإفريقي من رئيس بعثة الإتحاد الإفريقي من إعداد خطة شاملة لإمكانية تعزيز ولاية وحجم بعثة الإتحاد الإفريقي وتحويلها بالكامل إلى بعثة لحفظ السلام (العمامي، 2010: 175).

وجرى توسيع صلاحيات القوة الموسعة لتشمل مراقبة توفير الأمن للأشخاص المهجرين داخلياً وفي محيط مخيمات الأشخاص المهجرين والتحقق من توفير الأمن لهم، وتأمين وجود عسكري ظاهر للعيان عبر تسيير دوريات لردع الجماعات المسلحة غير المنضبطة عن ارتكاب أعمال عدائية ضد

السكان، ومراقبة الجهود التي تبذلها الحكومة السودانية لنزع سلاح الميليشيات الخاضعة لسيطرتها والتحقق من بذل هذه الجهود، ومراقبة ورصد أداء الشرطة المحلية لمهامها بفاعلية ورفع تقارير حول ذلك (محمود، 2010: 10).

كما تتمن صلاحيات القوة حماية المدنيين في بعض الظروف، أي ستحمى المدنيين الذين تصادفهم والذي يحدق بهم خطر وشيك ضمن الإمكانيات والقدرات المتاحة، وقد واجهت بعثة الإتحاد الإفريقي مشاكل عدة أهمها ماطلة الحكومة السودانية لتنفيذ أي سياسات عملية تساعد أعضاء البعثة في أداء عملهم ورغم أن الأمم المتحدة قدمت المساندة الخفيفة والتي كان معظمها معدات وحزمة المساندة الثقيلة؛ لتعزيز بعثة الإتحاد الإفريقي، إلا أنه قد تأخر تسلمها لمدة طويلة بسبب ماطلة الحكومة السودانية (أبو طالب، 2005: 260).

وتعد نقاط ضعف بعثة الإتحاد الإفريقي قابلة للتصحيح لكنها لم تصحح، إذ تعاني بعثة الإتحاد الإفريقي من الضعف بسبب العقبات التي تضعها الحكومة السودانية في وجه عملياتها، فضلاً عن الموارد غير الكافية التي يقدمها المجتمع الدولي لها، وتتعرض بعثة الإتحاد للهجمات على أيدي جماعات المعارضة المسلحة المنتشرة في دارفور، وقد باتت تقريباً كل طرق دارفور غير آمنة حيث يشن الجنجويد أو جماعات المعارضة المسلحة أو الميليشيات الموالية للمسلحون هجمات على قوافل البعثة وينهبون الأسلحة والعربات، ويمكن إيجاز بعض أسباب الضعف على النحو الآتي:

أولاً: قلة عدد الجنود ففي نهاية أيلول 2007 لم يكن لدي بعثة الإتحاد الإفريقي إلا 5454 عنصر برغم أنه يفترض أن يكون لديها 6171 عنصراً، وبوجود ما يزيد على مليوني شخص مهجرين ومليونين آخرين تضرروا من النزاع.

ومن هنا فقد بدأ واضحا منذ البداية أن بعثة الإتحاد الإفريقي تفتقر إلى العدد الكافي من الأفراد لحماية المدنيين في دارفور، وإضافة إلى ذلك تفتقر إلى قوة من الأفراد المدنيين، وبخاصة العنصر المختص بالشؤون المدنية للحفاظ على علاقات قوية مع المجتمع المدني، والعدد الكافي من الموظفين السياسيين ومراقبي حقوق الإنسان.

ثانياً: الإفتقار إلى وسائل النقل: لم تستطع بعثة الإتحاد الإفريقي "أميس" التحرك بسرعة لحماية المدنيين أو الوحدات التابعة لها، فقد كان لديها ناقلات جند مدرعة قدمتها كندا وجرى تأخير إخراجها من بور سودان لمدة ستة أشهر في العام 2005 قبل السماح لها بالدخول إلى دارفور، وليس لديها مروحيات عسكرية تساعدها في مهامها (العمامي، 2010: 178).

أما ثالثاً: الإفتقار إلى حرية التنقل فقد واجهت بعثة الإتحاد الإفريقي عقبات كثيرة في وجه حركتها، إذ تحتاج إلى إذن في كل مرة وغالباً ما يتم تأخير الدوريات أو وقفها بحجة أن الطرقات غير آمنة.

و غالباً ما تنتظر الدوريات لساعات على الطرق، ويحدث تأخير في إصدار التأشيرات لعناصر بعثة الإتحاد الإفريقي وتأخير في منح التصاريح لهم للانتقال إلى دارفور، وفي بعض المناطق فرضت الحكومة حظر تجول على عناصر بعثة الإتحاد الإفريقي طالبة منهم العودة إلى قاعدتهم، إذ أنها تلقي القبض على أولئك الذين لا يفعلون ذلك، كذلك فرضت جماعات المعارضة المسلحة قيوداً عليها، فمثلاً منعت قوات بعثة الإتحاد الإفريقي من مغادرة قواعدها في جريدة في شباط 2006 وفي هاسكانييتا في تموز 2007.

رابعاً: الإفتقار إلى الأسلحة مع إنتشار الأسلحة داخل دارفور فإن جماعات المعارضة المسلحة والجنجويد تملك عدداً أكبر من الأسلحة من بعثة الإتحاد الإفريقي التي زود عناصرها بسلاح رشاش فقط.

خامساً عدم القيام بأعمال الدورية : حققت بعثة الإتحاد الإفريقي أكبر نجاح لها عندما كانت تقوم بدوريات مستمرة، ومن ضمنها دوريات لحماية جالبي الحطب، وعندما لا يتم تسيير مثل هذه الدوريات الوقائية يزيد احتمال تعرض المهجرين للهجمات، والعديد من المهجرين لا يمكنون حتى في المخيمات بل في مناطق ريفية نائية، إذ أصبحت مخيمات المهجرين مناطق محظورة وأصبحت الدوريات نادرة جداً، وبعدها تم تخفيض أجور أفراد حركة تحرير السودان "فصيل ميني ميناوي" المقاتلة رفضوا القيام بدوريات مع بعثة الإتحاد الإفريقي في المناطق الخاضعة لسيطرة هذا الفصيل، فرفضت بعثة الإتحاد الإفريقي القيادة بدوريات من دون مرافقتهم (العمامي، 2010: 178).

ونتيجة للعجز الذي يعاني منه الإتحاد الإفريقي في احتواء الأزمة بدأ يدرس خيارات تخليه عن دوره في دارفور، وجاء القرار رقم (1679) المؤرخ في 16 أيار 2006 يلوح بإمكانية لجوء بعثة الإتحاد الإفريقي في السودان إلى بعثة الأمم المتحدة، مع التشديد على أنه تتم العملية بقدر الإمكان بمشاركة إفريقية وطابع إفريقي (الإتحاد الإفريقي: 2006).

ج: نقل السلطة من بعثة الإتحاد الإفريقي إلى البعثة المشتركة بين الإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة
" يوناميد "

نتيجة لقلّة الإمكانيات، وقلّة الدعم اللوجستي، وعدم وفاء المانحين للدعم المادي للإتحاد، وقلّة خبرات قوات الإتحاد الإفريقي، والتي كانت خلف عجز الإتحاد الإفريقي في حل الأزمة، قرر الإتحاد إتخاذ قرار بإنهاء ولايته مع نهاية شهر أيلول 2008، وأبدى موافقته على أن تتحول مهمة القوات المتواجدة في الإقليم إلى رعاية الأمم المتحدة مستندة إلى أن التمويل المتوفر لا يسمح بأداء دوره بعد نهاية هذا التاريخ .

واستناداً لهذا العجز الذي أعلن عنه الإتحاد الإفريقي، أصدر مجلس الأمن القرار رقم (1679) المؤرخ في 16 أيار 2006، و الذي يلوح بتحويل بعثة الإتحاد الإفريقي إلى بعثة الأمم المتحدة مع المشاركة الإفريقية، ودعا إلى بداية التشاور بين الأمين العام للأمم المتحدة، والإتحاد الإفريقي، والحكومة السودانية، وأطراف النزاع للتخصير لإنتقال العملية إلى الأمم المتحدة، وبعد التشاور صدر القرار رقم (1706) الصادر بتاريخ 31 آب 2006 (رسلان، 2006: 183-184).

حيث كانت مهام قوات الهجين حسب قرار مجلس الأمن (1706) على النحو الآتي: رصد تنفيذ أطراف الإتفاق (وقف إطلاق النار الشامل والترتيبات الأمنية النهائية من اتفاق دارفور للسلام واتفاق أنجينا لوقف إطلاق النار لأسباب إنسانية والتحقق من التنفيذ)، و مراقبة ورصد تحركات الجماعات المسلحة، وإعادة نشر القوات في مناطق انتشار بعثة الأمم المتحدة في السودان بوسائل برية وجوية وفقاً للاتفاقيتين، و التحقق في إنتهاكات الإتفاقيتين والإبلاغ عنها للجنة المراقبة، ووقف إطلاق النار والتعاون والتنسيق بالإشتراك مع الأطراف الفاعلة الدولية الأخرى بوسائل منها المساعدة التقنية والدعم

اللوجستي، و الحفاظ على وجود مناطق رئيسية كالمناطق الحاجزة المنشأة عملاً باتفاق دارفور السلام ومناطق مخيمات المشردين داخلياً والمناطق منزوعة السلاح المحيطة بمخيمات المشردين، و رصد الأنشطة العابرة للحدود التي تقوم بها جماعات مسلحة على طول حدود السودان مع تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى عن طريق عمليات منتظمة للإستطلاع البري والجوي، و المساعدة في وضع وتنفيذ برنامج شامل ومستدام لنزع سلاح المقاتلين السابقين والنساء والأطفال المرتبطين بالمقاتلين وتسريحهم وإعادة دمجهم، و مساعدة أطراف الإتفاق في زيادة فهم عملية السلام ودور بعثة الأمم المتحدة، و مساعدة الأطراف في عملية التفاوض والتشاور بين الأطراف في دارفور (محمود، 2010: 10).

وتتكون بعثة الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي في دارفور من أفراداً من بعثة الإتحاد الإفريقي في السودان ومن مجموعتي الدعم الخفيف والدعم الثقيل الأفراد العسكريين والتي تتكون من 360 مراقب عسكري تابعين للأمم المتحدة ومن 5553 من أفراد وضباط إتصال و عناصر مدنيين يصل عددهم إلى 772 و 19 وحدة شرطة أزمة تتكون كل منها من عدد يصل إلى 140 فرداً، وتم تعيين رودلف أريادا ممثلاً خاصاً مشتركاً بين الإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة لدارفور، ومارتن أغواي قائداً للقوة المشتركة للإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، وهناك وحدة في القيادة والتحكم وهذا يعني وفقاً للمبادئ الأساسية لحفظ السلام وجود تسلسل قيادي واحد، ودعا الأمين العام إلى البدء فوراً بنشر هياكل القيادة والتحكم والنظم الضرورية لكفالة تحقيق عملية سلسلة لنقل السلطة من بعثة الإتحاد الإفريقي في السودان إلى بعثة الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي في دارفور (الإتحاد الإفريقي، 2006: 6).

وكان السبب المعلن لصدور هذا القرار هو المساعدة في تنفيذ اتفاق ابوجا للسلام، وتأمين وصل الإعانة، حيث تم نشر قوات أممية بالإقليم قدرها (17300) جندي، و (3300) فرد من الشرطة المدنية، 16 وحدة من وحدات الشرطة إلا أن الحكومة السودانية عارضت القرار بشدة؛ معتبرة أنه استعمار جديد، وأنها ستقاوم القوات في حالة قدومها إلى دارفور، وطالبت الإتحاد الإفريقي بسحب قواته من الإقليم إذا لم يكن راغباً في الإستمرار.

رغم محاولة بعثة الأمم المتحدة بقيادة السفير البريطاني إقناع الحكومة بقبول نشر القوات الدولية في الإقليم وعلى إثر هذا الرفض، صدر القرار رقم (1769) بتاريخ 31 تموز 2007، والقاضي بنشر حوالي (26) ألف فرد من القوات والشرطة والمدنيين التابعين للأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي في إقليم دارفور، وهي أكبر قوة لحفظ السلام وتابعة للأمم المتحدة، حيث تمت الموافقة على هذا القرار من قبل الحكومة، وذلك بسبب ما طرأ من تعديل في فقراته الخاصة بالتهديد بفرض عقوبات على السودان، والتأكيد على الطابع المشترك لقوات حفظ السلام بالإقليم، والقيادة المشتركة والتزام الأمم المتحدة بتمويل القوات، وحدد موعد 31 أيلول، 2007 لنقل السلطة من بعثة الإتحاد الإفريقي إلى البعثة المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي بدار فور "اليوناميد"(بلرياح، 2006: 114).

وعلى الرغم من تسلّم (يوناميد) مهامها في 31 أيلول 2007 إلا أنها لم تنجح في تنفيذ مهامها، بل زاد الوضع تعقيداً باستمرار وتصاعدت وتيرة أعمال القتال، ويمكن القول أن تدويل الصراع في دارفور لم يكن هو السبيل الأمثل لتسوية هذا الصراع (العمامي، 2010: 180).

وترى الدراسة إن الإتجاه الرئيسي للإتحاد الإفريقي بخصوص أزمة دارفور يتمحور حول أولوية الحل الإفريقي، ومع ذلك فقد دعا الإتحاد المجتمع الدولي ممثلًا في الأمم المتحدة والمفاوضات الدولية والقوى الكبرى، وبالذات الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي للمشاركة في الجهود المبذولة لإنهاء المأساة الإنسانية في دارفور والمساعدة في الوصول إلى تسوية سياسية لها.

وتؤكد الدراسة على أهمية الإتحاد الإفريقي في تعامله مع أزمة دارفور فقد بدأ الإتحاد الإفريقي بتعامله مع الأزمة من الجانب الإنساني، حيث أصدر قرار يدعو فيه الإتحاد إلى وقف القتال بين جميع الأطراف، ثم أصدر قرارًا بزيادة عدد هذه القوات وتوسيع عملها وذلك من أجل حماية المدنيين، وحفظ السلام في الإقليم، وكان هدف الإتحاد الإفريقي من وراء تلك الإجراءات التي قام بها هو التعامل بسرعة مع الجانب الإنساني للأزمة من أجل وقف عملية الإبادة الجماعية التي تحدث في إقليم دارفور. ومن القراءة السابقة للمبحث الأول يتضح أن تدخل الإتحاد الإفريقي في أزمة دارفور كان ذو دور إيجابي لعدة أسباب، أهمها محاولة وضع الأزمة في إطارها الإفريقي، ومعالجة القضايا الإفريقية بمبادرات إفريقية، والإبتعاد قدر الإمكان عن التدخلات الأجنبية الخارجية الهادفة إلى تحقيق مصالحها الخاصة، والمتعارضة مع مصالح شعوب القارة الإفريقية.

لذا ترى الدراسة أن تدخل الإتحاد الإفريقي في حل أزمة إقليم دارفور كان له أثر إيجابي من نواحي متنوعة، والتي تشير إليها الدراسة على النحو التالي:

- أن الإتحاد الإفريقي عمل منذ البداية على أفرقة الأزمة التي يعاني منها إقليم دارفور، وحصرها في نطاقها الإقليمي وعدم تدويلها، فقد أعطى الإتحاد من الجانب السياسي والدبلوماسي الأولوية للحل السلمي والسعي إلى إيجاد حل نهائي للأزمة من دون التفريط بوحدة السودان،

حيث كان له دور كبير في رعاية المفاوضات إلى جانب بعض الدول المجاورة للسودان كتشاد، حيث كان حاضر في أغلب المفاوضات التي كان الهدف منها التوصل إلى حل سلمي يرضي الاطراف المتنازعة.

ولقد قام الإتحاد بمجهودات كبيرة للسيطرة على الأزمة وكبحها بإعتباره الأكثر دراية بقضايا القارة، وذلك من خلال رعاية المفاوضات ومتابعة جهود الوساطة بين الأطراف المتنازعة و إرسال قوات أزمة من دول الإتحاد الإفريقي إلى إقليم دارفور.

فالقوى الأجنبية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية، لا تتدخل لحل مشاكل العالم كما تدعي والا قد سعت فعلياً لحل أزمة الصومال أو فلسطين أو العراق، فعندما تتدخل هذه القوى تتدخل من منطلق مصالحها المباشرة، وانطلاقاً من هذه الفرضية فإنه إذا ما عرفنا أن السودان هو بلد الموارد العظيمة والثروات الضخمة عرفنا أيضاً سبب إهتمام هذه القوى بأزمة دارفور الحالية (Daniels,2005:30).

- ولم يكتف الإتحاد الإفريقي بذلك إنما بذل الإتحاد كل ما بوسعه لحل أزمة دارفور على الجانب الأمني، حيث قام الإتحاد الإفريقي بأداء المهام التي أوكلت له في مراقبة وقف إطلاق النار عن طريق تلقي الشكاوى والتحقيق حولها وإصدار القرارات و التوجهات ونشرها، كما أضيف له مهمة بناء الثقة التي تسمح بالعودة الطوعية للاجئين والنازحين إلى ديارهم و مراقبة نشاطات الميليشيات ومراقبة نزع الحكومة الأسلحة الجنجويد وحماية المواطنين في حالة تعرضهم للإعتداء.

وهكذا دخل الإتحاد الإفريقي بثقله في أزمة دارفور سواء عن طريق تبنيه لمفاوضات السلام في "أديس أبابا" أو في "ابوجا" أو عن طريق عقد مؤتمرات القمة الإفريقية المصغرة في طرابلس و غيرها، أو في تصديه للقيام بتشكيل قوة عسكرية تابعة له لمراقبة وقف إطلاق النار في الإقليم.

- أما من الجانب الإنساني فوصف الإتحاد الإفريقي ما يحدث في إقليم دارفور بأنه أزمة لا إنسانية، وبذل جهداً كبيراً للحد من تفاقمها رغم حداثة نشأته، وقله إمكانيته وتجاربه في معالجة الأزمة، حيث يعتبر تدخله في أزمة إقليم دارفور أول تجربه له على الواقع الميداني.

فاستمرار الأزمة في دارفور ولدت تأثيراً سلبياً على حالة حقوق الإنسان، حيث من المقدر أن ترتفع نسبة اللاجئين ب 15% في عام 2015، ويعود ذلك بسبب فشل اتفاقيات وقف إطلاق النار واستمرار الأزمة، مما أجبر سكان دارفور النزوح إلى مناطق أخرى مثل الجارة تشاد، وتساعد العمليات العسكرية والهجمات المتبادلة بين الأطراف المتنازعة، وتورط جميع أطراف النزاع في انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان أضف إلى ذلك أن الوكالات الإنمائية الإنسانية تواجه عقبات متزايدة أمام تقديم المساعدات الحيوية الضرورية للسكان، من جراء تصاعد حالة انعدام الأمن، والهجمات التي يتعرض لها عمال الإغاثة، والقيود المفروضة على عمل الوكالات الإنسانية من قبل قوات الحكومة وجماعات المعارضة المسلحة، التي تضيق فرص توفير المساعدات في الإقليم(نعمه،2004: 103).

فالقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي يؤكد بدوره على مبادئ يقرها النظام العالمي والتي أهمها احترام حقوق الإنسان وانطلاقاً من أن الشعوب الأفريقية تعتبر شعوب لا يمكنها تجاهل مثل هذه الحقوق فاحترام حقوق هذه الشعوب سيولد دفعة قوية لنجاح الإتحاد الأفريقي، من هنا ورد النص على تعزيز وحماية حقوق الإنسان كهدف من أهداف الإتحاد الأفريقي (خشيم، 2010: 7).

والإخفاقات التي تعرضت لها بعثة الإتحاد الإفريقي في دارفور لم تكن بالدرجة الأولى راجعة للقصور في نوايا أو أهداف الإتحاد الإفريقي تجاه أزمة دارفور، وإنما بسبب - وكما أسلفت الدراسة - قلة الدعم المادي واللوجستي لبعثة الإتحاد الإفريقي ومحاولة الإستعانة بالأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها خاصة "قوات حفظ السلام" والتي تم اشتراكها في عملية دارفور لأسباب إحداها إيجابية تصب في صالح أزمة دارفور، وأخرى سلبية الغرض منها الوصول بالأزمة إلى موقع التدويل والتدخل الخارجي المباشر، رغم حاجة الأزمة لمثل هذا النوع من قوة التدخل لغرض منع الانتهاكات الإنسانية في إقليم دارفور.

- ولقد حقق الإتحاد الأفريقي في موقفه من أزمة دارفور مكاسب لمعظم أطراف النزاع الداخلية والخارجية، حيث أستفادت حكومة السودان من عدم تضمن البيان اي إشارة إلى مصطلح الإبادة الجماعية أو إلى التطهير العرقي، على نحو ما كانت الإدارة الأمريكية ترغب في وصف ما يجري في دارفور، بالإضافة إلى إن الإتحاد الأفريقي ذاته حقق مكسبا إضافيا بإتخاذة مبادرة قوية للتعامل مع الأزمة بدون تركها للقوى الدولية الأخرى، وبالذات الولايات المتحدة والإتحاد الأوربي.

ومن هنا كان للاتحاد الأفريقي دوراً فاعلاً، فالإتحاد يعتبر منظمة قارية إقليمية، وهناك جدل في الأدبيات بين التدخل الإقليمي والتدخل الدولي، وعلى الأغلب فإن التدخل الإقليمي هو الأفضل - لأن الأطراف الإقليمية تكون أكثر ديناميكية من الأطراف الدولية في التحرك، كما أن لديها درجة أكبر من الإلتزام للوصول إلى تسوية للصراع بالمقارنة مع الأهداف الدولية، كما أن تدخل الأطراف الإقليمية يعتبر أكثر قبولاً من جانب أطراف الصراع بالإضافة إلى إن التدخل الإقليمي أقل تكلفة من الناحية المادية لإعتبارات القرب الجغرافي وانخفاض تكاليف النقل. وفهم الأزمات من الناحية الإقليمية أكثر فهما من الناحية الدولية، وهذا ما لاحظناه في الدور الذي قام به الإتحاد الأفريقي. لقد أتضح جليا إن أزمة دارفور كان الإتحاد لها أكثر تفهماً من الأطراف الدولية الأخرى.

ولكن هناك عنصر تفتقر له منظمة الإتحاد الأفريقي وهو عنصر الدعم المالي واللوجستي، فكان الإتحاد الأفريقي يعاني من قلة القدرات المالية فالنقص في تمويل أجهزة الإتحاد ونشاطاته المختلفة من أكبر العوائق التي تواجه الإتحاد وتجعله في أزمة مزمنة وهو ما يقيد حركته وقدرته على تنفيذ سياساته على صعيد حفظ السلم والأمن في مناطق النزاع والتوترات أو حتى تنفيذ برامجه التنموية الطموحة في عموم القارة، وقد ظهر عجز الإتحاد الأفريقي عندما شكل بعثة الإتحاد في دارفور إذ كانت بعثة تعاني من الضعف بسبب قلة الموارد المالية والبشرية.

أما بالنسبة لعنصر القبول، فقد عانى الإتحاد الأفريقي من غياب القبول من قبل جماعات المعارضة إذ أنها تميل إلى التدخل الدولي في تسوية أزمة دارفور، أما حكومة السودان فكانت ترغب في حل القضية عربياً عن طريق الجامعة العربية، أو عن طريق الإتحاد الأفريقي بإعتبار أن القضية عربية إقليمية،

وليس لهذه المنظمات آليات تستطيع عن طريقها أن تفرض على السودان عقوبات، ولذلك فهي أفضل من المنظمات الدولية.

أما التدخل العسكري من جانب الإتحاد الأفريقي فإنه كان يندرج في إطار مراقبة وقف إطلاق النار مع توفير الحماية للمراقبين في مناطق الصراع .

وكان الإتحاد الأفريقي لا يلجأ إلى الضغط، أما التهديد الذي أعلنه الأتحاد الأفريقي للطرفين فكان الهدف منه الإلتزام بالبنود التي وقعها الطرفين فقط، وهذا التهديد يحتاج إلى الكثير من الواقعية والفعالية، لأن الإتحاد الأفريقي من الناحية المادية وآلياته في تنفيذ كافة قراراته ضعيف جداً.

ومن الأمور التي تعتبرها الدراسة مأخذاً على الإتحاد الإفريقي هو الإعتماد على الغرب حيث ظهر عندما توجه الإتحاد إلى المنظمات الدولية في إمداده بالاسلحة التي يحتاجها لوقف إطلاق النار في إقليم دارفور والعمل على تأمين حياة اللاجئين.

ومع ذلك، كان للاتحاد الإفريقي دور في مواجهه الأزمة في إقليم دارفور، من خلال رعايته للمفاوضات وحرصه على أن يكون وسيطا فاعلا فيها من خلال تقريب وجهات النظر بين الأطراف المنازعة، بالإضافة إلى إرساله بعثة الإتحاد التي على الرغم من ضعفها إلا أنها أشاعت نوع من الطمأنينة في إقليم دارفور، ولم يكتف بذلك فعندما وجد نفسه عاجز؛ لقلة الإمكانيات، وقلة الدعم اللوجستي، وعدم وفاء المانحين للدعم المادي للإتحاد، وقلة خبرات قوات الإتحاد الإفريقي والتي كانت خلف عجز الإتحاد الإفريقي في حل الأزمة، قرر الإتحاد إتخاذ قرار بإنهاء ولايته حيث أبدى موافقته على أن تتحول مهمة القوات المتواجدة في الإقليم إلى رعاية الأمم المتحدة.

المبحث الثاني

مستقبل دور الإتحاد الإفريقي من النزاعات في إقليم دارفور

يلاحظ من أهداف الإتحاد الإفريقي أن هنالك طموحات كان يسعى إلى تحقيقها كتحقيق السلم والأمن في القارة الإفريقية، ولكن ظهور عقبة التمويل جعلها رهينة لمنظمات دولية.

يمكن تحديد مستقبل الإتحاد الإفريقي في حل أزمة دارفور من خلال ثلاث مشاهد: تتوزع ما بين المتفائل والمعتدل والمتشائم.

المشهد الأول: المتفائل

يرى أن مستقبل الإتحاد الإفريقي يتسم بالتفاؤل من ناحية، ويحظى بالتأييد من ناحية أخرى. فالإحتمالات التي يتوقع حدوثها وفق هذا المشهد، وإن كانت تبدو مثالية في الوقت الحاضر، إلا أن احتمال حدوثها في المستقبل سيحقق المصلحة المشتركة للدول والشعوب الإفريقية التي ستستفيد أكثر من تحقق أهداف هذا الميثاق، سواء أكانت سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية. فأهداف ميثاق الإتحاد الإفريقي ستتحقق طالما توجد الإرادة السياسية لذلك، ولكن ذلك سيتوقف على الخطوات والإنجازات التي ستتحقق على أرض الواقع في الأمد الطويل. فالمشهد المتفائل يتسم عموماً بالطابع المحافظ من حيث تأكيده على عملية التغيير التدريجية، وبالطابع المتفائل من حيث تصميمه للتحويل للأفضل.

كما أن تعامل الإتحاد الإفريقي مع الصراع في دارفور كان أكثر عمقا من التعامل الدولي، ولاسيما من حيث النظر إلى النزاع بوصفه لا يتضمن إبادة جماعية، على العكس الموقف الأمريكي و الأوربي الذي كان ميالاً للطرح الذي يرى بأن ما يجري في دارفور عبارة عن إبادة جماعية ضد السكان الأفارقة في الإقليم، ويظهر الإتحاد عارفا للأجواء الإفريقية أفضل من تلك المواقف الدولية والتي منحت مدة شهر (30) يوما للحكومة السودانية لنزع سلاح ميليشا الجنجويد التي تتوزع على مساحة إجمالية تعادل مساحة فرنسا، وهي مدة زمنية غير واقعية تماما، مع المبالغة في ممارسة الضغط على الحكومة السودانية بصفة فتحت المجال أمام ظهور حركات تمرد أخرى، وتعتنتها أكثر فأكثر في ساحة المفاوضات (الطاهر، 2010: 27).

من المأمول أن يلعب الإتحاد الإفريقي دورا مقدرة في تحقيق الإصلاح السياسي في القارة الإفريقية بإصلاح المؤسسات السياسية، ومواجهة التحديات السياسية التي تجابه الدول الإفريقية، حيث إن حساسية المساس بالسيادة وخشية الإتحاد الإفريقي من إقحام نفسه في الشؤون الداخلية لدول الإتحاد قد يجعل الأمر أكثر صعوبة في أحداث التغيير المطلوب للنظم السياسية في القارة، ولكن يمكن التغلب على ذلك بالحفاظ على الكيانات الإفريقية وضمان استقرارها والقضاء على الأزمات الداخلية والخلافات، والحروب من أجل تحقيق الاستقرار الكافي والسعي الجاد لإصلاح المؤسسات الدستورية والتشريعية وتحقيق الديمقراطية والشفافية، وتعزيز ذلك بنشر ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان بتفعيل وسائل الإعلام الإفريقية (دهب، 2014: 25).

وترى الدراسة أن النظرة التفاوضية في تشكيل قوة تعيد للقارة الإفريقية وحدتها ويعم الأمن والسلام فيها دفعهم للإيمان بقوة الاتحاد الإفريقي وقدرته المستقبلية على تحقيق التنمية الشاملة للقارة الإفريقية.

المشهد الثاني: السيناريو المعتدل:

وينطلق هذا المشهد من فرضية أن المستقبل يعتبر امتدادا للحاضر، وبالتالي يتوقع عمومًا أن تستمر الأوضاع الإفريقية في المستقبل على ما هي عليه من تشردم وتخلف وفقر وحروب، لكن قيام الإتحاد الإفريقي وفق هذا المشهد، سيستمر في المحافظة على تحقيق الحد الأدنى من التوازن بحيث يتم الإستمرار في تحقيق بعض الأهداف على حساب البعض الآخر، وطالما أن الاعتدال يعتبر السمة المميزة لهذا المشهد، عليه فإن الإتحاد الإفريقي قد يكون قادرا على تقادي بعض السلبيات، واستغلال بعض الفرص، والتغلب على بعض التحديات.

إن هدف الإتحاد الإفريقي والمتمثل في تحقيق الوحدة الكاملة، سيجعله دائم المواجهة للعديد من الصعاب التي قد تعيقه في تحقيق أهدافه المنشودة، ومن أمثلة ذلك: التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية، استمرار الحروب الأهلية، والحروب الإفريقية - الإفريقية، والفقر، والتخلف، وتفاقم مشاكل الديون الخارجية، والإيدز.

وسيستمر اختلاف وجهات النظر بين أعضاء الإتحاد الإفريقي حول مشروع الوحدة الإفريقية لا سيما بين الدول المحافظة من جهة والدول الثورية من جهة أخرى. فعملية الوحدة المنشودة تتكيف ببطء مع ظروف البيئة المحيطة.

فاستشراف مستقبل الإتحاد الإفريقي وفق هذا المشهد المعتدل يعكس إذن الطابع المحافظ، حيث إن المشاكل المقترنة بتحقيق الوحدة ترتبط بوجود العديد من نقاط الضعف، والتحديات واحتمالات عدم فرص النجاح. وعليه، طالما أن الوحدة ترتبط بوجود مشاكل وتحديات سيترتب عنها بروز العديد من المفاجآت المتوقعة وغير المتوقعة، عليه فإن أنصار هذا المشهد يؤكدون على عدم ضرورة إتمام عملية الوحدة طالما اقترن ذلك بوجود مفاجآت.

المشهد الثالث: المتشائم:

فيركز بدوره على التريث وعدم التسرع في عملية الانضمام للمنظمة، إن استمرار عدم تلبية الإتحاد الإفريقي للحد الأدنى من مطالب أعضائه، وبرز معارضة من قبل البعض الآخر سيؤدي، وفقا لمقولات نظرية النظم، إلى تحقيق حالة عدم التوازن. وليست الأزمة في بروز حالة عدم التوازن، بقدر ما هي متعلقة بتجاهل المطالب والمعارضة وعدم تمشي الموارد البشرية والمادية والتقنية مع الأهداف المنشودة للإتحاد الإفريقي في المدى الطويل، حيث يلاحظ أن ديمومة حالة عدم التوازن ستؤدي حتما إلى انهيار هذا الإتحاد طالما أنه لم يلب الحد الأدنى من المطالب المنادية بالوحدة. إذن، فهذا المشهد يعكس إذن بعد تشاؤمية تجاه استمرار الأوضاع القائمة.

فالتنسيق والتعاون الإفريقي-الإفريقي سيكون أقل حتى من الحد الأدنى المطلوب لمواجهة تحديات النظام العالمي الجديد والعولمة، نظرا لتعثر جهود الوحدة خلال السنوات الأولى من عمر الإتحاد الإفريقي نتيجة لاعتبارات مختلفة تعكس الظروف البيئية المحيطة. وسيقل الحماس تجاه الإتحاد

الإفريقي ليس فقط من قبل الدول الإفريقية، بل إن تأييد الرأي العام للاتحاد الإفريقي يتوقع أن يتدني بشكل ملحوظ طالما لم يتحول الاتحاد إلى نواة لحكومة فيدرالية في إطار الولايات المتحدة الإفريقية .

وانطلاقاً من مقولات نظرية صنع القرارات، التي تم تطبيقها مع نظرية الظم لتفادي إشكالية عدم القدرة على وصف وتحليل الاتحاد الإفريقي على المستوى الجزئي، فإن صانعي القرار في الدول الإفريقية يتعاملون وسيتعاملون مع قضية الوحدة من منطلق تطبيق مبدأ العقلانية، متمثلاً في السعي إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من المنافع أو المزايا وتجنب أكبر قدر ممكن من الخسائر .

كما أن الإتحاد الإفريقي عانى لمدة طويلة من غياب القبول الكامل والمطلق لدوره في تسوية الأزمة من جانب الأطراف المعنية، فجماعات المعارضة تميل بقوة لخيار التدخل الدولي الأجنبي لما يمثل لها ذلك من تحقيق المكاسب على أرض النزاع مع ضمانات جدية، كما أن شبكة المصالح المتقاطعة في الإقليم جعلت كل حركة من حركات التمرد ترتبط بطرف خارجي عربياً (مصر، ليبيا، قطر) كان أو غربياً (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا، تشاد) وهو ما تسبب في وضع حاجز لقبول الإتحاد لدى هذه الحركات. على العكس من ذلك، تبنت الحكومة السودانية منطلقاً آخر، هو تدخل جامعة الدول العربية في النزاع لما يمثل لها التدخل الأجنبي الدولي من ضياع للسيادة الوطنية، وكذلك الكم الهائل من الضغط الذي سوف تتعرض إليه من أطراف خارجية لا تعترف بحقيقة الصراع في الميدان، و هو الأمر الذي طرح في الأخير حلاً وسط بين أطراف النزاع بقبول الإتحاد الإفريقي كوسيط نزهي (الطاهر، 2010: 27).

وترى الدراسة أن الاتحاد الإفريقي كانت بدايته موفقه إذ سعى إلى أفرقة الأزمات التي تحيط بالقارة الإفريقية، ولم يسعى إلى تدوليتها إنما كان حريصاً من خلال النظر إلى أهدافه إلى وحدة القارة الإفريقية ولكن الضعف الذي أصاب الإتحاد الإفريقي ولد هنالك نظرية تشاؤمية خصوصاً عندما قام طلب من بعثة الأمم المتحدة تكوين قوه هجين للتغلب على الأوضاع في دارفور، فمشاركة المنظمات الدولية في حل الأزمات داخل القارة الإفريقية ولد ذلك الشعور بالتشاؤم، وعد مقدرة الاتحاد على السيطرة على الأمور في إقليم دارفور.

الفصل الخامس

الخاتمة والنتائج والتوصيات

الفصل الخامس

الخاتمة والنتائج والتوصيات

أولاً: الخاتمة:

إن الإتحاد الإفريقي كان وليد الظروف التي تعيشها القارة الإفريقية، وفشل منظمة الوحدة الإفريقية في تحقيق السلم والأمان في القارة الإفريقية، والقضاء على الصراعات التي تعيشها المنظمة، إذ مهدت مؤتمرات عدة لظهور الإتحاد الإفريقي، ضمن مشاعر متناقضة اتجاهه خوفاً من أن يكون امتداداً لمنظمة الوحدة الإفريقية.

وتنوعت الاهداف التي صاغها الإتحاد الإفريقي تحت مظلته والتي تخدم القارة الإفريقية وتحاول النهوض بها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، ولن يتم تحقيق الأهداف إلا إذا تم القضاء على المنازعات التي تعيشها القارة الإفريقية، إذ حاول الإتحاد الإفريقي حل النزاعات والحد منها من خلال مجلس السلم والأمن الذي تم تشكيله.

ومن تلك النزاعات التي كان للإتحاد دور فاعل فيها أزمة إقليم دارفور في السودان، إذ أن هنالك أسباب متعددة للأزمة في إقليم دارفور منها التعصب القبلي وانتشار السلاح بين الأطراف المتنازعة، وقد يكون أيضاً إهمال الحكومة السودانية وتهميشة للإقليم أدى إلى حدوث فجوة سواء أكانت اقتصادية أم تعليمية بين إقليم دارفور وغيره من الأقاليم، مما أدى إلى غياب التنمية داخل الإقليم وبالتالي انتشار الفقر الشاسع داخله. بالإضافة الى أن الحكومة السودانية كانت غير عادلة في توزيع الثروات. هذه الاسباب كلها دعت إلى تفجر الأزمة داخل الأقليم، ولم تتوقف الأمور عند هذا الحد، إنما كان للتدخل

الخارجي أيضاً دوره الفاعل في تأجيج الأزمة، فالأقليم غني بالثروات المعدنية التي كانت جاذبه للأطماع من عدة دول كالولايات المتحدة الأمريكية والصين وبريطانيا وغيرها الكثير من الدول، لذلك لم تستطع الحكومة السودانية إحتواء الأزمة والقضاء عليها واستعانت بالاتحاد الإفريقي كونها عضواً به.

وكانت محاولة الاتحاد لحل الأزمة بطريقة سلمية، محاولة لإرضاء جميع الأطراف المتنازعه، إذ اعتبرها أزمة إنسانية لا بد من حلها لذلك كان يقوم بنشر قواته للحد من الحروب، وكان طرفاً فاعلاً في المفاوضات التي كانت تعقد بين الأطراف المتنازعه والتقريب بينها.

ولكن هنالك بعض صعوبات التي واجهت الاتحاد الإفريقي أثناء حل الأزمة في إقليم دارفور، منها ضعف الإمكانيات البشرية والمادية للاتحاد، بالإضافة إلى عدم دعم الحكومة السودانية للاتحاد داخل الإقليم؛ لذلك لجأ الاتحاد الإفريقي إلى بعثة الأمم المتحدة. ولكن كانت الحكومة السودانية بالمرصاد إذ رفضت هذا التدخل واعتبرته استعمار للإقليم، لذلك كانت البعثة المشتركة بين الإتحاد الإفريقي والامم المتحدة حلاً للأزمة التي يعانيها الإقليم، حيث تم تكوين قوات هجينة بين كل من الإتحاد الإفريقي والامم المتحدة كان لها عدة مهام من أهمها: نزع السلاح من الاطراف المتنازعه.

وقد استطاعت الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

السؤال الاول : ما دور الإتحاد الإفريقي في حل النزاعات الإقليمية ؟ كان للاتحاد الإفريقي دور فعال في حل النزاعات الإقليمية من خلال مجلس السلم والأمن الإفريقي، إذ قام بحل الكثير من الصراعات في القارة الإفريقية.

السؤال الثاني : ما موقف الإتحاد الإفريقي من النزاعات في إقليم دارفور؟ كان للاتحاد الإفريقي موقف من النزاعات في إقليم دارفور إذ كان وسيط للعديد من المفاوضات التي عقدت بهدف حل الأزمة، بالإضافة إلى تشكيله قوة (Amis) التي كان الهدف منها تحقيق السلم في الإقليم.

السؤال الثالث : ما مدى قدرة الإتحاد الإفريقي في حل أزمة إقليم دارفور؟ كانت قدرة الإتحاد الإفريقي في حل أزمة إقليم دارفور ضعيفة إذ لم يتوفر الدعم الكافي للإتحاد سواء كان من الحكومة السودانية أو أعضاء الإتحاد.

وقد تمكنت الدراسة من اختبار وفحص الفرضية " ثمة علاقة ارتباطية ايجابية بين مؤسسات الاتحاد الإفريقي، وبين دول الاعضاء عند تسوية النزاع في القارة الإفريقية" إذ أظهرت الدراسة أن هنالك علاقة ارتباطية بين كل من مؤسسات الإتحاد الإفريقي وبين دول الأعضاء عند تسوية النزاع في القارة الإفريقية.

ثانياً: النتائج

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- أن للإتحاد الإفريقي دوره الفاعل في حل النزاعات الإقليمية من خلال تشكيل مجلس السلم والأمن الذي كان له دور واضح في تحقيق السلام في القارة الإفريقية من خلال نشر القوات التي كان هدفها الرئيسي هو حفظ السلام في القارة الإفريقية.

- أن للاتحاد الإفريقي موقفاً من النزاعات في إقليم دارفور إذ حاول التدخل السلمي لحل النزاعات من خلال التفاوض مع أطراف النزاعات بهدف التوصل إلى حل يرضي الطرفين، بالإضافة إلى تشكيله قوة أطلق عليها (Amis) والتي كانت تسعى إلى نشر السلام في إقليم دارفور.
- أن أزمة دارفور أسبابها داخلية تتعلق بالحكومة السودانية وإداراتها، وأسباب خارجية تتعلق بمطامع الدول الكبرى فيها.
- أن للاتحاد الإفريقي دوراً في أزمة إقليم دارفور إذ سعى من خلال تشكيل قوة تتكون من بعثة الأمم المتحدة و الإتحاد الإفريقي من السيطرة على الأزمة التي تحيط بإقليم دارفور فالإتحاد الإفريقي وحده لم يكن قادراً للتصدي للنزاعات التي كانت منتشرة في إقليم دارفور.
- أن للحكومة السودانية دوراً في إضعاف قيام الإتحاد الإفريقي بدوره في إقليم دارفور سواء أكان في حل النزاعات أو في حماية اللاجئين.

ثالثاً: التوصيات

- إستناداً إلى ما جاء في النتائج، فإن الدراسة توصي بالآتي:
- الدعم الكامل من جميع الدول الإفريقية للاتحاد الإفريقي سواء أكان الدعم مادياً أم بشرياً بهدف تزويد بالاسلحة والقوات الداعمه له بهدف إعادة الأمن والسلام للقارة الإفريقية.
 - دعم الحكومة السودانية للاتحاد الإفريقي في إقليم دارفور وعدم منعه من القيام بوظيفته وهي حل النزاعات في إقليم دارفور.

- ضرور إيجاد مصادر تمويل بديله للاتحاد دون الاستعانة بالدعم الخارجي؛ لأنه قد يؤدي إلى ضعف الاتحاد والمصدر البديل يكون من القارة الإفريقية.
- الالتزام ببنود الإتحاد التي تم الإتفاق عليها خلال تشكيل الإتحاد الإفريقي.
- تعاون كل من الحكومة السودانية والإتحاد الإفريقي على سحب السلاح من المتمردين وفرض عقوبات حازمة اتجاههم.
- دعم الحكومة السودانية لإقليم دارفور، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية فيه.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية:

المعاجم:

منظور (1999). لسان العرب. ط3، بيروت، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر.

المراجع العربية:

الكتب:

أبو طالب، حسن (2005). قضايا ساخنة. التقرير الاستراتيجي العربي، القاهرة

إسماعيل، مصطفى (2007). دارفور (الماضي - الحاضر - المستقبل). دار الأصالة للنشر والتوزيع، الخرطوم.

البحيري، زكي (2010). أزمة دارفور، أصول الأزمة وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية. الهيئة المصرية العامة، القاهرة.

بو جلال، صلاح (2008). الحق في المساعدة الإنسانية. دار الفكر الجامعي، مصر.

حماد، كمال (1998). النزاعات الدولية. لبنان، الدار الوطنية للدراسات والنشر.

ربيع، عبد العاطي عبيد (2002). دور منظمة الوحدة الإفريقية وبعض المنظمات الأخرى في فض المنازعات. القاهرة، دار القومية العربية للثقافة والنشر، دار الكتب والوثائق القومية.

سعودي، محمد عبد الغني (2008). السودان. القاهرة، دار الرائد للطباعة.

عبد الحميد، رجب (2002). المنظمات الدولية بين النظرية والتطبيق. مطابع الطوبجي، القاهرة.

عبد الغفار، محمد أحمد (2004). فض النزاعات في الفكر والممارسة العربية. مقدمة في علم النزاعات ونظام الإنذار المبكر، دار هومة، الجزائر.

- عبدالرزاق، عادل (2007). إفريقيا في إطار منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي: دراسة وثائقية تحليلية في إطار العلاقات السياسية الدولية. القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- عبد، مختار موسي (2009). دارفور من أزمة دولية إلى صراع القوى العظمى. مركز الجزيرة للدراسات، بيروت
- علي، أبو زيد (2008). نهر الدم ونار القبائل (حرب دارفور). شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم.
- فضل، صلاح و الأنس، وهام (2004). أزمة دارفور والسلام في السودان. دار الجمهورية الصحفية، الخرطوم.
- قنصوه، صبحي علي (2001) العنف الإثني في روندا. سلسلة دراسات مصرية إفريقية، القاهرة، جامعة القاهرة.
- محمد، محمد (2000). السودان حروب الموارد والهوية. كامبردج للنشر، المملكة المتحدة.
- محمود، أحمد إبراهيم (2005). دور الإتحاد الإفريقي في أزمة دارفور، الأصول والمواقف وسناريوهات الحل والتدخل. جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية.
- محمود، اسماعيل (2010). التدخل الأجنبي وأثره على أزمة دارفور. أكاديمية نميري العسكرية العليا.
- المخادمي، عبد القادر رزيق، (د.ت) النزاعات في القارة الإفريقية إنكسار دائم أم انحسار مؤقت؟. القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع
- مطر، عصام عبد الفتاح (2008)، القانون الدولي الإنساني، دار الجامعة الجديدة، مصر.
- موسى، حمود محمد (2009). موسوعة الوطن العربي. عمان، دار الدجلة
- موسى، عبد (2009). دارفور من أزمة إلى صراع القوى العظمى. مركز الجزيرة للدراسات.

الهزيمية، محمد عوض (2007). قضايا دولية تركمة قرن مضى وحمولة قرن أتى. عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع.

يعقوب، عبد الله (2003). دارفور الملامح الطبيعية ومقومات التنمية والتنمية مفتاح السلام في دارفور". مركز الدراسات والتنمية ومؤسسة فريدريش ابيرت، السودان.

الرسائل الجامعية:

أحمد، أسماء أحمد (2017). أثر التدخل الدولي الإنساني على السيادة الوطنية: دارفور نموذجاً 2003-2015، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.

بشيرى، جمال (2009). دور مجلس الأمن في حل النزاعات الدولية. مسألة دارفور نموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

بلرياح، بالعارية (2006). دور الأمم في النزاع المسلح بدارفور. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.

حمد، منى محمد (2015). تأثير الصراع القبلي في دارفور على الأمن السوداني. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.

الصلف، علي مصباح (2003). الإتحاد الإفريقي وتحديات العولمة. رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا.

الطاهر، عليش (2010)، دراسة أزمة دارفور في ظل أحكام القانون الدولي الإنساني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة زيان عاشور، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.

عبد الكريم، إخلاص (2014). التغطية الاخبارية لأزمة دارفور: بالتطبيق على إذاعة البي بي سي العربية في الفترة من 2007-2008. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان، السودان.

العمامي، عبد الله (2010). الحروب الأهلية في إفريقيا: دراسة حالة إقليم دارفور. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بنغازي، ليبيا.

مراد جواي (2009)، أزمة دارفور و أبعاد التدخل الدولي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر .

نور، محمد عبد الحميد (2017). معوقات وتحديات التفاوض حول أزمة دارفور (2003م-3015م). رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، السودان.

الهاشمي، كمرشوا (2013). سلطات مجلس الأمن في الإحالة على المحكمة الجنائية الدولية. دراسة قانونية لقضية إقليم دارفور السوداني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خضير، الجزائر.

هركل، جولي فؤاد (2010). دور التدخل الخارجي في تأزم أزمة دارفور. الأكاديمية السورية الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، سوريا.

المجلات والدوريات والأوراق البحثية:

أبو العينين، محمود (2001). الاتحاد الإفريقي وإمكانيات إحلال السلم والأمن في القارة الإفريقية. القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية.

الإتحاد الإفريقي مجلس السلم والأمن (2006). الاجتماع الثالث والستون. بيان حول الوضع في دارفور، نيويورك. <http://www.africa-union.org/Arabic/PSC.pdf>

الاتحاد الإفريقي (2018). تم الاسترجاع بتاريخ 2018/7/24، <https://au.int/ar/node/3587>

أحطبية، محمد هيبه علي (2011). دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في حل النزاعات وتسويتها في أفريقية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الثالث.

- بطرس، ماجد (2005). الإتحاد الإفريقي: الحاضر واستشراف المستقبل. *مجلة البحوث الإدارية-* مصر، 23(4):79-41.
- بو حبيبة، رابح (2014). دور المنظمات الدولية والافريقية في تسوية أزمة دارفور. *مجلة الفقه والقانون- المغرب*، 18: 30-46.
- بوسراج، زهره (2013). حق الإتحاد الإفريقي في التدخل. *مجلة التواصل- جامعة باجي مختار بعناية-* الجزائر، 34: 167-189.
- جلال، مجدي (2006). دور مجلس السم والأمن الإفريقي في تعزيز السلم والأمن والإستقرار في افريقية. 6(20):10-30.
- حسني، سمير؛ الصبان، زيد(2008). إتفاق دارفور لسلم، ودور الجامعة العربية. *مجلة السياسية الدولية*، مركز الأهرام، 165(6).
- حمدي، عبد الرحمن حسين (2002). التنافس الدولي في القرن الإفريقي. *مجلة السياسة الدولية*، العدد 177، المجلد 44.
- خشيم، مصطفى (2010). مستقبل الإتحاد الإفريقي. *مجلة الجامعي-ليبيا*، 29:19-15.
- خليل، صفوان (2017). الإتحاد الافريقي: نموذج لمنظمة إقليمية. *مجلة القانون المغربي-* المغرب، 304:35-277.
- دهب، مهدي (2014). الإتحاد الإفريقي والإصلاح السياسي في إفريقيا: الواقع والمأمول. *مجلة الدراسات الإفريقية- السودان*، 15: 27-47.
- رسلان، هاني(2005). الإتحاد الإفريقي وأزمة دارفور. بحث مقدم إلى ندوة الإتحاد الإفريقي، كلية الحقوق والاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

رسلان، هاني(2006). أزمة دارفور والقرار (1706)، الأبعاد والتداعيات. مجلة السياسة الدولية، مركز الإهرام، القاهرة، 166(41):

شافعي، بدر(2003). الرؤية الامريكية لأزمة السودان. مجلة السياسة الدولية- القاهرة، مركز الاهرام للدراسة الاستراتيجية، 153.

الغزو، علي عبد الله(2009). أزمة دارفور بين الاقليمية والعالمية. مجلة دراسات تربوية واجتماعية- مصر، 15(1): 141- 101.

القانون التأسيسي للإتحاد(2018): تم الاسترجاع بتاريخ 2018/7/13.

<https://au.int/ar/constitutive-act>

كريم، خالد (2012). الدور الإقليمي والدولي في أزمة دارفور. مجلة البحوث والدراسات العربية- مصر، 56: 7-44.

الكلوت، عب المجيد (2013). الحروب والصراعات في إفريقيا ودور منظمة الاتحاد الإفريقي في حلها. مجلة جامعة الزيتونة- ليبيا، 5(32): 77-99.

موسى، عبده(2017). أثر القبلية في الاستقرار السياسي في السودان. حلة دارفور، مجلة المستقبل العربي، 40(463)، 35-50.

النحاس، محمد الأمين(2005). أزمة دارفور بدايتها وتطورها. مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 312(13).

نعمه، كاظم هاشم(2004). أزمة دارفور السودانية، العروبة والتدويل والأفرقة. مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 314(14).

المراجع الأجنبية:

Abdullahi, Fardowsa (2016). **Rape As A Weapon Of War In Darfur Conflict**.
Master's Theses, The University of San Francisco, USA.

Daniels, pappandothers(2005), **American, Foreignpolicy:hestory, policy,**
longman, newyork, usa, , p30

Fafore, Olumide Adetokunbo (2016).The African Union and Peace and Security in
Central Africa. **Journal of African Union Studies, London,3(5):51-66.**

Manby, B. (2004). The African Union, NEPAD, and human rights: the missing
agenda. *Human Rights Quarterly*, 26(4), 983-1027.

Segun, Joshua (2011). Darfur Conflict: An Analysis of the Obstacles to the
Implementation of the Comprehensive Peace Agreement. **Journal of Intra-**
African Studies (JIAS), 5, 95-112.

الملحقات

الملحق (1)

قوانين تأسيس الإتحاد الإفريقي

المادة (3)، وتنص على ما يلي:

تكون أهداف الإتحاد كما يلي :

- أ- تحقيق وحدة وتضامن أكبر فيما بين البلدان والشعوب الأفريقية.
- ب- الدفاع عن سيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها واستقلالها.
- ج- التعجيل بتكامل القارة السياسي والاجتماعي والاقتصادي.
- د- تعزيز مواقف أفريقية موحدة حول المسائل ذات الاهتمام للقارة وشعوبها، والدفاع عنها.
- هـ- تشجيع التعاون الدولي مع الأخذ في الاعتبار ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- و- تعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة.
- ز- تعزيز المبادئ والمؤسسات الديمقراطية والمشاركة الشعبية والحكم الرشيد.
- ح- تعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب طبقا للميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمواثيق الأخرى ذات الصلة بحقوق الإنسان والشعوب.
- ط- تهيئة الظروف اللازمة التي تمكن القارة من لعب دورها المناسب في الاقتصاد العالمي والمفاوضات الدولية.
- ي - تعزيز التنمية المستدامة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك تكامل الاقتصاديات الأفريقية.
- ك- تعزيز التعاون في جميع ميادين النشاط البشري لرفع مستوى معيشة الشعوب الأفريقية.
- ل- تنسيق ومواءمة السياسات بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية القائمة والمستقبلية من أجل التحقيق التدريجي لأهداف الإتحاد.
- م- التعجيل بتنمية القارة عن طريق تعزيز البحث في كافة المجالات وخاصة مجالي العلم والتكنولوجيا.

ن- العمل مع الشركاء الدوليين ذوي الصلة للقضاء على الأوبئة التي يمكن الوقاءة منها وتعزيز الصحة الجيدة في القارة.

المادة(4)د، وتنص على ما يلي:

وضع سياسة دفاعية مشتركة للقارة الأفريقية

المادة(4)هـ، وتنص على ما يلي:

تسوية الخلافات بين الدول الأعضاء بوسائل مناسبة قررها المؤتمر.

المادة(4)ز، وتنص على ما يلي:

حق الإتحاد في التدخل في دولة عضو طبقا لما يقرره المؤتمر في ظل ظروف خطيرة متمثلة في جرائم الحرب، والإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية

المادة(4)ي، وتنص على ما يلي:

على حق الدول الأعضاء في طلب التدخل من الإتحاد لإعادة السلام والأمن.

المادة(4)ع، وتنص على ما يلي:

إدانة ورفض التغييرات غير الدستورية للحكومات

المادة(6)د، وتنص على ما يلي:

عمليات دعم السلام والتدخل طبقاً للمادة 4 (ح) و (ي) من القانون التأسيسي

المادة(7)أ ،تنص على ما يلي:

ترقب ومنع الخلافات والنزاعات فضلاً عن السياسات التي قد تؤدي إلى الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية .

المادة(7) ح ،وتنص على ما يلي:

من القانون التأسيسي بالتدخل نيابة عن الاتحاد في أية دولة عضو في ظروف خطيرة ،مثل جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية كما تم تحديدها في الإتفاقيات والمواثيق الدولية ذات الصلة

المادة(11)، وتنص على ما يلي:

1. بغية دعم الجهود التي يبذلها مجلس السلم والأمن وتلك التي يبذلها رئيس المفوضية ، لاسيما في مجال منع النزاعات يتم انشاء هيئة للحكام.
2. تتكون هيئة الحكماء من خمس شخصيات أفريقية تتمتع بالاحترام البالغ ، من مختلف فئات المجتمع تكون قد قدمت إسهامات بارزة لقضية السلام والأمن والتنمية في القارة ، ويختارهم رئيس المفوضية بعد التشاور مع الدول الأعضاء المعنية علي أساس التمثيل الاقليمي ويتم تعيينهم للعمل لفترة ثلاث سنوات من قبل المؤتمر .
3. تقدم هيئة الحكماء النصح إلي مجلس السلم والأمن ورئيس المفوضية بخصوص جميع المسائل المتعلقة بصون وتعزيز السلام والأمن والاستقرار في افريقيا.
4. بناء علي طلب مجلس السلم والأمن أو بناء على مبادرتها الخاصة ، تقوم هيئة الحكماء باتخاذ الإجراءات الملائمة لدعم جهود مجلس السلم والأمن وتلك التي يبذلها رئيس المفوضية لمنع النزاعات أو بناء علي مبادرتها الخاصة تقوم هيئة الحكماء بإبداء رأيها بشأن المسائل ذات الصلة بتعزيز وصون

السلام والأمن والاستقرار في أفريقيا.

5. تقدم هيئة الحكماء تقاريرها إلي مجلس السلم والأمن وعن طريق مجلس السلم والأمن إلي المؤتمر .

6. تجتمع هيئة الحكماء كلما لزم ذلك لتنفيذ صلاحياتها وتعقد الهيئة اجتماعاتها عادة في المقر الرئيسي

للاتحاد ، ويجوز لهيئة الحكماء بالتشاور مع رئيس المفوضية ان تعقد اجتماعاتها في أماكن أخرى غير

المقر الرئيسي للاتحاد.

7. يقوم رئيس المفوضية بتحديد طرق عمل هيئة الحكماء ويتم إقرارها من قبل مجلس السلم والأمن.

8. يحدد رئيس المفوضية البدلات التي تدفع لأعضاء هيئة الحكماء طبقاً للنظم واللوائح المالية للاتحاد.

المادة (12)، وتنص على ما يلي:

نظام قاري للإنذار المبكر

1. لتسهيل عملية ترقيب النزاعات ومنعها ، يتم إنشاء نظام قاري للإنذار المبكر يعرف بنظام الإنذار

المبكر.

2. يتكون نظام الإنذار المبكر مما يلي:

أ- مركز مراقبة ورصد - يعرف بغرفة الأوضاع - ويكون موقعه في الإدارة المعنية بإدارة النزاعات في

الاتحاد ويكون مسؤولاً عن جمع وتحليل البيانات علي أساس وحدة قياس ملائمة لمؤشرات الإنذار المبكر .

ب- وحدات للمراقبة والرصد تابعة للآليات الإقليمية يتم ربطها بصورة مباشرة من خلال وسائل الاتصالات

المناسبة بغرفة الأوضاع وتعمل علي جمع البيانات ومعالجتها علي مستواها ونقل هذه البيانات إلي غرفة

الأوضاع.

3. تتعاون المفوضية أيضاً مع الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها والمنظمات الدولية الأخرى ذات

الصلة ، ومع مراكز الأبحاث والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية لتسهيل الأداء الفعال لنظام

الإنداز المبكر.

4. يوضع نظام الإنداز المبكر وحدة قياس للإنداز المبكر تقوم علي أساس مؤشرات سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية وإنسانية يتم تحديدها وقبولها بصورة واضحة وتستخدم لتحليل التطورات داخل القارة وللتوصية بشأن افضل المسارات.
5. يستخدم رئيس المفوضية المعلومات التي يتم جمعها عن طريق نظام الإنداز المبكر لتقديم النصح في الوقت المناسب إلي مجلس السلم والأمن بشأن النزاعات المحتملة والتهديدات للسلم والأمن في أفريقيا ويوصي بأفضل المسارات ويستخدم رئيس المفوضية أيضا هذه المعلومات لتنفيذ المسئوليات والمهام الموكلة إليه بموجب البروتوكول الحالي.
6. تتعهد الدول الأعضاء بتسهيل الإجراءات المبكرة من قبل مجلس السلم والأمن ورئيس المفوضية علي أساس معلومات الإنداز المبكر.
7. يقوم رئيس المفوضية ، بالتشاور مع الدول الأعضاء والآليات الاقليمية والأمم المتحدة والمؤسسات ذات الصلة الأخرى ، بوضع التفاصيل العملية لإنشاء نظام الإنداز المبكر ويتخذ جميع الخطوات المطلوبه لأدائه الفعال

المادة (13) هـ ، وتنص على ما يلي:

تعزيز السلم ويتضمن ذلك نزع السلاح وتسريح القوات في فترة ما بعد النزاع

المادة (13)، وتنص على ما يلي:

1. بغية تمكين مجلس السلم والأمن من أداء مسئولياته فيما يتعلق بنشر بعثات دعم السلم والتدخلات الخاصة بها وفقاً للمادة (4)(ح) و (ي) من القانون التأسيسي ، يتم إنشاء قوة افريقية جاهزة ، وتتكون هذه القوة من فرق

جاهزة متعددة الأفرع تضم عناصر مدنية وعسكرية في بلدانها الأصلية وتكون مستعدة للإنتشار السريع عند إشعار ملائم.

2. لهذا الغرض تتخذ الدول الأعضاء الخطوات اللازمة لإنشاء فرق جاهزة للمشاركة في بعثات دعم السلام التي يقرها مجلس السلم والأمن أو للتدخل الذي يجيزه المؤتمر، ويتم تحديد قوة وأنماط مثل هذه الفرق العسكرية ودرجة استعدادها وموقعها العام وفقا للإجراءات التشغيلية الموحدة المعمول بها في الاتحاد الإفريقي لدعم السلام وسوف تكون خاضعة للمراجعة الدورية حسب أوضاع النزاعات والأزمات السائدة

المادة(15)و، و تنص على ما يلي:

يتم تزويد القوة الإفريقية الجاهزة بمعدات كافية للقيام بالأنشطة الإنسانية في مناطق مهامها وذلك تحت سيطرة رئيس المفوضية.

المادة(21)، وتنص على ما يلي:

1- يتم إنشاء لجنة للممثلين الدائمين، وتتكون من الممثلين الدائمين لدى الاتحاد وغيرهم من مفوضي الدول الاعضاء.

2- تكون لجنة الممثلين الدائمين.مسؤولة عن التحضير لأعمال المجلس التنفيذي وتعمل على تعليمات المجلس. ويجوز لها تشكيل لجان فرعية أو مجموعات عمل عند الاقتضاء.